جامعة الحسن الثاني
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية عين الشق
- الدار البيضاء -

بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة
في العلوم السياسية

الموضوع : دور النقابة في الحياة السياسية :
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - نموذجا -

من إعداد الطالب :
نيد جامع باحسين

تحت إشراف :
الأستاذ عبد اللطيف أكنوش

لجنة المناقشة

الدكتور : عبد اللطيف أكنوش	رئيسا
الدكتور : مصطفى الجفـــال	عضوا
الدكتور : مـــحمد كلاوي	عضوا

السنة الجامعية 2002-2003

مقدمة :

إن المتتبع لأصول الحركات السياسية للطبقة العاملة يجد فعالياتها مستمدة من قوة منظماتها ووحدة هدفها ووعيها بإيديولوجياتها النقابية والسياسية، وبقدر مشاركة أعضائها في التنظيم وتضامنهم العضوي مع الهدف، بقدر ما يؤكد على أهمية وفهم حركاتها.(1)

بالرغم من الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للطبقة العاملة في مختلف الدول عبر المراحل التاريخية، تبقى هيمنة المد الإيديولوجي الاشتراكي هي السمة الأساسية في هذا المسار مقارنة مع باقي الإيديولوجيات الأخرى.

وتعتبر بريطانيا من الدول العريقة في النضال من أجل الحقوق العمالية. وقد ناضل العمال في مراحل متتالية من أجل الاعتراف بحقهم في التوحيد و التجمع في خلق نقابة معترف بها تدافع عن حقوقهم بدلا عن كفاحهم و نضالا تهم الفردية.

وهكذا فقد شارك النقابيون في تكوين إيديولوجية نقابية أسهمت في تكوين وجهة نظر حزب العمال في سنواته الأولى وإن كانت في آخر الأمر أهم هذه العناصر سياسية، حيث استطاعت النقابة في إطار إيمانها بثقافة الحركة العمالية أن

1- السيد حنفي عوض : الحركات السياسية للطبقة العاملة - مكتبة وهبة- الطبعة الأولى 1987 - القاهرة - ص 33-

تحدد البناء الفكري للطبقة العاملة نحو العمل السياسي بغية تحقيق أهداف عامة على المدى البعيد.

و مع بروز الفكر الفابي (2) الذي أصبح لا يؤمن بالفكر الماركسي الذي يعتبر مبنيا على أوضاع ماضية لمجتمع أصبح يختلف تماما عن المجتمع الحالي من حيث التزايد بفهم الديموقراطية و تزايد إيمانه أكثر بنظام الملكية الدستورية في بريطانيا.

و من نتائج الفكر الفابي (3) أن تقدم حزب العمال سنة 1907 بمشروع قرار يطالب السلطات البلدية في كل منطقة بالتكفل بحل مشكلة البطالة داخل حدودها، على أن تقوم السلطات القومية بتقديم العون لها في هذا الصدد.

كما يعتبر أول من طالب باشتراكية الدولة مع تطبيق اللامركزية في الإدارة ناهيك عن تأمين و سائل الإنتاج لحساب السلطات البلدية لكل إقليم، و ليس للحكومة المركزية و كذا بضرورة تعميم حق الانتخاب بالنسبة للنساء و توفير الرعاية الصحية للمواطنين من جانب الدولة.

و في نفس السياق التاريخي عاشت روسيا سنة 1905 أحداثا غيرت مجرى الطبقة العمالية و ذلك عبر انتفاضة هذه الأخيرة على صعيد الدولة ككل و بالضبط في 22 يناير 1905 أو ما سمي آنذاك " يوم الأحد الأحمر ".

2- تنسب الفابية أو الفكر الفابي لغويا إلى القائد "فابيوس ماكسيموس" و تعني استراتيجية الأسلوب التدريجي في التغيير حيث تجنب المواجهة الحاسمة الشيء الذي جعله ينتصر على أخطر قواد خصومه "هانيبال" حينما هاجمه فجأة و انتصر عليه بعد انتظار دام وقتا طويلا. - انظر : المرجع السابق ص. 39.

3- نفس المرجع – نقلا عن عبد المنعم الغزالي : تاريخ الحركة العاملة و النقابية في العالم مكتبة النهضة – 1964 بيروت – ص 253 –78.

و انطلاقا من هذا السرد التاريخي للظاهرة النقابية يمكن طرح السؤال التالي :

ما هي أنواع النقابات ؟ و ما هي طبيعة تنظيمها و وظيفتها و قوتها السياسية؟

يجب التفرقة بين النقابات المهنية و النقابات العمالية :

فالأولى استمرار لتقاليد العصور الوسطى، و الثانية هي تعبير عن مفهوم الصراع الطبقي. (4)

و يمكن تحديد ثلاثة نماذج من النقابات و هي :

1- **النقابات المهنية** : و تشتمل على مجموعة من القطاعات المهنية كالطب و الهندسة و التعليم والموسيقى و غيرها.

2- النقابات العمالية

3- نقابات رأس المال أو أرباب العمل.

1- النقابات المهنية :

إذا كانت النقابة تعني سلطة وسيطة و هي بهذا المعنى تعد نوعا من التدرج في العلاقة بين الحاكم و المحكوم، فإن هذا المفهوم ظل واضحا في أذهان مفكري الثورة

4- السيد حنفي عوض : الحركات السياسية للطبقة العاملة. مرجع السابق.

الفرنسية عندما ألغوا النظم النقابية لدعم العلاقة المباشرة بين الدولة و المواطن دونما حاجة إلى الوساطة النقابية (5).

إن ما يميز النقابات المهنية كونها تضم في غالبيتها شريحة كبيرة من الموظفين التابعين للدولة.

فقد كتب "جان جوريس" في مؤلفه : السلاح الجديد" l 'armée nouvelle " قائلا : " العالم الاقتصادي المعاصر يشتمل على قطبين : البورجوازية الرأسمالية و البروليتاريا " ، هذه في نظره قوتان حيويتان تتفاعلان من خلال علاقة متغيرة و متجددة محددة في ذلك طبيعة الحركة الاجتماعية ، في حين تتنازع الأقطاب الاجتماعية القوى الأخرى الوسيطة انطلاقا من البورجوازية الرأسمالية الكبرى، حتى تلك المتواضعة أو الصغرى (6).

لقد بدأ الموظفون في فرنسا بتكوين جمعيات تؤطرهم ابتداء من القرن 19 ، فكانت هذه بداية للوعي بضرورة التنظيم من أجل الدفاع عن حقوقهم المشتركة، وكانت هذه الفترة أيضا بداية لخلق تجمعات للدفاع عن المصالح المهنية موازاة مع الحركات العمالية وإذا كانت الحركة العمالية قد بدأت في فرض ذاتها على الساحة

5- مرجع سابق نقلا عن : حامد ربيع : نظرية القيم السياسية : محاضرات غير منشورة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. 1973 القاهرة ص . 115-117

6- L'armée nouvelle " السلاح الجديد " JEAN JAURES " جان جوريس " U.G.E 1969 P.230 et suivantes .نقلا عن المرجع السابق

السياسية والنضالية نظرا لوثيرة التطور الذي عرفته على الصعيد الدولي خاصة في الدول الغربية، فإنه على عكس ذلك عرفت نقابة الموظفين ولادة عسيرة ولم يتم الاعتراف بها إلا بعد صراع مرير مع الدولة. وعلى هذا الأساس كانت نقابة الموظفين مجبرة على خوض الصراع على واجهتين : الواجهة الأولى مع السلطة السياسية المتمثلة في " الدولة " ، وعلى الواجهة الثانية المتمثلة في السلطة الاقتصادية أي " الرأسمالية " .

ونظرا لتموقع فئة الموظفين داخل جهاز الدولة فكان من الطبيعي اهتمامها خوض الصراع داخل الجهاز، في حين وجدت الطبقة العمالية نفسها في صراع مباشر مع الجهة الثانية أي السلطة الاقتصادية " الرأسمالية " (7).

2- النقابات العمالية :

إن الإشكالية التي تطرح نفسها ، بحدة ، تتجلى في تعريف الحركة العمالية ضمن نسق النقابة بصفة عامة.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار التعريف الحديث للحركة العمالية ، سنأخذ بالطرح الذي جاء في المعجم النقذي للماركسية حيث يقول : " بأنها من جهة مجموع الصراعات الناجمة عن الفعل الاجتماعي للبروليتاريا في مقاومة الاستغلال الذي

7- نقابية الموظفين - حتى بداية الحرب الباردة -

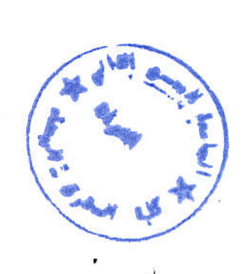
Le syndicalisme des fonctionnaires jusqu'à la guerre froide

JEANNE SIWEK POUYADESSEAU Presses universitaires de l'îlle 1989

تخضع له ، ومن جهة أخرى مجموع المؤسسات التي تجمع العمال وحلفائهم مع وعيهم بضرورة التنظيم من أجل تحديد الأهداف المشتركة وتنسيق فعلهم التضامني".

وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن اعتبار الحركة العمالية حركة مرتبطة بالبروليتاريا باختلاف أصنافها وطبقاتها الاجتماعية حيث الأهداف المشتركة ترتبط فيما بينهم (8).

أما الإشكالية الثانية التي تطرح من خلال النظرية الماركسية هو التعقيد المرتبط بمفهوم " الاستقلالية " واستقلال الطبقة العاملة حسب منظور كارل ماركس في مؤلفه : " بؤس الفلسفة " La misère de la philosophie حيث يقول : " لقد تحولت قوى البلاد إلى فئة عمال بفعل الظروف التي فرضتها الشروط الاقتصادية، كما أدت هيمنة الرأسمال إلى خلق وضعية وأهداف مشتركة لهذه الفئة من العمال. كما أن هذه القوى شكلت طبقة في مواجهة الرأسمال ...." (9).



8- الحركة العمالية المغاربية ص 4 لسنة 1985

Le mouvement ouvrier Maghrébin :Centre de Recherche et D'études sur les Sociétés méditerranées ."C.R.E.S.M"

9- الحركات السياسية للطبقة العاملة مرجع سابق ص 5.

3- نقابات أرباب العمل :

نشأ هذا النموذج كرد فعل للنقابات العمالية وهدفها الأساسي هو الدفاع عن المصالح المشتركة لمالكي رأس المال ومصادر الإنتاج ، وقد نشأت هذه النقابات لتحقيق هدفين اثنين :

أ- تنظيم وتنسيق العلاقات المختلفة بين أرباب رؤوس الأموال في مواجهة الطبقة العمالية ، أو خلق نوع من الاحتكار الواقعي إزاء العرض بالنسبة لسوق العمل.

ب-التخفيف من العلاقة السياسية التي بدأت تسيطر على الحركة النقابية العمالية ، بحيث سرعان ما استطاعت نقابات أصحاب العمل أن تحتل مكانة متميزة إن لم نقل خطيرة في الاقتصاد القومي، ويرجع ذلك إلى التدخل في الوحدات الاقتصادية تدخلا منظما ومخططا. وقد تجلى ذلك في بعض النظم عندما استطاعت نقابات أرباب العمل أن تكون ما أسمته بـ" الاتحاد العام للصناعات " كالذي ظهر في إيطاليا بحيث يتولى المسؤولية الكاملة في عملية التخطيط الفعلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع الإيطالي. وقد صاحب ذلك نوع من التدخل والتغلغل في نظم القضاء أو عملية التمثيل التشريعي، بما يعنيه ذلك من خلق الأدوات القانونية المعبرة عن مصالح تلك الطبقة (10) .

10- حامد عبد الله ربيع – القيم السياسية ص : 28 وما بعدها

هذه إذن مقاربة تاريخية وإيديولوجية لمفهوم النقابة حسب الفكر الاشتراكي الماركسي والفكر الليبرالي الرأسمالي، فما هو التعريف القانوني لمفهوم " النقابة" في الوقت الحاضر ؟.

إن التعريف القانوني للفظة " نقابة" في الوقت الحاضر يدل على وجود هيئة تضم مجموعة من الأفراد يتعاطون نفس العمل وتكون غايتها تنظيم ذلك العمل والدفاع عن الذين يقومون به. وبالرغم من تعدد الاستعمالات لترجمة اللفظ الأوروبي لكلمة " نقابة" سنأخذ بلفظة "SYNDICAT" التي تدل على الهيئة التي تضم الأجراء ، وتدافع عن حقوقهم، فالنقابة "SYNDICAT"حسب هذا المفهوم هو الذي يهمنا في دراسة هذا الموضوع والذي يرتبط بالحركة النقابية (11). وبعد ذلك تحليل الدور السياسي للنقابة خاصة في المغرب.

إن أهمية اختيار موضوع النقابة ودورها في الحياة السياسية المغربية تتجلى في تراكم الأسئلة التي تطرح نفسها على المهتمين والباحثين في المجال النقابي والسياسي، وإشكالية العلاقة بين النقابة والحزب سيما في الوقت الراهن الذي يعرف فيه المغرب عدة تحولات على مستوى المشهد السياسي أو ما يصطلح عليه فترة الانتقال الديمقراطي.

11- موسى عبود : دروس في القانون الاجتماعي – المركز الثقافي العربي – الطبعة الثانية 1994- ص 227.

فدراسة الظاهرة النقابية في المغرب قد لا تتطلب منهجا تحليليا معينا، بقدر ما تتطلب اعتماد عدة مناهج للتحليل، نظرا لطبيعة الموضوع .

فالشأن النقابي، لا يختلف كثيرا عن الشأن الحزبي من حيث طبيعته السوسيو- اجتماعية ، ما دامت العناصر الفاعلة فيهما قد تكون منخرطة في النقابة وفي نفس الآن ممثلة في الحزب.

ويمكن في هذا الإطار التمييز بين مقاربتين لتحليل الظاهرة النقابية: مقاربة ليبرالية نسقية تعزل النقابة عن محيطها، وتدرسها كمؤسسة مستقلة لها بنيتها وآليتها الخاصة ، ولعل الأدبيات الأمريكية غزيرة في هذا الباب، حيث اهتمت بالتنظيم وميكانيزمات اشتغال المؤسسة داخليا ، فهي إما تنطلق من دراسة القوانين المنظمة لبنية النقابة ،أو من التركيز على طبيعة الهيكلة البيروقراطية ، ونمط القيادة (عمودي – أفقي) وشكل تحكم الزعماء قي قنوات الهيمنة :

(شكل تسلطي أو بطرق ديمقراطية) (12) إلا أن هذه الدراسات ، وبالرغم من أهميتها، تبقى اختزالية ولا تربط النقابة بمحيطها العام، وبارتباطاتها الخارجية فكانت الأدبيات الفرنسية أكثر أهمية في هذا الشأن لكونها تتعامل مع النقابة كحركة

12- جمال هاشم – الحركة النقابية المغربية – الأحلام المجهضة مطبعة النجاح الجديدة 2002 ص.9

اجتماعية ذات استراتيجية اقتصادية وسياسية واضحة، تتأثر بالمحيط العام وتؤثر فيه (ارتباطات النقابات بالتيارات السياسية ، وبالقضايا الوطنية). (13)

وحسب الدراسات التي قام بها كل من "A.TOURAINE" و "G.ROCHER" فإن النقابات هي هيآت مطلبية وحركات اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية استراتيجية في نفس الوقت.وإذا كان التوجه السياسي واضحا لدى النقابات الفرنسية والإيطالية – كما سبقت الإشارة إلى ذلك في هذه المقدمة في النقطة الثالثة المتعلقة بنقابات أرباب العمل – فإن مأسسة الصراع في أمريكا مثلا عملت على إخفاء الأهداف والاستراتيجيات العامة وإبراز الوجه المطلبي الاقتصادي فقط ، هذا ما يفسر تباين الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بالمنظمات النقابية وعلاقتها بمحيطها. وتبقى الإشارة إلى الأدوار التي قد يلعبها بعض الزعماء، فيطبعون تاريخ النقابة ببصماتهم على غرار الدراسة التي قام بها عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز WRIGHT MILLES في كتابه The men of power الصادر عام 1948 (NEW YORK HARCOURT).

والذي حلل فيه التنظيم في ارتباط مع استراتيجية الزعماء الذين يعملون على الاحتفاظ بسلطتهم وقوة النقابة من خلال استغلال ذكي لعدم الرضى ، لدى الأعضاء.

13- نفس المرجع نقلا عن : ميشيل كروزييي MICHEL CROZIER (Sociologie du Syndicalisme)

وفي التجربة المغربية حيث ارتبط نشوء الظاهرة النقابية بالنضال الوطني من أجل الاستقلال ، وبدور الأحزاب السياسية في نشوء النقابات، يتسجيل الاكتفاء بالمقاربة البنائية النسقية لفهم آليات اشتغال النقابة، بل لا بد من مقاربة تاريخية تربط النقابة بظروف نشأتها وبعلاقاتها المتعددة بمحيطها، بالإضافة إلى دور الزعماء الوازن في قيادة النقابة وتوجيهها. (14)

وإذا كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي نموذج الدراسة في هذا البحث المتواضع، فأي دور سياسي لهذه النقابة في المشهد السياسي لمغرب الأمس ، والآن؟ ولعل السؤال الثاني الذي يفرض نفسه من خلال النظرة التأملية في المجال السياسي المغربي هو :

ما هي طبيعة العلاقة التي تربط النقابي بالحزبي في ظل المتغيرات السوسيو - سياسية والسوسيو - اقتصادية التي عرفها ويعرفها الحقل السياسي المغربي؟.

هذه إذن هي الأسئلة المحورية التي سأحاول الإجابة عنها قدر الإمكان ، وذلك وفق التصميم التالي :

14- جمال هاشم – الحركة النقابية المغربية ص 10.

❖ القسم الأول :

المقاربة التاريخية لظاهرة النقابة في المغرب .

الفصل الأول : المجال السوسيو – سياسي لظهور النقابة في المغرب

المبحث الأول : الأسس الوطنية للظاهرة النقابية

المبحث الثاني : المرتكزات السياسية للظاهرة النقابية

الفصل الثاني : الظروف السوسيو – اقتصادية لنشأة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المبحث الأول : التأثيرات السياسية

المبحث الثاني : الاكراهات الاقتصادية

❖ القسم الثاني :

دور الكونفدرالية كفاعل في الحقل السياسي

الفصل الأول : علاقة الكونفدرالية بالإتحاد الإشتراكي

المبحث الأول : المراحل الأولى للتأسيس

المبحث الثاني : العلاقات السياسية للكونفدرالية

الفصل الثاني : الواقع السياسي المغربي الجديد ونهاية الإرتباط

المبحث الأول : عوامل تغير المناخ السياسي المغربي

وانعكاساته على الحقل النقابي : الكونفدرالية.

المبحث الثاني : إشكالية الزعامة النقابية ومهام البديل النقابي

❖ خاتمة الموضوع .

القسم الأول :

المقاربة التاريخية لظاهرة النقابة

في المغرب :

لقد تم اعتماد المقاربة التاريخية لتحليل الظاهرة النقابية في المغرب ، لكون هذه الأخيرة ارتبطت بمجال سوسيولوجي وسياسي مهدا الطريق لبروزها.

الفصل الأول : المجال السوسيو – سياسي لظهور النقابة في المغرب

إن تحول المغرب من اقتصاد الصناعات التقليدية والفلاحة البسيطة والرعي إلى نظام المؤسسات الصناعية العصرية كالسكك الحديدية ومناجم الفوسفاط ، والأشغال العمومية ، والموانئ ، والطرق والتعليب والصناعات الغذائية .... الخ ، قد أدى إلى ظهور طبقة عاملة منقبة " Syndicalisée" ومسيسة "Politisée" ويتحدد مغزى الطبقة العاملة في الارتباط بهذا القطاع الحديث أو ما سماه القانون المدني المغربي منذ 12 غشت 1913 : " إجارة الآدمي على الصنعة وعلى الخدمة " (1) وليس العمل في حد ذاته ، لأنه موجود على أشكال مختلفة منذ القديم (عمل العبيد ،الخماسة ، والرباعة والمأجورين والعطاشة .... ألخ) وبتأثير عوامل تواجد العمال الأوربيين إلى جانب العمال المغاربة في هذه المؤسسات ظهرت تكتلات الطبقة العاملة ، وجمعيات الصناع التقليديين وشملت خاصة التحالفات بين

1- أحمد الدغرني – الكتل المجتمعية بالمغرب – الكتلة الديمقراطية كنموذج الطبعة الأولى : 1995 ص ، 50

- المرجع المعتمد : جريدة الراية : عدد : 56 يوم 10 غشت 1993.

الشيوعيين والاشتراكيين ، والطبقة العاملة المغربية تحت تأثير أفكار الأممية الشيوعية والنضال ضد الإمبريالية.(2)

فالبرغم من تعدد واختلاف الإيديولوجيات التي تفسر الحركة النقابية ، فالاتجاه الماركسي كان هو السائد ، ومن السمات الأساسية التي تميزت بها الإيديولوجية الماركسية أنـها تعتمد في تحقيق أهدافها على طبقة البروليتاريا ومنظماتها في إنتزاع جميع رؤوس الأموال من البورجوازية لكي يتركز بين يدي الدولة كل آلات الإنتاج، ولن يتأتى ذلك إلا بقيام التنظيمات النقابية في تعبئة العمال على المستوى الدولي للإطاحة بالنظام الرأسمالي ، وإقامة نظام جديد تحكمه علاقات رسمية واجتماعية.(3)

ومن أهم الاتجاهات النقابية التي نازعت الماركسيين في تمثيل الحركة العمالية، الاتجاهات "السندكالية" بقيادة " باكونين" وأتباعه. فقد ظهرت فكرة الإشتراكية السندكالية "SYNDICALISME" في فرنسا نهاية القرن 19 على أساس فلسفي وسياسي يمزج بين الماركسية والفوضوية ، تولت زعماتها تنظيمات العمال الفرنسيين الذين وجدوا أن الوسائل والبرامج الماركسية قاصرة عـن تحقيـق

2- مرجع سابق : الكتل المجتمعية بالمغرب

- المرجع المعتمد : الصحوة : عدد مزدوج : 10-11 ماي 1992

3- السيد حنفي عوض : علم اجتماع العمل الصناعي – دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي – الطبعة الأولى /1989 – القاهرة ص : 147 .

أهدافهم، وانضموا تحت لواء " باكونين " وأتباعه (4).

فدولة فرنسا تعتبر إذن المعهد الرئيسي للنقابة أو " السندكالية " و مع ذلك فإن القانون المتعلق، بالحقوق النقابية للطبقة العاملة في فرنسا، لم يظهر إلا في 21 مارس 1884 دون أن يطبق على العمال في المغرب آنذاك فرنسيين كانوا أو مغاربة.

و في 1930، أقرت السلطات الإستعمارية للعمال الأجانب بتكوين النقابات.

و يعتبر الأستاذ البير عياش أن الحركة النقابية بالمغرب خلال فترة 1919 إلى 1930 كانت من صنع الموظفين الفرنسيين، و مع ذلك كانت السلطات الفرنسية تبدي تشددا كبيرا في الاعتراف بالحق النقابي لهؤلاء العمال و الموظفين (5).

و بطبيعة الحالة الاستعمارية، فالعمال المغاربة كان مصيرهم الإقصاء من الحقوق النقابية حتى إشعار آخر.

فما هي الأسس الوطنية و المرتكزات السياسية لنشأة الظاهرة النقابية بالمغرب؟

4- من أهم مفكري هذه الدراسة " فرناند بولوتيه " "Fernand Polloutier"

- من أتباع " باكونين " و أول من وضع أسس الفكرة السندكالية و "جورج سوريل " و هو صاحب الفضل في اتخاذ السندكالية مفهوما واضحا و برجع أصل السندكالية إلى الكلمة الفرنسية " SYNDICAT " و معناها اتحاد أو نقابة، و تعتبر فرنسا المعهد الرئيسي للنقابة أو السندكالية.

5- تطور الحركة النقابية في المغرب (ذ. يحى بو قنطار) – سلسلة مؤلفات و أعمال جامعية (REMALD) منشورات المملكة المغربية للإدارة المحلية و التنمية – الطبعة الأولى : 2001 العدد : 30

المبحث الأول :

الأسس الوطنية للظاهرة النقابية في المغرب

إن مسألة العلاقة بين السياسي و النقابي لم تكن مطروحة في المغرب على عهد الحماية في نفس النهج الثوري الذي طرحت به في أوروبا، لكون الخصم الأول للفكر الوطني كان هو الحماية الفرنسية بجميع أجهزتها. فعندما طرحت، استغلت كأداة من أدوات النضال من أجل انتزاع الاستقلال، و بالأخص في الفترة التي صاحبت تنامي فئة العمال في صفوف حزب الاستقلال منذ أواخر الأربعينات. (6)

فإذا رجعنا إلى سنوات الثلاثينات و بالضبط في عام 1938، اندلع الإضراب الشهير الذي خاضه عمال قطاع الفوسفاط المغاربة في اليوسفية، أصدرت عقبه السلطات الفرنسية قوانين تقضي بمعاقبة أي عامل أجنبي ساعد أو حرض عاملا مغربيا للانخراط في منظمة نقابية، وهذا ما كان يطلق عليه آنذاك " بالجنحة النقابية". وفي هذا السياق دخلت سلطات الحماية ومنظمات أرباب المعامل في عملية

6- محمد عابد الجابري : الأزمة بين الحزب و النقابة –المعركة من أجل الديمقراطية أم سياسة الخبز؟ "سلسلة موافق" العدد 5 : الطبعة الأولى : يوليوز 2002 ص. 5 و ما بعدها.

تجلت في تكوين تنظيمات مهنية تابعة لها على أسس قبلية، الهدف منها هو صرف العمال المغاربة عن تأسيس تنظيمات عمالية.(7)

المطلب الأول : الطـابع الوطني للظاهـرة النقـابية:

لقد تغيرت كليا غداة الحرب العالمية الثانية وضعية الوطنيين المغاربة التي كانت مترددة حول المسألة العمالية ، بحيث ترك الوطنيون في البداية مجال الصراع للمناضلين الشيوعيين، في حين كان مسيروا العمال من المثقفين والتجار الكبار وملاك العقارات منشغلين على الخصوص بالعمل السياسي (8).

فالنشاط النقابي تم استئنافه ابتداء من 13 يونيو 1943 ببورصة التجارة بالدار البيضاء، وذلك بتأسيس " اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب" ، ونظرا لكونه ينعقد في ظروف مادية وأدبية استثنائية، فإنه عقد مؤتمرا جديدا باستطاعته أن يعطي للتنظيم النقابي شكله النهائي. وبالفعل انعقد هذا المؤتمر في 5 مارس 1944 بالدار البيضاء ، وتمت خلاله المصادقة على مشروع تغيير لوائح الاتحاد، وقد نص الفصل الأول على أن الاتحاد يتكون من جمعية تحمل اسم " الاتحاد الجهوي " للنقـابات الموحـدة

7- عبد اللطيف المنوني : الحركة العمالية النقابية بالمغرب ، منشورات دار النشر المغربية 1979 الدار البيضاء ص:24.

8- ندوات معهد الدراسات عبر الاقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى (برنستون) - وعي المجتمع بذاته – عن المجتمع المدني في المغرب العربي.

- إشراف عبد الله حمودي – دار توبقال للنشر : الطبعة الأولى 1998

بالمغرب (Départementale) ويضيف أن الاتحاد عضو في الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) .

وفي غياب خط وطني واضح ومتكامل ، شدد الحزب الشيوعي المغربي عقب ميلاده على الطابع الاجتماعي والاقتصادي لمطالبه ، فالبنسبة للشيوعيين ، الذين أعادوا النظر فيما بعد في سياسية الحزب خلال هذه الفترة، فإن هذا الأخير أهمل المطالب الوطنية الكبرى، في حين انغمس الوطنيون أساسا في العمل السياسي ، أهملوا في البداية العمل النقابي وتركوا مهمة تجنيد العمال المغاربة للحزب الشيوعي كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مستهل هذا المطلب.

ويسمح الاتحاد للحزب الشيوعي بتكثيف دعايته ومضاعفة عدد المنخرطين والمتعاطفين، ومن ثمة التشريع بمغربة الحزب، ومن جهته كان الاتحاد يرتكز على الخطوط العريضة للبرنامج السياسي للحزب. وكان القادة النقابيون يستعيرون نفس شعارات الحزب، وينطلقون من تحليله للوضعية السياسية في المغرب .

وفي الواقع كان هناك تطابق لوجهات النظر في مواقف التنظيمين ، سواء تعلق الأمر بمجال المطالب المباشرة، أو بالمسائل المرتبطة بالمستقبل السياسي للمغرب (9) .

9- أبحاث – مجلة العلوم الاجتماعية – محور العدد : عمال ونقابات " المغرب " العدد : 13 السنة الرابعة خريف 1986 ص: 4 وما بعدها .

إن المقاربة السوسيولوجية لعلاقة الحزب الشيوعي بالاتحاد قد تحيلنا على عدة نظريات علمية لتحليل هذه الظاهرة، و قد اخترت منها نظرية " فيرتشايلد" في البناء الاجتماعي، حيث يرى أنه:

1- النمط الثابت للتنظيم الداخلي لأي جماعة اجتماعية و يتضمن خاصية أو صفة مجموع العلاقات بين أعضاء الجماعة .

2- البناء الاجتماعي تعبير عام يتضمن أنواع الثقافة التي ينظر إليها على أنها مركبة من أجزاء متبادلة الاعتماد فيما بينها .

3- و هناك نوعين من البناء الاجتماعي يجب التمييز بينهما :

أ- تقسيم الجماعات الاجتماعية إلى " جماعات جزئية " و تقسيم الأخيرة إلى أفراد يختلف كل منهم عن الآخر من حيث المركز و الدور .

ب- تقسيم أنماط الثقافة أو هيكل الثقافة الكلي للمجتمع أو الجماعة إلى عناصره الأساسية كالمعتقدات و الأفكار الجماعية و العرف و المركبات الثقافية و النظم .

يتضح من خلال التعريف الذي وضعه (فيرتشايلد) للبناء الاجتماعي ، أن هذا الأخير اعتبره " نمطا ثابتا" و " تعبيرا عاما" يشتمل الجماعات الجزئية و ثقافاتها الفرعية (10) .

10- غريب محمد سيد احمد : المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية

الناشر : دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1979 ص 232 نقلا عن :

HP. Fairchild ; dictionary of sociology 1937 PP 292 -293

و بطبيعة الحال هناك عدة نظريات أخرى لعلماء الاجتماع في نفس الموضوع إلا أن المجال لا يتسع للخوض فيها .

إذن لاحظنا بأن هناك تنسيق بين الفعل النقابي و الفعل السياسي في إطار ما يسمى بالحركة الوطنية ، بدافع الأهداف المشتركة و التي تتجلى في الصراع اليومي و المستمر مع السلطة الفرنسية و بالتالي المقاومة قصد التخلص من الاحتلال .

فما هي الخلفيات الثقافية للظاهرة النقابية في المغرب ؟

المطلب الثاني : الطابع الثقافي للظاهرة النقابية :

إذا كانت الوضعية الاجتماعية للعمال هي التي تمثل منطلق و إطار الوعي النقابي باعتبارها تجسيد للاستغلال الاقتصادي ، فإن تشكل وعي هذه "البروليتاريا" لم يتم ضمن الشعور بالاستغلال الاقتصادي فحسب: بمعنى أن الحس الاقتصادي، لم يكن وحده الدافع إلى تنقيب العمال المغاربة ، أو على الأقل ردود فعلهم تجاه أوضاعهم الاجتماعية .

فإذا انطلقنا من فرضية أن شكل الوعي النقابي لا يتم بمعزل عن العلاقات المحيطة التي يعيشها العمال، فإننا واجدون فيها عناصر لا تنتمي إلى الحقل الاقتصادي وحده، بل كذلك إلى الحقل السياسي الاستعماري الطابع، فالرأسمال و النظام السياسي ينتميان " للمتروبول" و كذلك مسيروا المؤسسات و الأطر العليا

و المتوسطة، كما أن تنظيم الشغل بمختلف نواحيه لا يعتمد المعايير المهنية فقط، بل أيضا معايير الانتماء الحضاري و الأصل العرقي ، بل كثيرا ما تكون لهذه الأخيرة الأولوية، و يتدعم هذا المنحى للعلاقات المحيطة بالوضعية الاجتماعية و السياسية و التي تتميز بتعايش - لا يلغي التنافر و الصراع- عالمين منفصلين : - المحيط الأوربي و المحيط الأهلي.

وتأسيسا على ذلك، فالوعي النقابي لدى البروليتاريا المغربية يعتمد في تكوينه وتطوره على الحقل المهني والمجال الاجتماعي والسياسي، وهذا يعني أن وعيها يتأسس انطلاقا من الشعور بالاستغلال الاقتصادي العنصري، والتهميش الاجتماعي والقمع السياسي، إلا أن هذا الوعي يفتقر إلى وسائل التعبير عن المطالب النقابية، ولم يكن هناك سبيل لذلك غير الانخراط في المنظمات النقابية الأوربية ابتداء من إضرابات 1946، وعلى الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا أن هذا الانتماء لم يعرف توسعا كبيرا بسبب العراقيل الاجتماعية والسياسية، ولم يكن بإمكانه التعبير عن هويته والدفاع عن مصالحه بواسطة المطالب النقابية، نظرا للتواجد القوي للنقابة الأوربية، وبالرغم من كون المطالبة النقابية كانت ضعيفة في بداية الأمر، إلا أنها ضلت تتنامى وتتقوى تبعا لنمو الوعي النقابي نفسه

في صفوف العمال المغاربة وتبعا للمواقع التي استطاع النقابيون المغاربة احتلالها في المنظمات النقابية قطاعيا، ومركزيا. (11)

فبالرغم من فرض السلطات الاستعمارية الرقابة على قنوات الصحافة وقمع حرية التعبير، سعيا في عرقلة الحركة الوطنية بصفة عامة، والحركة النقابية بصفة خاصة، فقد فشلت هذه الاستراتيجية في احتواء الطبقة العاملة المغربية نظرا لنمو الفكر النقابي لدى فئات العمال وبفعل نشاطهم المستمر داخل التنظيمات النقابية، وكذلك بفعل نشاط العمال المغاربة العائدين من فرنسا متشبعين بتجربة الحركة النقابية الفرنسية، وهكذا شكلوا إطارات محرضة بين العمال المغاربة تحت تأثير أسلوب الحياة الحضرية لتحل محلها علاقات أخرى قائمة على روابط المهنة وظروف العمل.

فالطبقة العاملة المغربية لم تعد تلك الفئات من الفلاحين المهاجرين إلى المدن باحثين عن لقمة العيش تحت ضغط الحاجة وبأي ثمن، بل أصبحت تمتلك قدرة نضالية وتنظيمية وخبرة في مواجهة قوات المستعمر، وسهل لديها سبيل المقاومة والنضال بفضل تمركزها في كبريات المدن كالدار البيضاء والمحمدية وآسفي وخريبكة واليوسفية وغيرها.(12)

11- عبد العزيز العتيقي: المطالبة الأجرية للحركة النقابية بالمغرب "فترة الحماية:

رسالة النيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص 1989/1988. ص : 224 وما بعدها

12- أحمد تفاسكا: حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية جذوره، وتطوره الفكري والتنظيمي والسياسي إلى 1972.

رسالة ماجستير في العلوم الساسية- جامعة الجزائر يونيو 1981 ص:95 وما بعدها.

المبحث الثاني :

المرتكزات السياسية للظاهرة النقابية

لقد بين (أولسون) في كتابه (منطق العمل الجماعي) بأن العمل السياسي يتحكم فيه بشكل قوي " منطق العمل الجماعي " ويرى أنه ليس من الضروري أن ينخرط الفرد في العمل السياسي لكي يدافع عن المصالح الجماعية مادام هناك أشخاص آخرون سيقومون بتلك المهمة بالنيابة .

فمن هذا المنطلق كان (أولسون) يرفض المبدأ القائل بأن الجماعات ذات المصالح المشتركة تميل إلى الدفاع عنها، وأظهر أن العلاقة بين المصلحة والعمل (Action) ، ليست علاقة أوتوماتيكية، فالأشخاص ينخرطون في العمل السياسي عن اقتناع أو عن تحكيم الوعي ، بل أن قرار الانخراط السياسي غالبا ما يستجيب لعوامل قد تكون اعتباطية أو عرضية، كالتقليد أو الصداقة أو الجوار.

كما يمكن تصنيف الأسباب التي قد تدفع إلى الانخراط في العمل السياسي إلى ما يلي :

1- نتيجة رغبة في البحث عن هوية شخصية متميزة عن الجماعة وتربطه بها في نفس الوقت.

2- الرغبة في الحصول على امتيازات مادية أو معنوية.

3- التعبير عن الانتماء الحقيقي والإلتزام بقضية معينة مساهمة في بناء مجتمع جديد. (13)

وانطلاقا من فرضيات (أولسون) حول العمل الجماعي ، توصل أحد الباحثين الفرنسيين إلى نتائج مهمة، حيث يتساءل في البداية على غرار (أولسون)، هل الإندفاع و الإقتناع الإيديولوجي فقط هما اللذان يدفعان الأشخاص للانضمام إلى حزب معين؟ فكان جوابه أن شكك في كون العامل الإيديولوجي السبب الوحيد في التعبئة السياسية. فالانخراط في الأحزاب السياسية لا يعني الدراية بالإيديولوجية التي يقوم عليها الحزب لأن ذلك يتطلب مستوى من الوعي السياسي و الثقافي، و هذا ما يغيب عن الفئات العريضة من المنخرطين ذوي المستوى المحدود من الوعي السياسي(14).

أما كون الثقافة السياسية تنخفظ كلما نزلنا في السلم الاجتماعي - حسب هذه النظرية- ففي اعتقادي المتواضع أن هذا الطرح يبقى محدودا في الزمان و المكان.

فالسنوات الأولى من السبعينات شكلت على سبيل المثال فترة متميزة في نشأة جيل جديد من المثقفين المغاربة في مختلف المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية و الاجتماعية و غيرها، بل وساهموا في إعادة إنتاج النسيج السياسي المغربي.

13- حسن قرنفل : المجتمع المدني والنخبة السياسية – إقصاء أم تكامل
الناشر : إفريقيا الشرق – لبنان – الطبعة :2000 ص.201
14 - مرجع سابق : المجتمع المدني و النخبة السياسية. ص 202.

إن مسألة الأجر، شكلت منذ القدم النواة الصلبة لمعظم مطالب العمال نظرا لمعاناتهم من البؤس و شدة الحاجة، خصوصا في فرنسا حيث عرفت مدينة (ليون) عام 1831 احتجاجات و مظاهرات آلاف الأشخاص مطالبين بأجر عادل "Juste salaire" وهكذا ظهر ما يسمى "بمجتمعات المقاومة" (Sociétés de Résistance) التي أنشئت في باريس ما بين 1831 و 1833 بالطبع قبل الإعتراف المشروع بالنقابة إبان سنة 1884، و ذلك من أجل التفاوض مع المشغلين فيما يخص سقف الأجر "Tarif" بمعنى تحديد لائحة أجور لكل مهنة.

هكذا ارتبط تطور الحركة النقابية في فرنسا بمطالب العمال في مجال الأجور، و ازداد هذا الترابط مع مرور الوقت، حتى أصبح الصراع من أجل أجر عادل حجر الزاوية،في مسار الحركة النقابية الفرنسية، سعيا في حماية العامل من " استغلال المشغل" " l'exploitation patronale " (15).

و في هذا السياق، يمكن الاستشهاد بالعلاقة التي كانت تربط المركزيات النقابية الأساسية في فرنسا مع مسألة "الأجر" و ملاحظة مواقفهما في هذا الأمر، خاصة بالنسبة للمركزيتين الرئيسيتين : الكونفدرالية العامة للشغل أو القوة العمالية ((CGT-FO)) و الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل ((CFDT)).

15 - Stéphane LARDY : les syndicats français face aux nouvelles formes de rémunération -l'harmattan France – 2000 – PP. 5 et suivantes.

و مع تطور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و تفاعل العلاقة الجدلية بين المنظمات النقابية مع الوضع الجديد للمجتمع الفرنسي، تغير مفهوم الأجر على المستوى القانوني و التاريخي (16) .

يمكن إذن أن نستخلص من علاقة المنظمات النقابية في فرنسا بمسألة "الأجر"، كون هذا الأخير شكل عاملا أساسيا في توحيد صفوف العمال بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو العرقية.

فما هو العامل الذي وحد العمال المغاربة في فترات ما قبل الاستقلال ؟

مما لا شك فيه أن الحس الوطني لدى العمال ورغبتهم في التخلص من المستعمر الفرنسي ، كان بمثابة العمود الفقري لوحدتهم و تنظيمهم في إطار ما يسمى بالحركة الوطنية، وبالتالي انخراطهم في تنظيمات نقابية وحزبية ذات الصلة بالحركة التحريرية من أجل الاستقلال.

لم يطرح عامل "الأجر" في المغرب في فترة الحماية بنفس الطرح الذي كان عليه في فرنسا فيما يخص نشأة و تطور النقابة، لكون هذه الأخيرة خرجت في المغرب من رحم الحركة الوطنية، و بطبيعة الحال مع تأثيرات سياسية للتيار الشيوعي الفرنسي آنذاك.

16- نفس المرجع السابق : Les syndicats français face aux nouvelles formes de rémunération

المطلب الأول : النقابة الوطنية

عرفت سنة 1946 تحول فرع "الكونفدرالية العامة للشغل" " CGT " إلى " الاتحاد العام للنقابات بالمغرب لكن هذا التحول لم يشكل قطيعة مع التيار الشيوعي الفرنسي، فقد ظل هذا الأخير بمشاركة شيوعيين مغاربة في مراكز القيادة، وهذا ما جعل الوطنيين الاستقلاليين يترددون في تحديد طبيعة علاقاتهم بهذه الحركة النقابية ، فطالبوا في أول الأمر إلى مقاطعتها في انتظار تأسيس إطار بديل . ولكن طلبهم هذا كان مصيره الفشل المؤقت مما دفعهم إلى تغيير استراتيجبتهم، فطالب حزب الاستقلال من أنصاره عام 1948 الانخراط بكثافة في النقابة المذكورة ، بهدف السيطرة عليها ، واستغلالها لفائدة المطالب الوطنية (17) .

لقد جاء في شهادة محمد عابد الجابري في سلسلة - موافق- تحت عنوان : " الأزمة بين الحزب والنقابة .... "والمشار إليها في مقدمة المبحث الأول من هذا الفصل ، أن مجال النضال من أجل الاستقلال ، وتنويع أدواته وأشكاله ، سيبرز الخلاف بين وجهتين من النظر:

إحداهما تدعو إلى الاقتصار على تحزيب العمال أي العمل على أن ينخرطوا في حزب الاستقلال كأعضاء حزبين وتأجيل انخراطهم في النقابات إلى أن يتحقق الاستقلال، وتؤسس " النقابة الوطنية ".

17- جمال هاشم : الحركة النقابية المغربية – مرجع سابق ص.19

أما وجهة النظر الثانية، فتدعو إلى انخراط العمال في النقابة الفرنسية - CGT - الموالية للحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي كان يتخذ مواقف لصالح القضية المغربية، وذلك قصد التدريب على التنظيم النقابي، وينخرطوا في النضال الوطني من أجل الاستقلال كقوة لها أساليبها الفعالة.

وقد أخذ الزعيم علال الفاسي بوجهة النظر الأولى، وتجلى ذلك في كتابه " النقد الذاتي " الذي صدر عام 1952 وبالضبط في بابه الرابع، و تناول فيه بالتفصيل الكيفية التي يجب أن تكون عليه العلاقة بين النقابة والحزب ومسألة انضمام أو عدم انضمام العمال المغاربة إلى النقابات الفرنسية وفروعها في المغرب حيث يقول : « يجب أن تكون النقابة في الميدان الاجتماعي كالحزب في الميدان السياسي. وبما أن هذا الأخير يعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الأنصار الذين يشتركون في مبدأ واحد سياسي، بقطع النظر عن عقائدهم الدينية، وحياتهم الاجتماعية فيها، فالنقابة يجب أن تعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدون في المهنة، ومن أجل مبدأ واحد اجتماعي هو الاحتفاظ بالحرية وبطيب الحياة لجميع العمال مواطنين وأجانب كيفما كان لونهم السياسي . فإذا كان العمل هو الرابطة، فلا ينبغي أن يتعدى الدفاع عن حق العامل كإنسان ذي كرامة يجب أن تحفظ له. أما أن يصبح وسيلة لتأييد نظرية سياسية دون أخرى ، فذلك ما يخرج به عن العمل النقابي إلى عمل الحزب السياسي وبما أن أفراد العمال ليسوا كلهم ذوي صباغة سياسية واحدة، فمن الطبيعي أن يكون ذلك مفتاح الشقاق و الانقسام الذي

تضيع معه مصلحة الرابطة النقابية و مصلحة اليد العاملة. و هذه هي الاعتبارات التي جعلت " لينين" يرجع عن رأيه في ضرورة ربط المراكز النقابية بالحزب الشيوعي نفسه ».

• الفرع الأول : النقـابة من منظـور حـزب الاستقـلال :

إن مسألة النفوذ المعنوي للحزب على العمال تتجلى في فكر علال الفاسي حينما قال : « ...... عوضا عن تحزيب النقابة يجب تحزيب الأفراد » وهذا الرأي الأخير يعبر عن المبدأ العام لتفكير الزعيم علال الفاسي، بحيث يبدو جليا أنه كان يفكر في إطار الحركة الوطنية التي تجمع " الجميع " أو تطمح إلى ذلك من أجل العمل لهدف واحد ، أو على الأقل يحظى بالأولوية المطلقة ، هدف الاستقلال.(18)

لقد نشأ حزب الاستقلال في ديسمبر 1943 من إعادة تجميع بقايا المناضلين في صفوف " الحزب الوطني لتحقيق المطالب " المنحل سنة 1937 ، و قد انضم إليه كذلك عناصر من الحركة القومية التي كان يتزعمها محمد بلحسن الوزاني الموجود تحت الإقامة الجبرية بجنوب البلاد. و حسب " أتيليو كوديو " "ATTILO GAUDIO" في كتابه: " علال الفاسي أو تاريخ الاستقلال" فإن التقاء عناصر من الحركة القومية و الخزب الوطني في تنظيم وحيد جديد، جاء

18- محمد عابد الجابري : مرجع سابق ص. 6 و ما بعدها.

بمبادرة من السلطان لإعادة توحيد الحركة الوطنية. و كان أحمد بلا فريج العنصر الأساسي في التنظيم الجديد ، و هو ينتمي لعائلة ميسورة ، تلقى تعليمه في مدرسة أبناء الأعيان في الرباط ، ثم في إحدى أشهر الثانويات بالعاصمة آنذاك " ثانوية كورو" و منها التحق بالقاهرة ثم باريس لمتابعة دراسته العليا. (19)

هذا من حيث أحد الرموز الوطنية المثقفة، أما عن الرموز ذات الثقل المالي و الاقتصادي ، فكان هناك أحد الأثرياء الكبار آنذاك و هو "محمد الغزاوي" الذي لم تكن له أية أنشطة سياسية حتى حدود 1940 ، وهو صاحب شبكة قوية للنقل البري " شركة الغزاوي للنقل" .

و بحكم أن " الغزاوي " كان يساهم في نفقة الحزب في ميدان الإعلام و مصاريف الفروع و التنقلات ، فكانت صحافة حزب الاستقلال تقوم بدورها بالإشهار لفائدة مؤسساته. و عندما استقطبه الحزب أصبح عضوا في اللجنة الإدارية، ثم عضوا في مجلس الحكومة.

و يحدد الكاتب الإنجليزي" روم لاندو" في كتابه : " مراكش بعد الاستقلال" (20) - الصادر عام 1961 ص. 121 - و هو صديق " لمحمد الغزاوي" ، لمختلف ميادين النشاط الاقتصادي لهذا الأخير ، من تجارة و نقل و صناعة .... والتي كانت

19- أحمد تفا سكا : حزب الاتحاد الوطني .... مرجع سابق . ص . 117 و ما بعدها.

20- روم لاندو : " مراكش بعد الاستقلال " سنة 1961 ص . 121 نقلا عن " أحمد تفا سكا "- مرجع سابق -

-تنافس مثيلاتها الفرنسية، و إن كانت في أقوال الكاتب "روم لاندو" بعض من المبالغة ، فالأكيد أن البورجوازية المدنية الكبرى تسابقت إلى الانخراط في حزب الاستقلال تحت ضغط المنافسة الاقتصادية الأوروبية .

إن تركيز حزب الاستقلال على شعار الاستقلال ، و حصر ميدان النضال الوطني في النضال من أجل هذا الشعار و من أجل المصالح الاقتصادية لفئة البورجوازية المدنية يعكس التفكير البورجوازي للحزب جاعلا في ذلك الحزب شبه نقابة للبورجوازية المالية المغربية، تخوض به نضالاتها المطلبية باسم الشعب. (21)

لقد شكلت أحداث 8 دجنبر 1952 منعطفا جديدا في مسار الحركة النقابية في المغرب ، تلك الأحداث التي تزامنت مع اغتيال الزعيم النقابي التونسي " فرحات حشاد " و بالضبط في 5 دجنبر من نفس السنة ، الشيء الذي أثار غضب و احتجاج الطبقة العاملة بصفة خاصة و الوطنيين المغاربة بصفة عامة. و انطلاقا من هذه الفترة ، و بعد الإفراج عن المناضلين النقابيين و السياسيين إثر الأحداث السالفة الذكر، دخلت الطبقة " العاملة المغربية في مرحلة جديدة من النضال، عازمة على مواصلة المقاومة ضد الاستعمار (22) .

21- نفس المرجع : ص 118 و ما بعدها .

22- بتاريخ 8 دجنبر و على إثر أحداث الاحتجاجات و الإضراب العام، تم حل " اتحاد النقابات الكونفدرالية بالمغرب "

وفي غمار الأجواء المطبوعة بالتوتر ، شكلت لجنة الغرض منها تنظيم و تطور الحركة النقابية الحرة بالمغرب ، و كان ذلك تحديدا في 5 يناير 1955 ، و تكلف الطيب بن بوعزة بمهمة تسييرها ، و من أولويات تلك اللجنة ، إيجاد إطار نقابي لكل الأعمال حيث جاء في بيانها: « تعلن اللجنة أن من بين أهدافها خلق نقابات حرة مفتوحة أمام العمال بدون تمييز ...... كما تطالب بإصدار تشريع يسمح لجميع العمال بتأسيس نقابات، تدعو العمال إلى الانخراط و التنظيم و النضال الديمقراطي في إطار هذه المركزية النقابية التي هي قيد التكوين ». (23)

وفي قراءة تحليلية لبعض النقط المحورية التي وردت في مقتضب هذا البيان، يمكن استقراء ما يلي:

- **أولا:** لقد تم التركيز على رسم الهدف، بحيث يعتبر الهدف من أهم عوامل التنظيم بالمفهوم السوسيولوجي الحديث بغض النظر عن عنصر التمييز الذي يؤدي إلى التفرقة وتفكك البنيان الاجتماعي في أي تنظيم.

- **ثانيا:** هناك مسألة المطالبة بإصدار تشريع يسمح بالتأسيس، فالتشريع في هذا الباب يصبح غطاءا قانونيا لانتزاع المشروعية، ثم هناك مقولة النضال الديمقراطي والتي قد تحمل في طياتها الكثير من التأويلات السياسية، " ورغم المحاولات التي كان من ورائها التشكيك في نص البيان فقد تلا ذلك إصدار بيان حقيقة، اعتبر بمثابة

23- بيان للجنة التحضيرية ، يناير 1955

بيان مضاد جاء فيه: " أن مسألة العرش التي هي مسألة وطنية، تشكل شرطا مسبقا لا مفر منه لبحث أي مشكل آخر، وخاصة المتعلق بالتأسيس الفعلي لحركة نقابية حرة بالمغرب". (24)

وقد حمل توقيع هذا البيان كل من السيدين المحجوب بن الصديق والطيب بن بوعزة لذلك كان حريا بالطبقة العاملة أن تتجاوب مع نداء الدعوة إلى تأسيس أو تنظيم نقابي حر بالمغرب. (25)

في الواقع بدأ التنظيم النقابي يتسع ويتطور مع أواخر الأربعينات، ولكن بطرق سرية، لكون سلطات الحماية لم تكن تعترف للمغاربة بالحق النقابي، وكان من أهم المشرفين على هذا التنظيم ومن داخل حزب الاستقلال: إبراهيم الروداني، عبد الرحمان اليوسفي ،عبد الله ابراهيم، الطيب بن بوعزة، المحجوب بن الصديق وآخرون.

وبمجرد الاستعداد لمفاوضات " إيكس ليبان" بادرت لجنة التنظيم التي سبق تكوينها من طرف الأطر النقابية المفرج عنهم من السجن، إلى عقد مؤتمر تأسيسي وبكيفية استعجالية، فظهرت إلى الوجود منظمة نقابية مركزية تحت إسم "الإتحاد المغربي للشغل؛ وكان ذلك بتاريخ 20 مارس 1955.

24- يحيى بو قنطار: تطور الحركة النقابية بالمغرب – مرجع سابق – ص: 30

25- صدر هنا البيان بتاريخ 16 يناير 1955.

فما هو الدور النقابي والسياسي الذي لعبه هذا الجهاز – الإتحاد المغربي للشغل – بعد الاستقلال؟ وما هي تأثيرات هذه الأدوار على المشهد السياسي للبلاد آنذاك؟

♦الفرع الثاني: من الحركة الوطنية إلى الحركة السياسية:

لقد كان الصراع السياسي السائد داخل التنظيمات النقابية والسياسية المتواجدة على الساحة المغربية في السنوات الأولى من الاستقلال، بدور حول المفاهيم الأساسية التي سوف تعطي للدولة المغربية ركائزها العقائدية.

وهكذا اختلف الرأي بين العناصر التقدمية للحركة الوطنية داخل حزب الاستقلال نفسه، والمقاومة المغربية والحركة العمالية كذلك.

ولقد أدى هذا الصراع / المواجهة إلى ضم صوت " الإتحاد المغربي للشغل" للشعارات التي رفعها التقدميون المغاربة وأعضاء المقاومة وجيش التحرير، والتي كانت تتلخص في المطالبة بإقرار ديمقراطية حقيقية يقرها مجلس تأسيسي يضع دستور البلاد، وتسطير خريطة لإصلاح زراعي جذري، "وتطهير الإدارة من الخونة المتواطئين مع الاستعمار، تصفية القواعد الأجنبية في المغرب" (26).

26- أبحاث- مجلة العلوم الاجتماعية - مرجع سابق - ص: 60.

نقلا عن محمد نجيب بنسبيعة في مقالة تحت عنوان: حول كتاب: " الحركة العمالية المغربية: لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد.

هكذا نلاحظ أن الاختيارات الأولى للاتحاد المغربي للشغل، وهو الإطار الوحيد آنذاك المنظم للحركة العمالية المغربية، كانت موصولة بالأطروحة التقدمية للعناصر الوطنية المغربية و المتمثلة في الجناح " اليساري" لحزب الاستقلال الذي كان يتزعمه المهدي بن بركة (27).

وللمزيد من التوضيحات فيما يخص دور الاتحاد المغربي للشغل وتأثيراته في الحقل السياسي المغربي آنذاك، يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

ما مدى وزن تنظيم نقابة الاتحاد تجاه التنظيمات النقابية والسياسية الأخرى وما مدى تأثير نقابة الاتحاد على السلطة السياسية؟ ثم ما هي مواطن الضعف لنقابة الاتحاد المغربي للشغل في خضم الأحداث موضوع التساؤل؟

الفقرة الأولى: وزن التنظيم النقابي للاتحاد وتأثيراته:

إن" البورجوازية الوطنية" التي استطاعت أن تضمن لنفسها القدرة على إدارة الحركة الوطنية تمكنت على إثر ذلك من انتزاع الاستقلال وتحقق بذلك الهدف المنشود من قبل جميع الفرقاء وهو التحرير الوطني.

لقد أنتجت الحركة الوطنية نخبا مثقفة مشبعة بأفكار تقدمية بحكم احتكاكها مع النخبة الشيوعية الفرنسية،الشيء الذي مكنها من التمرس على التنظيم والتسيير وكانت الطبقة العاملة من أكثر المستفيدين من هذا التكوين إبان مقاومتها للاستعمار.(28)

27- نفس المرجع : ص 61.

28-Le mouvement ouvrier magbribin C.R.E.S.M مرجع سابق ص:8.

فمنذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، ظهر هذا الأخير كقوة نقابية نموذجية على صعيد القارة الإفريقية ككل، فقد تميزت هذه المركزية النقابية بقوة تنظيمها الذي ورثته عن النقابة الفرنسية التي استطاع النقابيون المغاربة أثناء الحماية أن يستفيدوا من برامجها وتدريبها، وقوة التنظيم هذه جعلت من هذه المركزية التنظيم الأول في المغرب، حيث لم تعرف في بداياتها مشاكل كبيرة داخل أجهزة القيادة كان يمكن أن تحد من فعاليتها كما حصل مع أكبر حزب سياسي في البلاد آنذاك، حزب الاستقلال، وكانت قوتها هذه أن مكنتها من فرض نفسها أولا على السلطة السياسية باعتبارها قوة اجتماعية وسياسية مهمة، ومما مكنها كذلك من إشراكها في كل القرارات السياسية التي تخص البلاد، كما جعلتها تستفيد من تجهيزات الدولة لتأطير مناضليها، حيث زودتها السلطة بمجموعة من المقرات في مختلف أنحاء البلاد، هذا بالإضافة، إلى عدد كبير من الامتيازات.

فقوة المركزية هذه، بحكم العدد الكبير من المنخرطين في صفوفها، جعلتها أيضا تلعب دورا أساسيا وحاسما في رسم الخريطة السياسية للبلاد، بحيث انضمت منذ 1958 إلى الجناح الراديكالي لحزب الاستقلال ضد الجناح المحافظ، مما أدى إلى قطيعة داخل الحزب انتهت بظهور حزب جديد هو " الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الذي لعبت فيه المركزية النقابية دورا مهما، باندماجها فيه اندماجا شبه كلي، باعتبار أن قادت النقابة كانوا يحتلون المراكز الأولى في قيادة الحزب الجديد إلا أن تسارع الأحداث في المغرب المستقل، واختلاف وجهات النظر بين القادة

النقابيين، وقادة الحزب سرعان ما أدت بدورها إلى فتور التنسيق بين التنظيمين، ثم إلى القطيعة بينهما .(29)

الفقرة الثانية : تسرب الضعف إلى جهاز نقابة الاتحاد : بوادر الأزمة

لعل جل الكتابات التي تناولت موضوع الحركة النقابية في المغرب، تكاد تكون متفقة في كون المحجوب بن الصديق لم يكن قد انتخب في الأصل، وإنما فرض نفسه على الجهاز ، وهذا ما جعله يتخوف باستمرار من فقدان منصبه عند انعقاد المؤتمرات. لذلك حرص على أن يكون الجهاز المسير للمنظمة على الطريقة التي تمكنه من السيطرة عليه، فاستعمل بذكاء " الامتيازات " التي كانت تغدقها الدولة على المنظمة، وسيلة لضمان ولاء الجهاز له. والنتيجة هي أن الحفاظ على " الإمتيازات" تقتضي مهادنة الحكم وسلوك سياسة "الإنتظار" ، هكذا أصبحت المنظمة النقابية ، لا وسيلة، بل غاية في حد ذاتها. وللحفاظ للمنظمة على وظيفة تجعل منها وسيلة في المظهر، كان لا بد من مواقف متصلبة ، مصطنعة في كثير من الأحيان ضد خصوم الطبقة العاملة. وقد بلغت هذه المواقف أحيانا حد" القباحة " –

29- حسن قرنفل : المجتمع المدني والنخبة السياسية- مرجع سابق ص .59

- علـى حــد تعـبير محمد عابد الجابري- ، مما عرضها لبعض " التأديب " والحق أن " زاوية" الإتحاد المغربي للشغل قد عرفت ، وببراعة في كثير من الأحيان كيف تجمع بين شرف المعارضة وامتيازات الحكم ! (30).

فإذا اعتمدنا مقاربة تحليلية للثقافة النقابية في المغرب بصفة خاصة والثقافة السياسية بصفة عامة، سنجد أن هناك ثقافات سياسية متباينة ومتعددة، لكن وعوض أن تسوده ثقافة "الاختلاف" فقد هيمنت عليه ثقافة "الإقصاء" فالممارسة السياسية من قبل الفاعلين السياسيين بالمغرب، تميزت بطابعها الإقصائي. حيث كل فاعل سياسي يعمل على إقصاء باقي الفاعلين، ويدعي انه بمفرده الممثل الوحيد والشرعي للشعب بل تميزت شعارات بعض الأحزاب والنقابات الطلابية والعمالية بهذه الحملة، التي تختصر التمثيلية الوحيدة والشرعية للشعب أو الطبقة أو قطاع ما، فهذه الممارسة تعتبر في حد ذاتها نفي للتعددية السياسية (31).

إن بوادر الأزمة في جهاز الاتحاد المغربي للشغل بدأت في الواقع منذ احتواء هذا الأخير من طرف السلطة السياسية. بل وتسربت الأزمة إلى جسم الحركة الوطنية كلها مع طرح مسألة انتخاب "مجلس دستوري". "وقد لوحظ بالفعل أن انقسام الحركة الوطنية على نفسها كان سببا رئيسيا في ترجيح كـفة موازين القـوة

30- محمد عابد الجابري : الأزمة بين الحزب والنقابة – مرجع سابق ص 21-22

31- عبد الحميد البجوقي : من الحركة الوطنية إلى الحركة الديمقراطية – الإختيار الديمقراطي والإنتقال الجيلي في المغرب منشورات البيادر المغربية -1999 ص 41.

لصالح الملكية، والتي لم تجد أي صعوبة تذكر في فرض خيارها المتمثل في " تعيين "المجلس الدستوري الذي عهد له بوضع نص الدستور المرتقب وعرضه على الملك بهدف الموافقة عليه. إلا أن قيادة الإتحاد الوطني للقوات الشعبية رفضت المشاركة في هذا المجلس نظرا لإيمانها الراسخ بأن القانون الأسمى في البلاد يجب أن يكون من اختصاص جمعية منتخبة خصيصا لهذا الغرض."(32)

المطلب الثاني : الفعل النقابي ومرحلة التسييس:

لم يكن " حزب الإستقلال " يشكل تنظيما متماسكا، بل كان عبارة عن جبهة تضم عدة تيارات، وكل تيار له تصوراته وتوجهاته، فحزب الإستقلال كانت تتخلله تيارات متصارعة، فهناك تيار "السياسيين التقليديين" الذين عاشوا وسايروا حياة الحزب منذ نشأته في الغالب ، ومن جهة أخرى هناك "التيار النقابي" الذي يجسده الإتحاد المغربي للشغل، إذ بلغ عدد الفدراليات التابعة له 24 فدرالية عام 1959، بعد أن كانت لا تتجاوز 14 فدرالية.(33)

32- د. عبد اللطيف أكنوش: واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21.

- مكتبة بروفانس - البيضاء : 1999- ص : 98

33- عبد اللطيف المنوني :"... A.Manouni "le syndicalisme ouvrier au Maroc

Edition Maghrébines 1979 .P.65

وهذا التزايد في عدد " الفدراليات " كان يعكس في الواقع تزايد نفوذ الإتحاد المغربي للشغل ، وبالتالي تزايد نفوذ التيار النقابي داخل الحزب. وفي الأخير كان هناك تيار المقاومة وجيش التحرير.

فالتيار النقابي الممثل داخل" اللجنة السياسية " لحزب الإستقلال، عمل على تأزيم حكومة" أحمد بلا فريج" ، حيث قام الإتحاد المغربي للشغل بمضايقة الحكومة عبر تلاحق الإضرابات التي اتخذت طابعا سياسيا منذ صيف 1958، إذ توجت هاته التناقضات بين "التيار النقابي" و "الحزب" بانسحاب المحجوب بن الصديق والطيب بن بوعزة من " اللجنة السياسية" وذلك في ماي من نفس السنة (34).

هذه إذن كلها عوامل سوسيو – تاريخية تم طرحها من باب التذكير لاستقراء الجذور الأولى لأزمة السياسي والنقابي في إطار علاقة الإتحاد المغربي للشغل بالأحزاب السياسية مع بداية الإستقلال، وبالتالي محاولة رصد العلاقة التي كانت تربط المركزية النقابية بالسلطة السياسية، ودور هذه الأخيرة في تقويض الفعل السياسي للاتحاد المغربي للشغل.

34- نفس المرجع السابق ص.99

الفقرة الأولى : دور السلطة السياسية في تقويض الفعل السياسي للمركزية النقابية:

لقد تميزت المركزية النقابية للاتحاد المغربي للشغل بارتباطها الوثيق بمختلف الفعاليات السياسية للبلاد بما في ذلك السلطة السياسية نفسها، وتجلى هذا البعد السياسي للمركزية في مطالبها الأولى وهي :

أ- استكمال تحرير باقي الأراضي المغتصبة.

ب- تأميم القطاعات الإقتصادية

ج- توزيع عادل للدخل الوطني .

هذا بالإضافة إلى دورها الإستشاري في دراسة وتحضير القوانين و نضالاتها السياسية في معارضة السياسة الرسمية .

وفي هذه الفترة أفرز الوضع السياسي السائد تعارضا بين تيارين إثنين: التيار الأول ، يعتبر أن الإستقلال هو آخر مرحلة في التغيير، والتيار الثاني، يتشبث بحركة التغيير العميق للوضع السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي. (35)

فالسلطة السياسية للبلاد بدأت تفكر في سياسية ناجعة لاحتواء المركزية النقابية والحد من نشاطها السياسي المتزايد .

35- ذ- يحيى بوقنطار – تطورات الحركة النقابية بالمغرب – مرجع سابق ص: 41

ولبلوغ هذا الهدف ، اتخذت عدة إجراءات وعلى مراحل مختلفة ومن أهمها :

1- صدور ظهير فبراير 1958 المتعلق بالحريات العامة يمنع الموظفين من حق الإضراب ، وقد يكون الدافع وراء صدور الظهير المذكور، هو تقويض التحالف الذي كان يربط بين المركزية النقابية للاتحاد وحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، خاصة وأن هذا الأخير كان يضم في صفوفه قوة عمالية مهمة، وذلك راجع بالأساس للخلفيات التاريخية، خاصة ما قبل 1961.

2- ظهور بوادر سياسية قمعية طالت أطر ومقرات الإتحاد المغربي للشغل ، اضطر معها هذا الأخير نهج سياسة حل النزاعات بواسطة التحكيم الرسمي عوض مواجهة الحملات بالإضرابات. (36)

3- إلغاء ظهير 17 يوليوز 1957 وإصدار ظهير أكتوبر 1960 والمتعلق بالتعددية النقابية، مما وضع حدا للأحادية النقابية.

4- عدم اعتراض الدولة ممثلة في الحكومة على تأسيس حزب الإستقلال لمركزية نقابية جديدة يوم 20 مارس 1960 هي : " الإتحاد العام للشغالين بالمغرب " . "UGTM"



36- المرجع السابق – ص : 43

هكذا ومباشرة بعد إقالة حكومة عبد الله ابراهيم في 23 ماي 1960 ، دخل المغرب عهدا جديدا تجلى في عزم النظام عن سن سياسة ليبرالية وتحجيم دور الحركة النقابية.

وبالفعل عرف الفعل النقابي تراجعا ملحوظا، فانتقلت المركزية النقابية للاتحاد المغربي للشغل إلى صف المعارضة دون أن يكسبها ذلك المناعة اللازمة ، مما جعلها تنهج سياسة خاصة بها في إطار من الاستقلالية النسبية، بعيدة عن كل تحالف حزبي.

الفقرة الثانية : مسألة السياسي / النقابي : فـشل مـبكـر

كان "الإتحاد الوطني للقوات الشعبية" يستمد قوته من " الإتحاد المغربي للشغل " غير أن النظام استطاع بعيد 1960 أن يفكك ارتباطهما، حيث أعلنت "المركزية النقابية" عن رفض كل تحالف مع الحزب. كما سعى هذا الأخير عبر مؤتمره الثاني في ماي 1962 إلى إعادة علاقته بالتنظيم النقابي، وسيشير " المهدي بن بركة " في خطاب ألقاه على المؤتمرين إلى علاقة " السياسي " بـ " النقابي ". (37)

37- محمد ضريف : الأحزاب السياسية المغربية – من سياق المواجهة إلى سياق التوافق - منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي-2001- ص.130.

نقلا عن : J.WATERBURY

"LE COMMANDEUR DES CROYANTS " P.252 et 253

فالبرغم من الجهود التي بذلت في المؤتمر الثاني، من أجل رأب الصدع، فإنه لم يلاحظ أي تنسيق بين التنظيم السياسي، والتنظيم النقابي، وقد ظهر ذلك جليا حينما دعا الملك إلى الاستفتاء على مشروع الدستور عام 1962، فتباينت مواقف كل من "الحزب" والمركزية النقابية"(38). ففي الوقت الذي دعا فيه الإتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى المقاطعة،اكتفت المركزية النقابية للاتحاد بترك الحرية لأعضائها بين المقاطعة والمشاركة .

في الواقع نجد أن مسألة ضرورة الفصل بين الممارسة النقابية و الممارسة السياسية ، لم تظهر في المغرب إلا بعد بروز الخلافات بين زعماء التنظيمات، سيما بعد أن تحقق الإستقلال الذي كان يشكل الهدف المشترك بين جميع الفرقاء.

وقد تميزت الفترات الأولى للإستقلال بعدم الإستقرار الحكومي وعرفت الساحة السياسية نشاطا مكثفا على مختلف المستويات ، النقابية والطلابية والحزبية.

وقد أصبح مفهوم الوحدة في منظور القوى السياسية والنقابية موضوع عدة تساؤلات نظرا لتنامي وتيرة الخلافات السياسية والإيديولوجية، ولكون نغمة الوحدة الوطنية هذه، تم استهلاكها من طرف غالبية التنظيمات السياسية والنقابية نفسها وإن كانت تمثل -أي الوحدة- العامل المشترك فيما بينها. فحزب الإستقلال كان يرى أنه :

38- نفس المرجع السابق : ص.130.

" لم يعد هناك ملجأ للبلاد إلا تكوين حكومة إئتلافية من العناصر الوطنية المقتدرة ذات مسؤولية، وبرنامج يستند على ثقة الشعب، ومنبثقة عن برلمان سليم ..... ليمكنها من أداء رسالتها".(39)

يمكن القول أن المغرب دخل في دوامة من الصراعات السياسية خاصة فيما بين النظام السياسي و القوى السياسية و الشعبية سيما بعد اندلاع أحداث مارس 1965، وما كان على السلطة السياسية إلا أن تلعب أدوارا جديدة في الوقت الذي عرف فيه تيار البورجوازية الصغيرة عجزا كبيرا و بروز تيار جديد يتجلى في مجتمع مدني بكل مكوناته.

هكذا، وكما يقال أصابت السلطة السياسية هدفين بحجر واحد:

1- احتواء المركزية النقابية وضمها إلى صفها .

2- إزاحة الإتحاد الوطني للقوات الشعبية عن أهدافه السياسية وإقحامه في صراع مع القوى العمالية داخل المركزية النقابية للإتحاد (40).

39- بوجمعة الحمزاوي : دراسة الحياة السياسية المغربية : 1965-1971

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم القانونية - 1990 نقلا عن : جريدة العلم بتاريخ 16 أبريل 1965 (حكومات الوحدة الوطنية) .

40- مرجع سابق ص : 218 le mouvement ouvrier maghrébin-C.R.E.S.M.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المؤسسة الملكية أصبحت أمام تيارين :

الأول :التيار السياسي المتمثل في الأحزاب السياسية سيما منها " الأحزاب الوطنية"، والتيار الثاني يتجلى في كل من النخبة السياسية والنقابية والفعاليات الأخرى المكونة للمجتمع المدني على مختلف إيديولوجياتها.

هذا، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه النقابة الوطنية للتعليم والثقل الذي تشكله داخل جهاز الوظيفة العمومية بصفة خاصة، وداخل المجتمع المدني بصفة عامة، انطلاقا من مؤتمرها التأسيسي في 20 فبراير 1966 بسبب الاستياء الذي تسرب إلى نفوس أسرة الوظيفة العمومية من جراء إلغاء إضراب الموظفين الذي كان مقرزا ليوم 19 يونيو 1961 ، وكذا موقف المتفرج الذي وقفه الجهاز النقابي للاتحاد تجاه الإعتقالات التي انطلقت يوم 16 يوليوز 1963، والتي طالت معظم الأطر الإتحادية في مختلف الأقاليم ، وما سيتبعها من أحداث سياسية، أهمها ملتمس الرقابة الذي خاض معركته الفريق الإتحادي - إ.و- ق. ش- في ماي 1964، وفي غيبة الجهاز النقابي الذي قاطع الانتخابات البرلمانية كما هو معلوم (41).

كل هذه الأحداث، وما سيلحقها من تطورات سياسية وأخرى اقتصادية، ستعجل بظهور حزب " بديل " - الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية- وبالتالي بروز مركزية نقابية " بديلة " :

---

41 - محمد عابد الجابري : الأزمة بين الحزب والنقابة – مرجع سابق ص : 95-96

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل – والتي هي نموذج هذا البحث المتواضع.

فما هي الظروف السوسيو – اقتصادية لنشأة هذه المركزية النقابية ؟

الفصل الثاني : الظروف السوسيو – اقتصادية لنشأة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

لقد كان النظام السياسي في المغرب يتعرض لضغط قوي في ظروف لم يكن فيها معتادا على إدارة الشقاق ، وانكشف هذا الأمر بكيفية بارزة خلال التجربة التشريعية الأولى (1963/ 1965) . ففي الوقت الذي كان فيه الشقاق متمركزا حول الخلاف على طرق مراقبة سير نشاط الدولة ، ازدادت عوامل الضغط تفاقما إلى درجة خلق سيرورة من النزاعات أمست في نظر القصر مزعزعة للاستقرار .

إن أهمية مشكلة المراقبة تنبع في الواقع من المعضلة الحرجة التي وقعت فيها السلطة الملكية . فكمركز للوحدة والسيادة ، حدد الملك وضعه فوق الأحزاب. والحالة إن دستور 1962 إذا كان قد أعطى للملك صلاحيات واسعة ، فإنه كان يعترف للمؤسسة التشريعية بسلطة لا يستهان بها في مراقبة العمل الحكومي . لكن نمط توزيع السلطة الذي يقدمه الدستور كان في نظر القصر غير مناسب لإدارة اضطرابات عملية التراضي التي طبعت الحياة السياسية منذ إقالة الحكومة اليسارية في 1960.

فنموذج كهذا كان يلقي بظلال من الارتياب والقلق على السلطة الملكية التي حرمت نفسها من كل وساطة حزبية . وبالتالي من كل تمثيلية في مؤسسة برلمانية اتضح أنها الموضع المتميز للتعبير عن الشقاق.

وهكذا فإذا كان الدستور يعترف لكل سلطة بصلاحيتها وبمداها ، فإن تطبيقه في برلمان 1963 كان مثار قلق ، خصوصا في بعض الجوانب المتعلقة بميزان القوى بين السلطة الملكية من جهة ، والسلطة الحكومية والتشريعية من جهة أخرى ، وهذا ما يفسر تمحور الشقاق خلال تلك الفترة حول مفهوم المراقبة السياسية . (42)

بدأت الأحداث تتفاعل منذ أواسط الستينات إن على المستوى السياسي والنقابي أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وباقي فعاليات المجتمع المدني ، كل هذه الأحداث ساهمت في إعادة إنتاج المشهد السياسي للمغرب وشكلت في جانب منها تأثيرا سياسيا ساعد على بروز مركزية نقابية جديدة هي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

42- بيير سلامة وآخرون : جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب إفريقيا الشرق – طبعة : 1992- ص 238 وما بعدها .

المبحث الأول : التأثيرات السياسية :

بدأت بوادر الأزمة السياسية تفرض نفسها على مغرب ما بعد الاستقلال ، وذلك عندما طرحت مسألة الدستور على الاستفتاء في نونبر 1962 ، حيث كانت الاتصالات مكثفة بين أطر الاتحاد المغربي للشغل والمرحوم " اكديرة " ، نظرا " لاهتمامات نقابية " هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، نجد أن اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، كانت تعقد اجتماعاتها في غياب المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم وبمجرد انتهاء عملية الاستفتاء قدمت مجموعة من الوزراء استقالتهم للملك ، وهؤلاء الوزراء كلهم ينتمون لحزب الاستقلال وهم : علال الفاسي ، الديوري وبوستة ، وذلك في 2 يناير 1963 . وبرروا سبب الاستقالة بكون الدور المنوط بالحزب لا يتناسب مع ثقله وتأثيراته على البلاد .

يومين فقط بعد هذه الأحداث ، عقد الإتحاد المغربي للشغل مؤتمره الوطني الثالث . وكان من بين أهم القرارات التي اتخذها في هذا المؤتمر إلغاء ما كان يسمى « بالانتماء العضوي للاتحاد المغربي للشغل إلى أية مركزية نقابية على المستوى الدولي والقاري » ، مع العلم أن المركزية الاتحادية كانت ترتبط « بالكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة» " CISL ".

وقد بلغ توجه المركزية النقابية أقصاه ، عندما قررت تحييد النقابة عن النهج السياسي معلنة بذلك استقلالها عن الحزب كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول من هذا القسم .

وعندما حلت حرب الحدود بين المغرب والجزائر ، استغلتها المركزية النقابية للاتحاد قصد المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية . وبذلك شكلت الحرب المغربية الجزائرية نزعة قومية لدى الشعب المغربي ضد أي خطر أجنبي يتهدده .

في هذه الحقبة وبالضبط عام 1964 ، اندلعت أزمة اجتماعية خطيرة تمثلت في اندلاع مجموعة من الإضرابات شلت العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية كشركة " كوزيما " بالدار البيضاء والخطوط الملكية المغربية ، وقطاع الصيد البحري بآسفي " ولمدة 8 أيام " وقطاعات النسيج والمواد الغذائية والمعدنية وصناعة البترول وغيرها .

واستغل العمال مناسبة فاتح ماي (1964) لرفع شعارات بواسطة لافتات تطالب من خلالها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، والتضامن مع الطلبة .

وعبر الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل في لقاء له بالدار البيضاء في 29 ماي من نفس السنة ، "على أن الطبقة العاملة ما فتئت تناضل جنبا إلى جنب مع الشعب منذ 1960 ، أي بداية فترة الحكم المطلق" وأكد أن "عـزيمة العـمال قـوية

قادرة على وضع حد لهذه الوضعية " (43) .

إذ يمكن اعتبار هذه الفترة من الحياة السياسية لما بعد الاستقلال ، بمثابة فترة مخاض سيتولد عنها مشهد سياسي جديد بكل ما يحمله من تناقضات على مستوى الثقافة السياسية للنخب التي تعاقبت على هذه الحقبة ، أو على مستوى الفعاليات الأخرى المكونة للمجتمع المدني بالإضافة إلى التيار الحزبي وخاصة الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

المطلب الأول : التيار الحزبي والنخبة السياسية :

لقد كانت النخبة السياسية في الحقبة الأولى للاستعمار ، تنحصر في كبار موظفي الدولة والوزراء والعمال وكبار المسؤولين ، إلا انه مع بداية الأربعينات من القرن الماضي ، وبفعل التطورات السياسية المهمة التي عرفها المجتمع المغربي ، ظهرت إلى الوجود تنظيمات سياسية خاصة عملت على استقطاب النخبة الوطنية وتكوينها وتعبئتها من اجل المطالبة والحصول على الاستقلال في البداية ، ومن اجل تسيير شؤون البلاد فيما بعد ، وبذلك أصبحت الأحزاب السياسية المغربية أكبر مدرسة لتكوين النخبة .

43- Le mouvement Ouvrier Maghrébin (C.R.E.S.M)

مرجع سابق : ص : 223 وما بعدها.

الفقرة الأولى : التيار الحزبي :

لقد وضع « موريس دوفرجيه » تصنيفا للأحزاب السياسية أصبح من التصنيفات الكلاسيكية ، وهو الذي يقسم الأحزاب إلى أحزاب برلمانية وأحزاب تولد خارج البرلمان . فالأحزاب البرلمانية هي أول الأنواع التي ظهرت على الساحة السياسية ، حيث برر وجودها ضرورة تأطير الناخبين من أجل الحصول على أكبر عدد من الأصوات ، وبالتالي فإن هدفها الوحيد هو العمل البرلماني ، وتحسين وضعيتها داخل المجالس المنتخبة بالحصول على المزيد من المقاعد والأصوات . ومن تم فإن برلمانيي هذه الأحزاب يملكون سلطات كبرى وصلاحيات واسعة ، ويوجهون أحزابهم تبعا لإستراتيجيتهم الانتخابية .

وفي مقابل هذه الأحزاب ، ظهرت أحزاب أخرى رأت النور خارج اللعبة البرلمانية ، كما هو الشان بالنسبة للأحزاب الاشتراكية الأوربية التي ظهرت لمساندة نقابات العمال في معاركها الانتخابية ((الحزب العمالي البريطاني)) . وما يميز هذه الأحزاب أنها تعتبر المعركة الانتخابية والبرلمانية جزءا فقط من برنامجها المرتبط بمجموعة من المبادئ والأهداف . كما أن نواب هذه الأحزاب في البرلمان ينقادون

تماما لسياسة الحزب وتوجهاته ولا يملكون أية سلطة لفرض آرائهم واختياراتهم على الحزب . (44)

وبالنسبة للمغرب ، فقد ترسخت التعددية الحزبية بشكل نهائي حيث نص دستور 1962 في فصله الثالث على كون الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم وتمثيل المواطنين ، وبأنه لا يمكن أن يكون هنالك حزب وحيد في المغرب . وسيزداد هذا الاعتراف بالتعددية شرعية مع دستور 1970 وكل الدساتير الأخرى اللاحقة فيما يخص توسيع وتعميم الهيئات الأخرى ، حيث ينص في الفصل الثالث على أن الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تعمل على تنظيم وتمثيل المواطنين .(45)

وإذا كانت التعددية الحزبية قد أعطت للنظام السياسي المغربي طابعا ليبراليا ، فإنها سرعان ما تحولت إلى أداة في يد السلطة تستعملها من اجل ضبط الأحزاب والحد من طموحاتها ، بل إن أجهزة الدولة كثيرا ما تدخلت بشكل مباشر أو غير مباشر أو على الأقل بواسطة أشخاص مقربين من سلطات صنع القرار ، من أجل خلق أحزاب سياسية جديدة. وهذا ما تم خلال انتخابات 1963 حيث ظهرت

44- حسن قرنفل : المجتمع المدني والنخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟ ص. 177 و ما بعدها

45- دساتير 1970-1972-1992

« جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » FDIC، بزعامة أحمد رضا اكديرة (46).

ونفس السيناريو سيعرفه المشهد الحزبي خلال الفترات اللاحقة من الحياة السياسية المغربية ، إلى درجة يصعب معها تصنيف الأحزاب ، ليس فقط من حيث تموقعها في اليمين أو اليسار ، ولكن هناك تصنيفات أخرى كأن يكون الحزب ينتمي إلى الأحزاب الوطنية ، أو ما يسمى بالأحزاب الإدارية ، أحزاب أطر وأحزاب جماهير .

ففي عهد الحماية لم تكن الأحزاب تهتم بمسألة التموقع في اليمين أو اليسار ، بل حتى بتحديد توجهها العقائدي والإيديولوجي ، باستثناء الحزب الشيوعي المغربي الذي عرف مسيرة خاصة. (47)

ومع اشتداد الأزمة السياسية في البلاد أخذت الأحزاب السياسية في التهافت على الشعارات الإيديولوجية التي تبشر بالخروج من تلك الأزمة ، هكذا أصبح حزب الاستقلال يتحدث لأول مرة عن التعادلية في مواجهة الإشتراكية لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، هذه التعادلية التي تصفها أدبيات الحزب بكونها نظرية اقتصادية واجتماعية تستلهم التكافل الاجتماعي الذي جاء به الإسلام ، ومن تم فهي لا تنتمي لا إلى اليمين ولا إلى اليسار .

46- J.WATER BURY , Le commândeur des croyants ..P.288

47- المجتمع المدني والنخبة السياسية – مرجع سابق – ص . 187

نقلا عن : R. REZETTE : Les Partis Politiques P.334

وقد ألح حزب الاستقلال على ضرورة الإصلاح الزراعي وتأميم القطاعات الصناعية الأساسية وإصلاح الإدارة وإجبارية التعليم.(48) وبعد ذلك أصبحت كل الأحزاب ترغب في تسطير إيديولوجيتها وخطها السياسي ، حتى ولو لم تكن مقتنعة بذلك ، كما هو الشان مثلا بالنسبة لحزب الحركة الشعبية ، الذي يتحدث عن اشتراكية إسلامية دون أن يكلف نفسه عناء إيضاحها وإظهار سبل تطبيقها ، بل إن اكثر الشخصيات ليبرالية في البلد – " أحمد رضا اكديرة " – حين أسست أحزابا خاصة بها ، لم تجد لنفسها الاختيار الإيديولوجي المذهبي(49) . وهكذا وجدت في الستينات – حين حققت الاشتراكية بعض الانتصارات في دول العالم الثالث – انه من الأفضل الحديث عن الإشتراكية ، فأطلق اسم الحزب الاشتراكي على الحزب الذي أسسه « اكديرة » عام 1964 . وقد صرح هذا الأخير في ماي من نفس السنة ، بان الإشتراكية وحدها قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي بوثيرة عالية ، وعلى مغربية الاقتصاد ، وتوزيع عادل للمداخيل مما سيؤدي إلى محو تام للطبقات.(50)

48- نفس المرجع السابق ك ص 187-188 – نقلا عن : عبد الحميد عواد ، الاستقلالية والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة – مطبعة الرسالة – الرباط –

49- المرجع السابق : ص.188 : نقلا عن : محمد ضريف : الأحزاب السياسية ص :138

50- المرجع السابق نفس الصفحة.

ومن جهة أخرى كان تأسيس النقابة الوطنية للبريد سنة 1963 بقيادة « عمر بنجلون » إيذانا بانطلاق مرحلة تصحيحية متواصلة ستليها انتفاضة شغيلة التعليم سنة 1965 وتأسيس النقابة الوطنية للتعليم في فبراير 1966. وبالرغم من كون النقابات تنص في قوانينها على الارتباط بالاتحاد المغربي للشغل ، ومحاولات التوحيد التي انطلقت عام 1967 في ظروف هزيمة يونيو العربية ، إلا ان تلك المحاولات باءت بالفشل .

وقد ازداد الوضع تأزما مع تناقض مواقف القيادة النقابية والقيادة السياسية من اعتقالات الاتحاديين سنتي 1969 و1970 حيث عبر المرحوم عمر بنجلون عن غضبه من هذه المواقف عبر رسالة احتجاج إلى عبد الله إبراهيم . وهكذا تعمقت الهوة بين القاعدة والقيادة نقابيا وسياسيا ، خاصة وان صراع الأجنحة داخل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يحسم إلا خلال صيف 1972 بانتفاضة الجناح السيـــاسي (51) الذي سيتبنى استراتيجية النضال الديموقراطي لتجاوز التردد والخلط في أساليب النضال ، وستتبلور لدى هذا الجناح قناعة تأسيس مركزية نقابية بديلة .

يقول " نوبر الأموي " عن مرحلة ما قبل تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خطاب له بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المركزية :

51- منذ 1967 بدأ الحديث عن مجموعتين : مجموعة الدار البيضاء – يمثلها عبد الله ابراهيم ، ومجموعة الرباط يمثلها عبد الرحيم بوعبيد .

" ...... فلم يكن القرار عماليا أو مبادرة أشخاص بتأسيس هذا البديل ....

وقد تمت في شتنبر 1977 إعادة هيكلة اللجنة العمالية التي أسسها الشهيد المهدي بن بركة وواكب نشاطها أخونا الشهيد عمر بنجلون والتي نظمت ندوة وطنية ثانية في 16 مارس 1975 ، وأجلت قرار الإعلان عن مركزية نقابية ، لأن إشارات قوية أعطيت من أن الإقدام على تأسيس مركزية نقابية يعتبر بمثابة إعلان حرب على الدولة " .

هكذا يتبين أن قرار تأسيس مركزية نقابية بديلة كان جاهزا ، إلا أن المناخ العام لطرح قضية الوحدة الترابية وطبيعة العلاقة السياسية مع الحكم وأجواء إعادة الحياة للتجربة البرلمانية ابتداء من سنة 1977 ، فرضت نوعا من التأجيل لقرار التأسيس إلى غاية حصول نوع من التوسع النسبي للهامش الديموقراطي الذي فرضته القضية الوطنية .

كما أن ميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، جاء بدعم سياسي ومادي ومعنوي من طرف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، والذي حرص منذ التأسيس على اعتبار الكونفدرالية منظمة جماهيرية ، وبالرغم من أن الأغلبية الساحقة للمؤسسين هم مناضلو الإتحاد الاشتراكي ، فإن هذا الأخير سعى في عدم تكرار تجربة حزب الاستقلال في علاقته بالاتحاد العام للشغالين ، بل اعتبر الكونفدرالية إضافة نوعية للساحة النقابية المغربية . (52)

52- جمال هاشم :الحركة النقابية المغربية : مرجع سابق – ص .35 وما بعدها

والملاحظ في هذه الفترة الممتدة بين 1974 و1980 ، أنها لحظة إعادة تشكيل المشهد الحزبي بامتياز ، هذه اللحظة تحكمت فيها إرادة " مزدوجة " للتجاوز ، فالأحزاب « الوطنية » سعت إلى تجاوز ثقافة مواجهة السلطة التي تملكتها منذ الاستقلال ، والسلطة القائمة حاولت تجاوز ثقافة الإقصاء لمن لا يشاركها كامل اقتناعاتها . بحثا عن « إجماع وطني »لاستكمال الوحدة الترابية. (53)

الفقرة الثانية : النخبة السياسية :

ستعرف السنوات الأولى من الستينات ، وبالضبط من 1963 إلى حدود 1973 بروز نخبة جديدة تجمع بين التجارة والزراعة العصرية والوظائف الحكومية، وفي هذا السياق ، لاحظ " واتربوري " "J. WATERBURY" أن الانتماءات السياسية تتوحد عبر صيرورة تشكيل واستغلال ثروة عقارية . وبدا مع مرور الوقت أن الأراضي تستعمل لتطويع الفلاحين ، والمناصب الإدارية للتلاعب بالنخبة السياسية (54) ، بل ظهرت سياسة التحييد ، بحيث أن "التحالفات التي نهجها النظام كما يرى " ريمي لوفو " " Remy leveau"، تسعى إلى تحييد البورجوازية المدنية والبروليتارية عامة ؛ لذلك أصبح الاهتمام منصبا على العالم

53- محمد ضريف : الأحزاب السياسية المغربية " مرجع سابق : ص . 147 .

54- الحسن اللحية : مسارات النخبة السياسية بالمغرب – مرجع سابق ص 29
نقلا عن " واتربوري " " النخبة السياسية "

القروي « لانه يمكن من الهيمنة » ، بل إن مراقبته عامل من عوامل الاستقرار السياسي . (55)

وطفا على السطح طبقة الوسطاء " Intermédiaires " ، أولائك الذين يسهرون على استمرار نفس القيم ، ويسمحون كما يقول " لوفو " بالأخذ بزمام النظام الاجتماعي ؛ بل هؤلاء هم الذين استفادوا من تجربة الجماعات المحلية ، لأنهم أعادوا ربط العلاقات بين المرشحين والمخزن ، مما يسمح بإعادة طرح بعض الأسئلة : هل كانت التجربة الجماعية تراكما ديموقراطيا ، أم إعادة هيكلة للنخب ؟ وهل جاءت الغرفة الثانية لرغبة ملحة اجتماعية ، أم لتوازن يفرغ مجلس النواب من مضمونه ؟ وهل حقق مجلس النواب ذاته نموذج الهيئة المشرعة ، أم ظل صوريا مع وجود المجالس وقوة الحكومة بالمقارنة مع مجلس النواب ؟

تكشف هذه الأسئلة عن عمق الميكانيزم الذي يحرك تبذل النخب منذ 1970 بالذات .

ولتقريب الصورة أكثر من أجل تحديد مسارات النخب ، خاصة بعد منتصف السبعينات يمكن طرح القراءات التالية :

55- نفس المرجع السابق : نقلا عن " ريمي لوفو " " Remy leveau "
<< الفلاح المغربي المدافع عن العرش >> ص 8 وما بعدها .

1- انشقاق الإتحاد الوطني للقوات الشعبية وميلاد الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1975 .

2- استمرار سياسة المغربة ، والإعراض عن الإصلاح الزراعي كما طرحه الإتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1962 ، وبعده الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1975 .

3- بروز الدور الحاسم لبعض المؤسسات كوزارة الداخلية ، حيث ظلت تتوسع ، وهي غير ذات اختصاصات محددة .

4- إمكانية احتواء النخب عن طريق الانتخابات ، منذ 1960، بل وإدماج المعارضين عبر لعب الامتيازات التي تخولها الانتخابات .

5- مضاعفة الأحزاب الإدارية التي لها صلة بعرقلة التطور كما هو شان الحركة الشعبية قديما وجبهة الدفاع عن المؤسسات و حاليا الإسترسال في هذا النسخ، وما يشبهها كالجمعيات ذات النفع العام ، التي تقطع الطريق عن الجمعيات التي لها صلة باليسار والحركات الإسلامية .

6- مضاعفة فتح أبواب الغنى السريع عن طريق الإدارة الذي يعود في أصله لتقاليد المخزن ، مما يشجع كل الأساليب المشبوهة من سرقة ورشوة ، باستغلال حماية الإدارة .

7- تحييد النقابات ، إما عبر خلق بيروقراطية تنتهز نضالات العمال ، أو عبر حوار اجتماعي علني ، أو بخلق أجهزة نقابية صفراء .

8- تعميم نظام القروض عن طريق مؤسسات القرض .

وبذلك يجد الجميع نفسه أمام باب واحد ، هو الانفتاح التام على السلطة لضمان الاستمرارية والامتيازات. (56)

وفي إطار الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه النخبة السياسية في المجتمع المغربي ، هناك أدوار " النخبة المحلية " في نفس المجال والتي لا تخلو من أهمية .

ولعل " المخزن " هو أول من أدرك قيمة وأهمية تلك الأدوار منذ عهد بعيد . إن تقصى التاريخ السياسي للمجتمع المغربي يبين ، بما لا يدع مجالا للشك ، ان المخزن كان دائما ، سواء في مرحلة ما قبل الاستعمار أو بعدها ، يعتمد على النخبة المحلية أساسا وخاصة منها رؤساء القبائل والقياد و المقدمين والشيوخ ورؤساء الزوايا والزعامات الدينية بشكل عام ، لضبط السكان المحليين ومراقبتهم ،وتعبئتهم وتجنيدهم عند الاقتضاء ، وبسط سلطته وسلطانه عليهم . ومن المعروف أيضا أن السلطات الاستعمارية كانت قد أدركت ، وبسرعة أن أفضل وأنجع وسيلة للسيطرة على المجتمع المغربي ، هو استقطاب الزعامات المحلية التقليدية ، والعمل على إدماجها في نظامها الإداري والسياسي .

56- مسارات النخب السياسية بالمغرب – مرجع سابق . ص 29 وما بعدها .

لذلك سارعت بمجرد ما فرغت من " تهدئة " البلاد وإخضاعها عسكريا إلى مصالحة تلك الزعامات – بمن فيها تلك التي قادت المقاومة المسلحة ضدها – والعمل على دعم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية ، مع الحرص على الحد من استقلاليتها ، وتحويلها إلى أدوات لإرساء سلطتها على المجتمع .

وفي بداية عهد الاستقلال ، لجأت الدولة الناشئة بدورها إلى نفس السياسة تقريبا . فقد بين " ريمي لوفو " R.leveau "، كيف سخر المخزن ، في بداية الاستقلال الأعيان التقليديين لمواجهة بعض فصائل ما سمي بالحركة الوطنية ، والحد من نفوذها وتأثيرها ، والحيلولة دون تغلغلها في المجتمع ، وخصوصا منه العالم القروي .

ومن جهة أخرى ، أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التي عرفها المغرب المستقل ، إلى ظهور نخب جديدة ، كالأعيان الجدد المرتبطين بالقطاع العصري ، والأطر التقنيين ، ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة والمثقفين والمناضلين الحزبيين والنقابيين وغيرهم .وسيلعب بعضها دورا أساسيا في نشر بعض مظاهر التحديث السياسي والاجتماعي على الصعيد المحلي . وعلى تلك النخبة الجديدة ، زيادة على النخبة التقليدية ، تعتمد اليوم الأحزاب السياسة والتنظيمات النقابية وكافة القوى السياسية التي تسعى إلى التواجد على الصعيد المحلي ، والتأثير على مجرى الأحداث المحلية .

فليس من الغرابة إذن أن نرى السلطة ومختلف التنظيمات وبكافة الوسائل المتاحة من اجل استقطاب واحتواء النخب المحلية ، وبالتالي كسب تأييدها وتعاونها .

فالنخبة المحلية تحتل مكانة خاصة في النسق السياسي المحلي ، باعتبار المجتمعات المحلية قد تلجأ إلى وساطة النخبة المحلية للتأثير على بعض أفعال النخبة الوطنية ، وعلى بعض قرارات السلطتين المحلية والمركزية ، بل وأحيانا لمواجهة هاتين الأخيرتين ، وتنظيم المعارضة والمقاومة ضدهما . ولهذا الاعتبار كانت العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع الشامل ، تنتظم أساسا من خلال فعل النخبة المحلية ، التي تتولى القيام بدور الوساطة بين المجتمع المحلي والمجتمع الشامل.(57)

المطلب الثاني : من انشقاق الإتحاد الوطني إلى ميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل .

منذ أحداث مارس 1965 وما خلفته من انعكاسات على المشهد السياسي المغربي ، توالت على البلاد وعبر مراحل تاريخية متقطعة أحداث أخرى لاتقل أهمية عن سابقتها ، ومنها الاضطراب الاجتماعي ما بين عام 1968 – 1970 ،

57- حماني أقفلي : السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية – مركز طارق ابن زياد الطبعة الأولى : أكتوبر 2002 ص 6 وما بعدها .

وكذلك المحاولتين الانقلابيتين لعام 1971 و1972 ، ثم قضية الصحراء التي لعبت دورا كبيرا في إعادة ترتيب البيت الداخلي للأسرة الوطنية بمختلف اتجاهاتها السياسية.

وإن كانت الوقائع السالفة الذكر تختلف من حيث طبيعتها وتوقيتها ومسرح الأحداث وغير ذلك من العوامل الأخرى ، فالقاسم المشترك بين كل تلك الأحداث كونها تسببت في خلخلة قوية للمجتمع المغربي مما نتج عنه رد فعل القوى السياسية التي كانت ربما في " حالة انتظار ".(58)

لقد كان انعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد المغربي للشغل في مارس 1972 بمثابة تكريس وبشكل رسمي للإتجاه النقابي الإصلاحي الضيق ، وذلك الاتجاه الذي يعتمد « سياسة الخبز والانفصال عن حركة التحرر الوطني» واستمر الطرح بين الجناح السياسي والجناح النقابي داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولم يحسم هذا الصراع إلا خلال صيف عام 1972 بانتفاضة الجناح السياسي ، والذي سيهيئ لتأسيس الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وذلك سنة 1975 ، حيث سيتبنى هذا الأخير استراتيجية النضال الديموقراطي وبالتالي ستتبلور

58- Moustafa Bouaziz : Aux origines de la koutla Démocratique.

Série thèses et mémoires] n° 3 : Editions de la faculté des lettres Ain chock

1997 CASA. P.142

لدى هذا الجناح – الحزب – قـناعة تأسيس مركزية نقابية بديلة لإعادة الالتحام بين الطبقة العاملة ، وحركة التحرر الوطني . (59)

في إطار كل هذه الأحداث والصراعات بين الجناح السياسي المتمثل في حزب الإتحاد الاشتراكي ، وبين الجناح النقابي المتمثل في أطر الإتحاد الوطني ، يمكن أن نطرح عدة أسئلة ومنها : ما هي الاختيارات السياسية لحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ؟ وهل كان ميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ضرورة تاريخية عمالية صرفة أم رغبة حزبية تتحكم فيها إرادة قيادية للاتحاد الاشتراكي؟

الفقرة الأولى : الاختيارات السياسية للاتحاد الاشتراكي :

يعد المنعطف التاريخي " المحدود بين 1960 و 1961 ، المرجع الزمني الذي تحول فيه جزء هام من مكونات الاتحاد الوطني ، قاعدة وقيادة ، نحو الاصطدام ، كرد فعل على ما وقع في هذه الفترة. ولم تنتبه الأطراف الأخرى الداخلية والخارجية على السواء إلى نقطتين :

1- أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بزغ إلى الوجود سنة 1959 لتحقيق فكرة بناء المغرب المستقل ، كما صيغت في خطابات مرحلة المطالبة بالاستقلال .

59- جمال هاشم : الحركة النقابية المغربية : مرجع سابق .ص 36

وبناء على هذا كان الحزب يملك مشروعية تاريخية وتجربة في المقاومة المسلحة ورصيدا سياسيا هاما . وكان من الصعب محو حركة مثل الإتحاد الوطني من الوجود،وهذا ما يفسر صمود هذا الحزب أمام حملات الاختطاف والاعتقال والمحاكمة والاختراق التي تعرض لها منذ 1960.

2- تم استهداف القيادة السياسية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية و تم تحميل المهدي بن بركة مسؤولية التحولات التي عرفتها الساحة السياسية المغربية ، وانه العقل المدبر للأحداث في هذه الفترة .

ولذلك كان اسمه يضاف كل مرة إلى لائحة المتهمين في " مؤامرات " قالت عنها تصريحات مؤخرا لبعض الذين اتهموا فيها ، أن الأمر لم يتعد في غالب الأحيان النوايا . وقد عبر عن ذلك عبد الرحيم بوعبيد غداة محاكمة المتهمين في " مؤامرة " 16 يوليوز 1963. و كان الهدف كما دلت الأحداث فيما بعد هو التصفية الجسدية لبعض قادة الإتحاد الوطني ، وعلى رأسهم المهدي بن بركة ، وحل جيش التحرير و إلغاء أو إضعاف الواجهة السياسية الأساسية في هذا الصراع : الإتحاد الوطني للقوات الشعبية .

أثناء هذا التحول ، عرفت رحلة الحزب ثلاثة مسارات :

أ- العنف والاصطدام

ب- العمل السياسي المشروع

ج- العمل النقابي المعزول عن العمل السياسي

كانت سنة 1961 أيضا مرجعية للمسار التاريخي للحزب . فقد أثر الوضع الجديد بكل تفاصيله على بنية الاتحاد الوطني ، إما باختراقه أو بإبراز تناقضات مكوناته ، هكذا ظهرت أواخر سنة 1961 رؤية جديدة للجناح النقابي ، يعطي الأولوية للعمل النقابي وعزله عن المؤثرات السياسية والقرارات الحزبية ، وفي مرحلة ثانية سيتم إخضاع العمل السياسي والتنظيمي للحزب تحت مراقبة الجناح النقابي . الشيء الذي أثر على مسار الإتحاد الوطني وخلق جوا مناسبا لعمل عدد من المناضلين الاتحاديين خارج القنوات التنظيمية . وكان نتيجة هذا الوضع الجديد داخل الحزب أن انفجر صراع داخلي بين الجناح النقابي والسياسي ، وكانت الانطلاقة الرسمية للصراع في يوليوز 1961 حول ملف " التنظيم السياسي للعمال " .

أدت هذه المعطيات جميعها إلى حضور ثلاثة أجنحة في بنية الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، واستمر حضورها بصفة عامة بين 1963 و 1973 ، ويتعلق الأمر بالجناح السياسي والذي كان عبد الرحيم بوعبيد أحد وجوهه البارزين ، والجناح الذي مال إلى تغيير النظام القائم " بالثورة الشعبية المسلحة " وكان يقود هذا الجناح عدد من القياديين وفي مقدمتهم محمد الفقيه البصري ، ثم الجناح النقابي الذي مارس في

البـداية عملية تهريب النقابة مـن الحزب ، وفـي مرحلة تالية وضع الحزب تحـت مراقبة النقابة . (60)

لم تكن خطط " بوعبيد " التي استندت إلى العمل السياسي تواجه خطط " البصري " فقط ، فيما يخص ضرب كل تقارب ممكن بين الحزب والقصر ، بل كان على " بوعبيد " مواجهة أو مسايرة الجناح النقابي الذي كان يشتغل داخل الإتحاد الوطني ، لكنه يرفض مطلقا تسييس الطبقة العاملة ، مع هيمنة النقابة على الحزب ، ويناهض في نفس الوقت " الجناح المغامر" داخل الحزب . وحاول بوعبيد بين الفينة والأخرى إخراج الحزب من دائرة المراقبة النقابية أو العثور على طريق يسمح بمزاوجة العمل النقابي مع السياسي . وهكذا بادر بوعبيد في غشت 1967 إلى " إعلان الوحدة " بين الجناحين ، لكن ذلك لم يؤد إلى أي نتيجة واستطاع الجناح السياسي بمبادرة من الأطر الشابة داخل الحزب أن << يطرد >> الجناح النقابي من الحزب في يوليوز 1972 ، فيما عرف بقرارات 30 يوليوز . ويكون الحزب بهذا قد تخلص من مراقبة الاتحاد المغربي للشغل .

ويبدو تاريخ الاتحاد الوطني إلى حدود المؤتمر الاستثنائي في يناير 1975 ، وكأنه مسار مزدوج بين ممارسة العمل السياسي والواضح والعنف المسلح . وصرح

60- الموساوي العجلاوي : من الإتحاد الوطني إلى الإتحاد الاشتراكي 1959-1983
قراءة في السياق التاريخي للحزب من خلال مساري عبد الرحيم بوعبيد ومحمد الفقيه البصري :
الطبعة الأولى 2002 ص 258 وما بعدها .

عدد من المناضلين الذين قدموا إلى القضاء في محاكمتي 1970 بمراكش. ومحاكمة القنيطرة في 1973 ، انهم لم يدركوا متى انخرطوا في العمل المسلح ، وبدا لهم الأمر وكأن ذلك استمرار للعمل السياسي .

وقد وقع الطلاق الرسمي بين الجناح السياسي وجناح العمل المسلح في الزمن الممتد من غشت 1973 إلى شهر شتنبر 1974 ، باتخاذ قرار داخلي من لدن الجناح السياسي ب " إبعاد " محمد الفقيه البصري عن القيادة الحزبية ، وتجلي ذلك واضحا ولأول مرة في محاكمة القنيطرة في صيف 1973 << أحداث يناير / مارس 1973 >> عندما صرح " عمر بنجلون" أمام هيئة المحكمة بنبذ العنف من لدن الاتحاد الوطني.

وفي أواسط السبعينات وبالضبط سنة 1975 ، لعبت قضية الصحراء دورا أساسيا في إعادة تشكيل المشهد السياسي المغربي .

وقفزت عدة تناقضات أساسية إلى مستوى ثانوي ، ومكن هذا من التقارب بين القصر وحزب الاتحاد الوطني / الاشتراكي ، فقد شكلت الوحدة الترابية مكونا أساسيا في الهوية المغربية ، على الأقل منذ القرن السادس عشر الميلادي . كان لظهور قضية الصحراء أثر في التحولات الداخلية التي عرفها المغرب . واستشعر الملك الراحل والطبقة السياسية المغربية خطر فصل جزء من ترابه كان تحت مراقبة الاستعمار الإسباني في إطار لعبة مد النفوذ في المنطقة بين ليبيا والجزائر ، وكان خطاب الملك الراحل في يوليوز 1974 بجعل نفس السنة ، سنة استكمال الوحدة الترابية وتجاوب الطبقة السياسية مع هذه المبادرة ، وراء خلق دينامكية جديدة في

الساحة السياسية الوطنية ، وكان هذا أيضا مؤشرا على اندماج مكونات المجتمع المغربي في حتمية تاريخية عرفها المغرب كمجال جغرافي منذ وصول الإسلام إلى هذه المنطقة ، ويتعلق الأمر بدور المجال الجغرافي في تكوين الهوية المغربية ودور المجال الجغرافي في تشكيل الوعي السياسي من الثوابت ، وعامل مؤثر في السياسة الداخلية.

لقد شكل موضوع " المسلسل الديمقراطي " محط اختلاف جذري بين " محمد الفقيه البصري " وعبد الرحيم بوعبيد " ، بحيث توترت العلاقة بين الرجلين منذ صيف 1974 ، وقد توجت تلك الخلافات في شتنبر 1974 من خلال بيان اللجنة المركزية التي أعلنت عن تغيير اسم الاتحاد إلى الاتحاد الاشتراكي ، وحصر مسألة القرار في الأجهزة الحزبية فقط ، والإعلان عن المؤتمر الحزبي في دجنبر 1974 ، وكان انعقاد المؤتمر الاستثنائي في يناير 1975 في تجاهل تام للبصري تحصيل حاصل .(61)

(61) من الإتحاد الوطني إلى الإتحاد الاشتراكي : مرجع سابق ص 260 وما بعدها .

الفقرة الثانية : ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
ضرورة عمالية أم إرادة حزبية ؟

إن ظهور الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، يدفع الملاحظ إلى طرح العديد من الأسئلة في محاولة أولية لفهم إشكالية الحزبي والنقابي في مرحلة ما كان يصطلح عليه في أدبيات الإتحاد الاشتراكي بمرحلة " النضال الديمقراطي "

فهل يمكن اعتبار المشاريع المرفوعة للمؤتمر الثالث مرور الكونفدرالية الديموقراطية للشغل للنقابة – المؤسسة مرورا طبيعيا ، أم انه يشكل خلق أهداف حزبية تنازلت عن دورها التاريخي دون أية " مبادرة رسمية " وعليه فقد مهدت الكونفدرالية الطريق لتنازل تاريخي مكتفية ببروتوكول فاتح غشت 1996 ، مكرسة ضرب حقوق العمال كما جاء في الدستور الذي جعل الإضراب محروسا في مشاريع مدونة الشغل ؟

ويمكن كذلك مساءلة القراءات التبريرية التي تقدمها المشاريع المذكورة للوضع الراهن . ومساءلة خلفياتها الحزبية الضيقة التي راهنت منذ مدة ، على الانخراط في المؤسسات ، وذلك منذ ظهور " الجماعة البوعبيدية " والمنشقة في يوليوز 1970 بالرباط ، حيث أعلنت مباركتها للانخراط في الانتخابات ، معلنة قطيعتها مع الإتحاد الوطني للقوات الشعبية المنادي بالمجلس التأسيسي الذي سيصوغ دستورا للبلاد والرافض للدساتير الممنوحة من قبل النظام . وهي بذلك قد

اعتنقت مسلسل الإجماع والسلم ، بحيث ازداد طموحها مع ظهور التداول والتوافق والتراضي والتناوب على الحكم .

وبما أن النزعة الانتخابية حركة إصلاحية تتسع داخل دوالب الإدارة وبوحيها، فهي تدير شؤونا لا تشرعها ولاتغيرها ، تتصاع لقرارات لا تفرضها .(62)

وفي قراءة لمسار حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وحسب أدبيات هذا الأخير ، فإن الهاجس التنظيمي كان يسكن قيادة ومناضلي الحزب ، فتشكلت لجنة أطلق عليها اللجنة العمالية متكونة في أغلبها من الأطر الحزبية العاملة في القطاع النقابي ، والتي ينتمي جل أعضائها إلى النقابة الوطنية للتعليم والبريد والفوسفاط والمالية ، وأسفرت مجهوداتهم على تأسيس إطار نقابي جديد أطلق عليه عبد الرحيم بوعبيد اسم " الكونفدرالية الديمقراطية للشغل " ، وكان ذلك يوم 25 نونبر 1978 .وبذلك حقق الإتحاد الاشتراكي ، الجناح السياسي حلما كان يراوده منذ المؤتمر الثاني للحزب في 1962، وهو إشراك النضال النقابي في المعارك السياسية، كما كان هناك شعور بافتقاد جناح نقابي داخل الحزب ، منذ طرد زعماء الإتحاد المغربي للشغل من قيادة الحزب في 30 يوليوز 1972 ، وكان من

(62) مسارات النخب السياسية بالمغرب : مرجع سابق .ص. 135-136

المفروض أن يرأس هذا التنظيم الجديد نقابي له وزنه على الساحة العمالية ، ويتعلق الأمر ب " أحمد البوزيدي " ، فاعتذر عن ذلك ، وفعل نفس الشيء عدد من الأطر النقابية الاتحادية .

واستقر الأمر في نهاية المطاف على إسناد الكتابة العامة لأحد أطر التعليم الابتدائي " محمد نوبير الأموي " على أساس أن تتحمل الأطر الحزبية النقابية المسؤولية في المكتب التنفيذي للتنظيم النقابي الجديد ، واستطاعت الكونفدرالية أن تحتل الواجهة النضالية بفعل تعمق حضورها في قطاعات التعليم والبريد والفوسفاط،

ومع إضرابات أبريل 1979 ، استطاعت الكونفدرالية ، أن تكتسب سمعة نضالية واسعة ، وتعرض مناضلوها ، وأغلبهم ينتمون للاتحاد الاشتراكي إلى الطرد من وظائفهم ، في القطاعين العام والخاص . واستطاع الإتحاد الاشتراكي عبر النضالات العمالية أن يفرض نفسه بقوة في الساحة السياسية والنقابية . وزواج لأول مرة ، وبشكل واضح بين العمل السياسي والنقابي .

إن ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، وضرورة فرض الوجود في الساحة الوطنية، عبر سلسلة نضالات ، كان أبرزها إضرابات 10-11- أبريل 1979 ، وبيان المؤتمر الثالث حول تأميم الدولة ، وبيان اللجنة المركزية بتاريخ 31 ماي 1979 ، بشأن الانسحاب من << المجالس المزورة >> ومقاطعة الاستفتاء حول الدستور في 30 ماي 1980، لتمديد ولاية البرلمان ، والإضراب العام الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 20 يونيو 1981 ، وما تلتها من

اعتقالات في صفوف مناضلي الإتحاد الاشتراكي على الخصوص ، العاملين في الميدان النقابي ، ومنع جريدة << المحرر >> و<< ليبراسيون >> من الصدور ، واعتقال أعضاء من المكتب السياسي في نفس السنة ، وعلى رأسهم عبد الرحيم بوعبيد ، بمناسبة تصريح المكتب السياسي حول قضية الاستفتاء في الصحراء ، والتي قبل بها المغرب في << نيروبي >> في شتنبر 1981، كل هذه الأحداث أشرت إلى طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين مكونات الساحة السياسية المغربية آنذاك (63).

(63) من التحاد الوطني الى الاتحاد الاشتراكي:مرجع سابق.ص234و 242

المبحث الثاني : الإكراهات الاقتصادية

لقد انتقل المغرب من مرحلة الصراع السياسي في إطار الحركة الوطنية من أجل الاستقلال إلى مرحلة الصراع الاقتصادي الذي يتمحور في إعادة هيكلة هذا الاقتصاد الذي غير بنياته أربع و أربعون سنة من الاستعمار، و في هذا الإطار كان المغرب في مواجهة تحقيق عدة أهداف، ومن بينها إعادة التوازنات الأساسية للاقتصاد و التي تنحصر في البنية الثنائية و تعايش قطاع التصدير و قطاع الاكتفاء الذاتي و هيكلة القطاعات المتفرقة و التي لا يرتبط بعضها ببعض، و هذا فيما يخص الاقتصاد على الصعيد الداخلي، أما فيما يخص العلاقات مع الخارج، فقد كان المغرب يتواجد في حالة تبعية اقتصادية مالية و تقنية و تجارية، وللخروج من هذه التبعية، يجب خلق اقتصاد وطني منسجم. و قد حاول المغرب تحقيق هذه الأهداف الصعبة في بداية الستينات مع ظهور ما كان يسمى بالتخطيط الخماسي أو الثلاثي:

مخطط سنة 1960 – 1964 و الذي عرف عدة صعوبات في التطبيق بسبب ضعف رؤوس الأموال و استقالة حكومة عبد الله إبراهيم، ثم توالت مخططات أخرى نهجت أسلوبا ليبيراليا : مخطط 1965 – 1967 و 1968 –1972 ، و بالرغم من المجهودات التي بذلت في إطار برامج التمويل و الاستثمار، فان هذين المخططين لم

يحققا الأهداف المنتظرة؛ بل عرف الاقتصاد المغربي ضعفا في معدلات النمو، و ارتفاعا في نسبة البطالة و غير ذلك من المشاكل المرتبطة بالميدان الاقتصادي.

إذن كل هذه المخططات واجهت مشاكل داخلية و خارجية أدت إلى ترسيخ الأزمة الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى التقلبات التي طرأت على أثمان المواد الأساسية التي يعتمد عليها المغرب في توازناته الاقتصادية الشيء الذي نتج عنه الأزمة المالية زيادة على مشكل المديونية و التضخم و مشكل الجفاف الذي اجتاح المناطق الفلاحية خاصة ما بين 1977 و 1985 (64).

---

(64) العمراني مولاي احمد: اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي. نشر البديع - مراكش- 2001 .ص9 و ما بعدها.

المطلب الأول: الانعكاسات السلبية لسياسة التخطيط:

إن مشكل الأزمات الاقتصادية التي عرفها المغرب لم تكن منحصرة في قطاع محدد، و لكنها مرتبطة بجميع القطاعات و جميع الميادين. و لدراسة الجوانب المرتبطة بهذه المشاكل الاقتصادية، يمكن تناولها من زاويتين :

الأولى على الصعيد الداخلي و الثانية على الصعيد الخارجي.

الفقرة الأولى: على الصعيد الداخلي

إن المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المغرب متشعبة و متداخلة فيما بينها و يصعب على المحلل أن يبحث عن حل جزئي لكل منها، و مع ذلك يمكن سرد بعض منها على سبيل المثال و ليس الحصر:

أ- مشكل السكن الناتج عن التطور السريع لعدد السكان، و هذا المشكل الديموغرافي طرح إشكالية سرعة التمدن الناتجة عن التطور النسبي الاجتماعي و الثقافي للمواطن، هذا بالإضافة إلى عامل الهجرة القروية التي تعتبر في حد ذاتها إشكالية اقتصادية و اجتماعية.

ب- مشكل التشغيل الذي يؤثر على كل الجوانب بما فيها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، و ذلك نتيجة قلة الاستثمار، و عدم توافقه مع متطلبات الاقتصاد.

ج- عدم قدرة المغرب على تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث الجانب الغذائي، فبالرغم من كونه بلدا فلاحيا يصدر منتوجات و مواد فلاحية، لكنه في نفس الآن يستورد كميات كبيرة من المواد الغذائية.

د- عجز ميزانية الدولة عن تسديد ديونها الداخلية و الخارجية، و عدم كفاية المداخيل لتمويل النفقات الشيء الذي نتج عنه نهج سياسة التقشف.

كل هذه العوامل السلبية للاقتصاد المغربي جعلت السلطة السياسية،تتخذ قرار تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، و يرجع السبب الرئيسي لتلك الأزمات الاقتصادية التي عرفها المغرب إلى نهج سياسة اقتصاد الريع خاصة في مرحلة 1970-1980 ؛ و التي تزامنت مع مخطط التنمية الخماسي 1973-1977 ، و الذي كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة و تحقيق برامج اقتصادية و اجتماعية. في إطار هذا المخطط راهنت الدولة المغربية في تمويل هذه المشاريع على موارد الفوسفاط الذي عرفت أثمانه ارتفاعا صاروخيا على أساس الاتفاقية التي أبرمت بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد سنة و نصف من هذا الاتفاق، انخفضت أثمان الفوسفاط على الصعيد العالمي، الشيء الذي أدى بالمغرب إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية للاقتراض لتمويل المشاريع التي بدأ العمل فيها منذ 1973 .

هكذا بدأ توسيع وعاء القروض بسرعة الشيء الذي تسبب في اختلال التوازنات المالية بصفة غير معتادة، فأصبح عجز الحساب الجاري بميزان الأداءات

يناهز % 16 من الناتج الداخلي الإجمالي، و عجز الخزينة 16% و بلغت نسب؛ الدين في سنة 1977 36% من الناتج الداخلي الإجمالي.

و قد كان مقررا متابعة هذا المخطط بمخطط جديد يمتد من سنة 1978 إلى 1982، إلا أن المشاكل الاقتصادية و انخفاض أثمان الفوسفاط مقابل ارتفاع أثمان النفط و التضخم المالي أدوا إلى التخلي عن المخطط الخماسي و تعويضه بمخطط ثلاثي سمي "بمخطط تأملي" 1978-1980 و متابعة اللجوء إلى سياسة القروض الخارجية، و خصوصا من لدن المؤسسات الدولية سيما صندوق النقد الدولي الذي سيصبح المتدخل الرئيسي و بصفة مباشرة في الشؤون الاقتصادية.

و تجدر الإشارة إلى تكاليف الدفاع عن الوحدة الترابية التي تضاعفت ما بين 1975 و 1987 ، بالإضافة إلى الآثار السلبية للجفاف الذي ضرب البلاد خلال سنوات 73 - 75 - 77 - 81- 82 - 83 -84 ، مما أدى إلى نقص في الإنتاج الفلاحي و الحيواني و نتج عنه ضرورة استيراد كميات هامة من الحبوب و المواد الاستهلاكية الغذائية الأخرى. و هذا الاستيراد له أثر سلبي على الميزان التجاري.(65)

---

(65) نفس المرجع السابق: اقتصاد المغرب. ص 10 و ما بعدها

الفقرة الثانية: على الصعيد الخارجي:

في محاولة لرصد المشاكل الاقتصادية على الصعيد الخارجي سيتبين أن المشكل الأساسي يطرح على مستوى التوازنات الخارجية، و التي يمكن حصرها في ثلاثة نقط:

أ- مشكل التجارة الخارجية التي تعرف عجزا مستمرا منذ الاستقلال. فمعدل تغطية الواردات بالصادرات لا يتعدى في متوسطه أكثر من 50% سنويا، إلا في بعض الحالات التي وصل فيها إلى 76% خلال سنتي 1974 و 1986 .

ب- مشكل العجز في ميزان الاداءات.

ج- مشكل المديونية التي وصلت إلى مستويات عالية مما اضطر المغرب إلى مطالبة المؤسسات الدولية بإعادة جدولة ديونه خلال أربع مرات.

لقد انعكست الآثار السلبية للتجارة الخارجية المغربية على الاقتصاد المغربي ككل، حتى أصبح من خصوصيات التجارة الخارجية المغربية العجز الدائم و عدم إمكانية تغطية الواردات بالصادرات. و من خلال نظرة خاطفة عن ميزان السلع يتبين لنا أن المغرب عرف عجزا في تجارته الخارجية منذ الاستقلال و يرجع هذا إلى عدد كبير من الأسباب، و لتوضيح أكثر لصورة هيكلة التجارة الخارجية للمغرب، نستعين

بالجدول التالي الذي يتضمن الصادرات و الواردات مع تفصيل الأرقام "بمليون درهم"

السنة	الواردات	الصادرات	الرصيد	تغطية الواردات بالصادرات %
1960	2107	1794	-313	85,1
1970	3471	2170	-1301	71,1
74 – 70	-	-	-	89-73
1975	10894	6238	-4656	60
1977	14401	5660	-8741	39,3
1980	16798	9045	-7753	57,4
1983	25591	14724	-10867	57,5
1988	39132	29750	-9382	76
1990	57435	34937	-22498	61,1
1991	59720	37283	-22437	62,4
1992	62805	33957	-28848	54,1

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاقتصاد المغربي عرف عجزا متزامنا منذ 1960 ، و ذلك راجع إلى طبيعة الصادرات المغربية التي تنحصر في تصدير المواد الفلاحية و المعدنية و طبيعة الواردات المتمثلة في المواد المصنعة و مواد التجهيز.

هناك أيضا مشكل المنافسة التي يعاني منها الاقتصاد المغربي من جانب الاتحاد الأوربي خاصة بعد انضمام إسبانيا و البرتغال، و تتجلى هذه المنافسة بالخصوص في المنتوجات الفلاحية. و في هذا الإطار تظهر أهمية الهياكل التي

تتحكم في السوق، و تتمثل في قوة الأحزاب السياسية و قوة النقابات العمالية و قوة الهيآت المهنية، و التي تدفع بمراكز القرار للأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأعضاء قبل الدول الغير منتمية للاتحاد.(66)

المطلب الثاني: أهمية الشغل و الحق النقابي في البناء الديموقراطي

إن موضوع التشغيل و العمل النقابي و دورهما في البناء الديموقراطي، يذكرنا بتاريخ الشعوب التي قطعت أشواطا ديموقراطية لعب فيها و في صياغتها و بلورتها سوق العمل و الحريات النقابية دورا أساسيا، بل ساهمت قياداتها في الحوار و الرأي في الفصول الدستورية المتعلقة بالجانب الاجتماعي للدولة قبل صياغتها النهائية و عرضها على المصادقة ثم الاستفتاء. و تتجلى أهمية هذا الموضوع و علاقته الخاصة بتوفير شرط الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، الضامن الرئيسي لأي ديموقراطية، بالإضافة إلى القرار السياسي الذي غالبا ما يرتبط بهذا الأخير.

فمشكل التشغيل يحتل بدون شك المكانة الأولى من اهتمامات السياسة، كما يحتل الدرجة الأولى ضمن لائحة هموم المواطنين و يلعب دورا أساسيا في ردود فعل و مواقف أي مجتمع، ثم إن انشغال المجتمع بهذا الموضوع يجعل منه العمود الفقري لأي سياسة مهما كان لونها، و لأي دولة مهما كانت طبيعة دستورها، و لأي

66- المرجع السابق اقتصاد المغرب . ص :11 و ما بعدها

ديموقراطية مهما كانت صلابتها. أما إذا كان الأمر يتعلق بالبناء الديموقراطي و مرحلة ما قبل الانطلاق فالحالة تكون أكثر حساسية و اشد تعقيدا مما يمكن أن نتصوره.(67)

الفقرة الأولى: دور التشغيل

كل التجارب الديموقراطية في العالم قريبة أو بعيدة عن الواقع المغربي. تثبت بشكل لا يترك مجالا للشك أن العقد السياسي الذي يتطلب تنازلات متبادلة بين طرفي العلاقة السياسية - المجتمع و الدولة- يبدأ باتفاقيات اجتماعية، و بتطور و نضج التعامل مع معضلة التشغيل و يرتبط أساسا بالبحث عن حلول عملية لإصلاح اقتصادي و توفير شروط التشغيل الكافي و توفير حقوق العمل و الرفع من مستوى عيش العامل، باعتبار أن ذلك يرتبط بالاستقرار الضروري لأي اتفاق، و بذلك نلاحظ أن الديموقراطية الغربية تأسست على أرضية اتفاق سياسي.

إن تسمية الاتفاق ارتبطت دائما بما هو اجتماعي، و كان العقد الاجتماعي في فرنسا خلال القرن التاسع عشر أو إسبانيا في أواخر هذا القرن، هو نص الأرضية التي تأسست عليها الديموقراطية الغربية.

---

(67) عبد الحميد البجوقي : رأي آخر في الانتقال الديموقراطي - مقاربة مقارنة-

الناشر: دفاتر الشمال الطبعة الاولى: 1998 . ص 23

هذا و نلاحظ أن الالتزامات و التنازلات المتبادلة السابقة الذكر في مجال السياسة و الدستور ارتبطت في مرحلة أولى بمواضيع تتعلق بالاقتصاد و مهمة الهيكلة و تهيئته لمرحلة الديموقراطية، و بالحوار مع النقابات لتوفير شروط ذلك.

و بهذا، كذلك نكون بصدد الحديث عن السياسة الاقتصادية الضرورية و توضيحها لعامة الشعب و للعمال و بالخصوص عبر النقابات الممثلة لهم بموازاة مع الحوار بين الأطراف السياسية و الشروع في مهمة البناء الديموقراطي.(68)

إن السياسة الاقتصادية في ظل الشروط المتوفرة في المغرب، تقتضي خلق فرص الشغل و ضمانها و حمايتها دستوريا و قانونيا أولا، ثم سياسيا من خلال التزامات الأطراف السياسية و ممثلي الرأسمال. فنحن بصدد الحديث عن شعب يفوق عدد سكانه 27 مليون نسمة، و أزيد من 47% منه يعيش في المدن حسب الإحصائيات الرسمية و يسجل نموا ديموغرافيا بنسبة 2,1% سنويا مع قدرة على الإنجاب بمعدل 3,8% و مستوى متوسط للحياة لا يفوق 63 سنة - إحصائيات و أرقام تعود إلى 1995-.



(68) المرجع السابق : ص 24

يمكن أن نستخلص من هذه المعطيات ثلاثة ملاحظات رئيسية يجب أن تجد مكانها ضمن أي حوار حول البناء الديموقراطي و إعادة هيكلة البناء السياسي، باعتبار أن هذه الأخيرة ترتبط بالهيكلة الاقتصادية، كما ترتبط بطبيعة التوزيع السكاني في البلاد. و نختصر الملاحظات الثلاثة الرئيسية في :

أ- عدم توازن التوزيع السكاني في المغرب بين البادية و المدن.

ب- عدم توازن الإنجاب و النمو الديموغرافي (قد تصل بنسبة الوفيات عند الأطفال 68%).

ج- قلة المرشحين للاستفادة من التقاعد و الخدمات الاجتماعية.

هذه الملاحظات تؤكد من جانب خطورة الوضعية و مستوى حماية حقوق الفرد و المواطن، و انعدام الحد الأدنى من شروط الاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى اكتظاظ المدن و استمرار نزيف البوادي و هجرة سكانها للمدن؛ لكنه يؤكد من جانب آخر أن إعادة توزيع و هيكلة الخدمات لن يجد نفس الصعوبات التي وجدتها إسبانيا مثلا سنة 1978 باعتبار أن تنظيم شبكة الخدمات الاجتماعية يرتبط بشروط العمل و أجوره و التي غالبا ما يستنفذها المتقاعد في البداية، في حين أن الشباب و اليد العاملة المنتجة تشكل المورد الذي يضمن بناء و تمويل هذه الشبكة؛ طبعا هي معادلة يجب تفكيكها ووضعها ضمن نسقها العام و من خلال مجمل جوانب الاقتصاد المرغوب فيه.

لقد كان الهدف من سرد هذه المعطيات و الأرقام ربطها بواقع مستقبل الشغل في علاقته بالأمن و الاستقرار،ثم البناء الديموقراطي، و التأكيد على معطى رئيسي

يتعلق بالقدرة على إعادة تنظيم العمل و التشغيل و دور هذا الأخير في بناء شبكة متينة للضمان الاجتماعي و الخدمات الضرورية لتقوية نسيج الدولة الاجتماعية و الاقتصادية كأساس للدولة الديموقراطية.(69)

الفقرة الثانية : أهمية دور النقابات :

إن شروط الاستقرار السياسي و الإصلاح الاقتصادي الجريء يتطلبان التحول الفعلي نحو مرحلة الديموقراطية و ارتباطها في ذاكرة الشعب المغربي بالشغل و العمل و الضمان الاجتماعي و الأمن الاجتماعي بمفهومه المستقبلي، بحيث يتخلى البعض، بموجبه، عن جزء من السلطات، و يتخلى البعض الآخر عن جزء من المطالب المستحيلة. فالاقتراب المتبادل و العقلية الجديدة سيكون لهما دور أساسي في صياغة النص الجديد للدستور، و تهيئ الشروط الضرورية لإجماع الشعب على إشراك النقابات و القوى الاجتماعية إلى جانب السياسة في الإصلاح، و بالتالي تنشيط الاقتصاد. بمعنى آخر نحن أمام تحدي الاستثمار السياسي الديموقراطي إن كنا حقيقة نطمح إلى ركوب رهان الاستثمار الاقتصادي و تحديات المرحلة. وإن كان الأمر كذلك، فالرهان السياسي و الاقتصادي يتعلق مصيرهما بالشغل و العمل. و الإقرار بذلك يدفعنا إلى التساؤل عن أي دور يمكن أن تلعبه النقابات المغربية في ذلك، و موقع حضورها في المعادلة / الرهان ؟

(69) المرجع السابق : ص 25 و ما بعدها.

الجواب على هذا يبدأ بتحديد علاقات الشغل أو العمل بالمشاركة و تحمل المسؤولية و إعادة النظر في الدور التقليدي للنقابات، و الذي يبدأ باشراك هذه الأخيرة في مسؤولية مراقبة سوق العمل و المشاركة في صياغة البرنامج الاقتصادي العام، و تحديد مدة معقولة للهدنة أثناء الإشراف، و إشراك النقابات في مشروع الإصلاح الاقتصادي و في القرارات التي تتعلق بالعمل يتطلب مساهمة فعلية في التنظيم الإنتاجي و في مشاريع الهيكلة و إدماج التكنولوجيا الحديثة في الصناعة و الفلاحة وكل مجالات الإنتاج.

جانب آخر يطرح نفسه بحدة خاصة على المسؤولين في النقابات، في مواجهة تحدي العصرنة و الإصلاحات الضرورية، و هو المتعلق بالتكوين باعتبار، يفرض نفسه بعد أي إصلاح يعتمد على إدخال التكنولوجيا الحديثة، و يتطلب في نفس الآن الإشراف النقابي ومشاركة المستثمر و إدماجه ضمن المحادثات بين النقابات و الرأسمال و بمراقبة و ضمانة الدولة.

كما تدفعنا محاولة الجواب على السؤال المطروح للعودة إلى تحديد دور النقابات في تأطير العمال و توعيتهم و تنظيم المحادثات الجماعية داخل المعامل و المؤسسات و كل المرافق بالإضافة إلى قدرتها على الإنذار و الدعوة إلى الإضراب بما فيه الإضراب العام حفاظا على جوهر وجودها كأداة لتنظيم العمال و توجيههم في معارك الدفاع عن حقوقهم.

من هنا نكون قد لاحظنا أهمية الدور النقابي المشارك و الفاعل في تحديد شكل و صورة اقتصاد المستقبل، و دور العمال كقوة استثمارية تملك أهم العناصر المكونة لأي اقتصاد، ألا وهي القدرة الإنتاجية، و لا يتوقف دورها عند هذا الحد، و إنما أيضا الدفاع عن الوطن و المجتمع.(70)

(70) المرجع السابق : ص 28 و ما بعدها.

القسم الثاني

دور الكونفدرالية في الحقل السياسي المغربي

إن القراءة الأولى للبيان التأسيسي للكونفدرالية الديموقراطية للشغل المؤرخ في 26 نونبر 1978 إبان المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية، ستمكن الملاحظ من اكتشاف الأهداف السياسية التي سطرتها الكونفدرالية لنفسها.

هكذا ، يمكن أن نستشهد ببعض الفقرات من البيان السالف الذكر كما يلي :

<< إن المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بإعلانه عن قيام الكونفدرالية، يكون قد أنجز مهمة تاريخية ومكن الطبقة العاملة من الأداة النضالية الضرورية وأعاد الارتباط بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني ...... وفي إطار هذه الوضعية المزرية جاء شعار " السلم الإجتماعي" كوسيلة تستعملها الطبقات المستغلة (بالكسر) لتغطية طبيعة وأسباب الأزمات الحقيقية ..... ولقد واكب هذا النهج تقليص في الحريات الديموقراطية ، وتزييف الإرادة الشعبية وذلك بتزوير الانتخابات، وباصطناع أغلبية برلمانية شكلية طيعة في خدمة مصالح الطبقة البورجوازية . ... وعلى الصعيد الوطني يجب أن تناضل الطبقة العاملة بجانب الفئات الشعبية الأخرى من اجل تصفية الجو السياسي وتوسيع الحريات الديموقراطية وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين إلى أرض الوطن وبفرض الحقوق النقابية وتوسيعها .... >> (1)

1- الكونفدرالية الديموقراطية للشغل : صمود واستمرار - بيانات ونداءات ك.د.ش

الجزء الأول : 1978-2000 الطبعة الأولى : فاتح ماي 2000

تحت إشراف محمد عطيف وآخرون.

فإذا وقفنا عند الكثير من الأهداف والشعارات السياسية ، سنجد أن أغلبها يتطابق تماما مع مثيلتها داخل الحمولة الاديولوجية لحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية . فما هي علاقة هذا الأخير بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟ وقبل محاولة الإجابة على هذا السؤال المحوري، يمكن طرح أسئلة فرعية عديدة ومنها :

هل تأثرت علاقة الكونفدرالية مع الإتحاد الإشتراكي بظروف ومعطيات حكومة التناوب التوافقية؟ وإذا كان صحيحا أن الإتحاد الإشتراكي إبان تموقعه في المعارضة كان يعتمد على الكونفدرالية كوسيلة للضغط على السلطة السياسية، فأي دور أصبح لهذه النقابة في ظل حكومة يرأسها أو يشارك فيها الإتحاد الإشتراكي؟ هناك الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة ملحة لتأسيس ما يصطلح عليه في الوسط الحزبي بالبديل النقابي، فأي دور سيصبح لهذه النقابة البديل؟

وحتى إذا افترضنا أن هذا الحلم قد تحقق - حلم البديل النقابي – فهل يمكن اعتبار ميلاد هذا البديل النقابي نتيجة حتمية لعوامل مختلفة أملتها ظروف داخلية كالتناوب التوافقي والإنتقال الهادئ للسلطة العليا في البلاد، وظروف خارجية كسقوط جدار برلين (2)، وإكراهات العولمة ؟ (3) أم أن ميلاد هذا البديل النقابي جاء نتيجة لإرادة حزبية وأن التاريخ يعيد نفسه ؟

2- أصبح مصطلح سقوط جدار برلين رمزا لانهيار المعسكر الشرقي الذي كان يمثله الإتحاد السوفياتي سابقا ، وانتهاء مرحلة الحرب الباردة

3- بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، انهار معه ميزان القوى الدولي وأصبحت الغلبة لهيمنة القطب الواحد - الولايات المتحدة ، الأمريكية-

هذه كلها أسئلة ستتم محاولة الإجابة عليها بقدر الإمكان في سياق القسم الثاني من هذا البحث المتواضع.

الفصل الأول : علاقة الكونفدرالية بالإتحاد الإشتراكي :

لقد تزامن ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع ظروف صعبة عرفتها البلاد على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وما صاحبها من ارتفاع في الأسعار خاصة في فترات ما بين 1979و1980، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية لدى العمال والمأجورين. كل هذه العوامل ، دفعت الكونفدرالية لاتخاذ مبادرة المفاوضات مع الحكومة. وبالفعل فقد التزم الوزير الأول آنذاك بفتح الحوار مع الكونفدرالية لدراسة الملف النقابي الذي جمد منذ أبريل 1979 (4) .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تزامن مع انطلاق "المسلسل الديموقراطي"، بداية بالإنتخابات الجماعية وصدور ظهير 30 شتنبر 1976 المتعلق بالتنظيم الجماعي ؛

4- حاولت الكونفدرالية فتح باب الحوار مع السلطات الحكومية والإنكباب على دراسة الملف المطلبي للنقابة على الرغم من الإعتقالات الواسعة في صفوف المركزية النقابية على إثر قرار الإضراب لمدة 48 ساعة في قطاعي التعليم والصحة وذلك خلال يومي 10 و 11 أبريل من عام 1979. وقد ترتب على هذا الإضراب عزل أو طرد أزيد من 1600 عامل.

ثم الإنتخابات التشريعية. وقبل هذه الفترة ، فقد سبق لحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية إبان مؤتمره الإستثنائي في يناير 1975 أن أعلن عن اعتماد استراتيجية النضال الديموقراطي (5) وبالتالي عزمه المشاركة في الانتخابات الآنفة الذكر.

ولتبيان العلاقة التي كانت تربط الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، لابد من وضع هذه العلاقة في سياقها التاريخي مع إخضاعها للملاحظة والتحليل ، لدى يمكن تقسيم تلك الفترة التاريخية إلى قسمين : الأولى فترة ما قبل التناوب التوافقي والثانية بعد فترة التناوب .

المبحث الأول : المراحل الأولى للتأسيس :

لقد تميز مناخ تأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل بتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مع خرق واضح للحريات العامة وما صاحب ذلك من إفساد للعمليات الانتخابية ، وبالخصوص الانتخابات التشريعية لسنة 1977 التي أفرزت " أغلبية مزورة داخل البرلمان . وفي هذه المرحلة من تاريخ المغرب السياسي كان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي كان متموقعا في خندق المعارضة، قد اتخذ قرار المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 1976 و 1977 .

5- محمد ضريف : الأحزاب السياسية المغربية : مرجع سابق : ص : 151

هكذا حصل الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات الجماعية - 1976- على الرتبة الثالثة من مجموع القوى المشاركة فيها ، كما حصل على 15 مقعدا من أصل 264 في الانتخابات التشريعية لعام 1977 . (6)

ومن أجل المقارنة من حيث عدد المقاعد المحصل عليها في نفس الانتخابات التشريعية ، بالنسبة للأحزاب حصل حزب الاستقلال على 49 مقعدا ، الحركة الشعبية : 45 مقعدا ، حزب التقدم والاشتراكية : مقعد واحد ... الأحرار أو " المستقلون : 140 مقعدا .

وبالنسبة للهيئات النقابية ، فقد حصل الاتحاد المغربي للشغل على 7 مقاعد ، أي تقريبا نصف ما حصل عليه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي كان يمثل قاطرة المعارضة ، وحصل الاتحاد العام للشغالين على مقعد واحد .

6- **الأعضاء الحاضرون في برلمان 1977 هم :**

1- عبد الواحد الراضي رئيس الفريق .
2- محمد الدباغ
3- محمد المجدوبي
4- محمد اليازغي
5- محمد بديع
6- محمد بنسعيد
7- محمد ملوك
8- فتح الله ولعلو
9- عبد العالي بنعمور
10- ابراهيم بوطالب
11- محمد منصور
12- محمد حبيب سيناصر
13- المدني عياش
14- عبد القادر لطفي
15- أحمد مشيش

نقلا عن محمد ضريف :

الأحزاب السياسية المغربية – مرجع سابق ص 165

فإذا اعتمدنا قراءة سريعة لنتائج الانتخابات التشريعية لعام 1977 ، خاصة تلك التي حصل عليها حزب الاتحاد الاشتراكي بحكم موقعه في المعارضة ، سيتبين لنا ضعف هذه النتائج وعدم ملاءمتها مع طموحات الحزب الشيء الذي سيدفعنا لطرح اكثر من سؤال عن أسباب تلك النتائج ، ومن بينها ، ألم يكن حزب الاتحاد الاشتراكي تنقصه هيئة نقابية قوية تقوم بدور التأطير والضغط السياسي ؟

ألا يمكن لهذه الهيئة النقابية في حالة نجاحها في أدوارها المفترضة أن تحتل الصدارة في موقع المعارضة ؟

المطلب الأول : الكونفدرالية كآلية للضغط السياسي :

كانت الأنشطة السياسية لكل من الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية في أواخر السبعينات وأواسط الثمانينات تسير وفق برنامج شبه مشترك لكونهما في خندق واحد تجاه السلطة السياسية .

ولإثبات مدى صحة هذه الفرضية ، نستشهد بهذه الأحداث :

ففي 25 أبريل 1981 وجه المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مذكرة إلى الوزير الأول، بخصوص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد آنذاك وجرد الانعكاسات السلبية التي تحول دون الممارسة الحرة والشرعية للحقوق النقابية. لكن وعلى عكس ما كان متوقعا ، لم تتخذ الحكومة أي إجراء وقائي من أجل معالجة المشاكل المطروحة ، بل أعلنت في 28 ماي من نفس السنة على الزيادة في

بعض الأسعار لبعض المواد الأساسية وصلت في بعض الحالات إلى 85 % من ثمن التقسيط ، كالسكر والزيت والدقيق والحليب و الزبدة . (7)

في 31 ماي من نفس السنة اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، فأصدرت تصريحا أعلنت فيه عن صعوبة الوضع بسبب تفاقم المشاكل . و ألح الاتحاد الاشتراكي على الحكومة بإلغاء قرارها وحملها كامل المسؤولية عن العواقب التي قد تنجم من جراء القرار المذكور. في 2 يونيو 1981 أصدرت الكونفدرالية نداءا إلى العمال من أجل التعبئة العامة بهدف الضغط على الحكومة للتراجع عن قرار الزيادة في الأسعار ، وتلبية المطالب النقابية .

في 6 يونيو من نفس السنة وتحت ضغط العديد من الاحتجاجات بادرت الحكومة إلى تخفيض الزيادة بنسبة النصف ، لكن هذا التخفيض الجزئي لم يغير من الوضعية في شيء مما دفع الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية للمطالبة بإلغاء كلي للزيارة .

في 7 يونيو ، اجتمع المجلس الوطني للكونفدرالية مطالبا بالإلغاء الكلي للزيادة في مدة لا تتعدى سبعة أيام مع فتح حوار لدراسة الملف المطلبي وذكر المجلس أيضا أن " المركزية النقابية ستتخذ الإجراءات الضرورية في حالة ما لم تتراجع الحكومة عن قراراتها ".

7- Le mouvement Ouvrier maghrébin << C.R.E.S.M >>

مرجع سابق .ص.239

ومن داخل البرلمان قدم فريق الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 16 يونيو 1981 مشروعا يتضمن حلولا واقتراحات تهدف إلى إلغاء الزيادة في الأسعار .

وتجدر الإشارة إلى أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اتخذت مبادرة لنداء باقي المركزيات النقابية من أجل اعتماد مواقف مشتركة ، إلا أن أحدا منها لم يستجب للنداء ، ويتعلق الأمر بالاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب .

وحين قررت الكونفدرالية خوض إضراب عام لمدة 24 ساعة على الصعيد الوطني يوم السبت 20 يونيو 1981 ، فقد قرر الاتحاد الجهوي للدار البيضاء التابع للاتحاد المغربي للشغل . في 16 يونيو خوض إضراب بمدينة الدار البيضاء فقط وذلك يوم الخميس 18 يونيو ، (8) فإذا كانت النقابات تتسم عموما بالضعف وقلة عدد أعضائها فظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قد خلق دينامية جديدة داخل العمل النقابي ، إذ تضاعفت الاحتجاجات النقابية والإضرابات القطاعية ، بل وأصبحت هذه النقابات تدعو من حين لآخر إلى خوض إضرابات عامة ، لكن أهمها هو الإضراب العام للكونفدرالية في 20 يونيو 1981 كما سبق الذكر (9) .

8- المرجع السابق : ص. 239 وما بعدها

9- المجتمع المدني والنخبة السياسية : مرجع سابق : ص.70.

المطلب الثاني : الكونفدرالية من موقع المعارضة :

لقد جاء في تقرير المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي إبان المؤتمر الوطني الخامس في أبريل 1989 ، أن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أتى ليعيد بناء وتعزيز وحدة الطبقة العاملة في إطار ديموقراطية يعبر بحرية عن إرادة المجتمع ، بعيدا عن البيروقراطية والاستبداد وكل أشكال الولاء أو الفساد، فالكونفدرالية بررت وجودها من خلال الصراع حول تمثيلية الطبقة العاملة في مواجهة المركزيات النقابية الأخرى خاصة الاتحاد المغربي للشغل ، وعملت على تجدير مواقفها بهدف تغيير موازين القوى داخل حزب الاتحاد الاشتراكي . فرغم الأهمية التي حضيت بها الكونفدرالية من طرف المؤتمر الرابع للحزب ، فإن رموز التيار النقابي لم يمثلوا داخل المكتب السياسي وكان حضورهم منحصرا على مستوى اللجنة الإدارية الوطنية . (10)

10- نذكر من بين أعضاء اللجنة :

- أحمد الحصيني
- عبد الرحمان الغندوري
- الطيب منشد
- الحسين الكافوني
- عبد المجيد بوزوبع
- عبد الرحمان شناف
- نونير الاموي

نقلا عن محمد ضريف : الاحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة الى سياق التوافق مرجع سابق : ص 243 .

إن إقصاء رموز الخط النضالي الديموقراطي ، وتكريس " الخط الانتخابي " خلال المؤتمر الرابع للحزب في يوليوز 1984 ، سيدفع " التيار النقابي " بفعل ما راكمه من " رأسمال رمزي " بفصل إضراب يومي 10 و 11 أبريل 1979 وبالخصوص إضراب 20 يونيو 1981 ، وفي إطار موازين قوى مستجدة إلى محاولة لعب دور " المعارضة "داخل الحزب بانتقاد " الخط " الذي انتهجه الحزب منذ مؤتمره الرابع (11) .

إن الإضراب باعتباره مظهر النفوذ والتمثيلية والأداة النقابية بامتياز ، يأخذ في المغرب دلالات دقيقة وغالبا مهمة . وهو يعايش غالبا على المستوى القيادات النقابية العليا باعتباره غاية في حد ذاته أكثر مما يعايش باعتباره وسيلة. ويمكن الحديث إلى حد ما عن علم محدد للإضراب ، تجاوزا للقراءات الكمية الخالصة التي تسعى إلى ضبط ظاهرة الإضراب انطلاقا من التواتر والكثافة والامتداد . فالتحليل الدقيق للإضرابات يلزم على الخصوص الأخذ بعين الاعتبار الحسابات السياسية للفاعلين ، إضافة إلى معطيات كل حالة وكأمثلة على ذلك نستحضر الإضراب العام لدجنبر 1952 الذي ترسخ في الذاكرة الجماعية للمغاربة لما لمه من دلالة تاريخية في مسار الحركة النقابية الوطنية في معركة الاستقلال . فهذه الإحالة التاريخية تعطي للإضراب العام دلالة متميزة ، وأن قيمته

11- نفس المرجع السابق : ص 243 .

لا تقدر بكفاءة أولائك الذين نظموه أو أعلنوه من اجل شل الآلة الاقتصادية بل، بكفاءتهم في تجسيد إرادة القطيعة في مواجهة وضعية معينة . (12)

هناك أيضا الإضراب العام ليونيو1981 والذي كان محصورا في الدار البيضاء الكبرى والمحمدية ، إلا انه سعى إلى توجيه الاستياء الاجتماعي الذي كاد أن يحول إلى هياج من أجل " الخبز " ورغم أن يوم الإضراب كان يوم عطلة في عدة قطاعات ، ورغم أن الاستجابة للحركة كانت ضعيفة ، فإن الدعوة إلى إضراب الكونفدرالية نتج عنها رد فعل عنيف للحكومة التي أمرت باعتقالات لبعض أعضاء الكونفدرالية وبعض أعضاء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وعلى عكس ذلك . فان إضراب 18 يونيو الذي دعى إليه الاتحاد المغربي للشغل ، عرف استجابة جيدة ، ولم يؤد إلى أي اعتقال ضمن أعضاء المركزية النقابية ، وهذا ما يبين بوضوح أن الرهان الحقيقي للإضراب كان والحالة هذه بعيدا عن أن يكون اقتصاديا.

هناك إذن علم قواعد للظاهرة ، يدعو إلى النظر في ما يختفي وراء المقابيس الكمية . ليست المهمة دائما سهلة ، ذلك انه ينبغي مساءلة ضغوط سياسية صعبة الإدراك سجينة الإطار الضيق والسري للعبة سياسية موقوفة على دائرة صغيرة من

12- وعي المجتمع بذاته – تحت اشراف عبد الله حمودي – مرجع سابق : ص 174

المؤهلين . وبشكل مفارق . فإن الإضراب الذي هو بامتياز تدخل للجموع الواسعة في النقاش السياسي والاجتماعي ، لا يزال في المغرب سمة لتفاقم التوترات على مستوى دائرة تستبعد منها جموع الطبقة العاملة . (13)

المطلب الثالث : " التيار الانتخابي " و التيار النضالي الديموقراطي "

لقد حاول المؤتمر الرابع للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبة المنعقد في يوليوز 1984 أن يحسم في التناقض بين " الخط الانتخابي " "والخط النضالي الديموقراطي " (14) إلا أن انعقاد المؤتمر الخامس عام 1989 جاء ليكشف عن تنامي تناقضات جديدة في صلب الحزب أشر لها بوضوح صعود " التيار النقابي ".

ففي قراءة متأنية لمقررات المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الاشتراكي في يوليوز 1984 ، سيتضح مدى المكانة التي تحتلها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في حسابات الاتحاد الاشتراكي ، ولم يكن دون دلالة أن يخصص المؤتمر الرابع

13- المرجع السابق : ص.175-176

14- إن قرار الانسحاب من البرلمان من طرف نواب " اتحاديين " في 6 أكتوبر 1981 ثم العودة إليه بعد أسبوع من ذلك فجر الصراع بين خطين " الخط الانتخابي " والخط النضالي الديموقراطي " وقد تركز الخلاف حول " أسلوب اتخاذ قر ر الانسحاب وحول أبعاده . وقد كرس المؤتمر الرابع للاتحاد عام 1984 " الخط الانتخابي " تعبيرا منه عن انتهاء مرحلة تميزت بعاملين ": الأول : " الخط النضالي الديموقراطي والثاني : القبول بقواعد اللعبة.

للحزب تقريرا مطولا حول النضالات الاجتماعية، أو أن يصدر مقررا حول الطبقة العاملة، والمنظمات الجماهيرية. فحسابات الحزب في تعامله مع الكونفدرالية ، تنطلق تحديدا من موقفه من الطبقة العاملة ، وهذا الموقف ليس عفويا، وإنما هو موقف استراتيجي ، يستمد مغزاه وقوته من عمق تاريخية نضاله ، وعمق قناعاته وتصوره لصيرورة المجتمع المغربي وتطوره .(15)

فإذا كان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، يدعو إلى الدفاع عن استقلالية العمل النقابي ، فإنه في الممارسة كان من الصعب التمييز بين الإطارين النقابي والحزبي بفعل وجود " القيادة النقابية " ضمن " القيادة الحزبية ".

لقد سجل المؤتمر الخامس المنعقد في 30-31 وفاتح وثاني أبريل من سنة 1989 ، صعود التيار النقابي بامتياز ، وذلك من خلال مؤشرين :

الأول : سياسي : ويتجلى في قيام " نوبير الأموي" بانتقادات الفريق النيابي للاتحاد الاشتراكي في تدخله أمام المؤتمر ، وتنديده بالمنافسات الشخصية التي أثرت سلبيا على توجهات الحزب ، وقد أدرك " عبد الرحيم بوعبيد" أن هذا الانتقاد والتنديد موجهان إليه ، مما اضطره إلى مغادرة القاعة .

---

15 - الاتحاد الاشتراكي : مقررات المؤتمر الوطني الرابع (يوليوز 1984) دار النشر المغربية 1989 ص :213

* نقلا عن محمد ضريف : الأحزاب السياسية المغربية – مرجع سابق :ص: 241

الثاني : تنظيمي : ويتميز بدخول رموز التيار النقابي ولأول مرة إلى المكتب السياسي للحزب ، فبعد انتخاب أعضاء " اللجنة المركزية " التي عوضت " اللجنة الإدارية الوطنية " والمتكونة من 102 عضوا ، إجتمعت هذه الأخيرة يوم 22 أبريل 1989 لتنتخب " مكتبا سياسيا " من 13 عضوا ، حيث غادره عضوان وهما عبد اللطيف بنجلون ومولاي المهدي العلوي ، دخله ستة أعضاء جدد من بينهم ممثلان للتيار النقابي وهما : " نوبير الأموي" الكاتب العام للكونفدرالية الديموقراطية للشغل، ونائبه عبد المجيد بوزوبع . (16)

16- أعضاء المكتب السياسي المنبثق عن المؤتمر الخامس : 1989 هم :

1- عبد الرحيم بوعبيد : الكاتب الأول
2- محمد اليازغي
3- عبد الرحمان اليوسفي
4- محمد الحبيب الفرقاني
5- محمد الحبابي
6- محمد منصور
7- مصطفى القرشاوي
8- فتح الله والعلو
9- نوبير الأموي
10- عبد الواحد الراضي
11- محمد جسوس
12- لحبيب الشرقاوي
13- عبد المجيد بوزوبع

نقلا عن الاحزاب السياسية – مرجع سابق ص : 244

فمنذ أن عقدت الكونفدرالية الديموقراطية مؤتمرها الثاني سنة 1986 بدا من الواضح أنها كانت تسعى لرفع مستوى الأداء النقابي وعقلنته بعد أن تم الحفاظ على الأداة التنظيمية وتقويتها فبدأت الساحة الاجتماعية تعرف انتعاشا تمثل في تصاعد النضالات القطاعية وبداية التقارب الفعلي بين الكونفدرالية والاتحاد العام للشغالين ، إلا أن ما ميز أواخر الثمانينات هو دخول نوبير الأموي إلى المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي كما سبقت الإشارة إلى ذلك بالضبط سنة 1989 ، الشيء الذي سيتولد عنه انعكاسات فيما يتعلق بتداخل النقابي والحزبي ، وسيمكن " الأموي " من استغلال شعبيته ورأس ماله الرمزي النقابي . كما سيتبين فيما بعد أن هذا المعطى ما هو إلا بداية تطبيق " الأموي " لاستراتيجيته الهادفة إلى إخضاع الحزب للتيار النقابي ، الشيء الذي يذكرنا بإعادة تجربة المحجوب بن الصديق ولكن بشكل مختلف . (15)

المبحث الثاني : العلاقات السياسية للكونفدرالية :

يمكن القول بان الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب – عبد الرزاق أفيلال – ونظيره في الكونفدرالية الديموقراطية للشغل – نوبير الأموي – يتمتعان بصفة النقابي والسياسي في نفس الآن .

16- جمال هاشم : الحركة النقابية المغربية – مرجع سابق – ص-42

وعلى العكس من ذلك ، فإن المحجوب ابن الصديق الذي ضل حاضرا في المشهد الاجتماعي والنقابي لعشرات السنين ، لا يمكن اعتباره رجل سياسة ، على الأقل بالمقارنة مع " أفيلال " " الأموي " ، بل ومع مرور الوقت اصبح ابن الصديق نفسه موضوعا خصبا لدى المهتمين السياسيين .

إن مسألــة العلاقة بين السياسي والنقابي لم تعد مطروحة اليوم على مستوى المذاهب ، لكون السياسي هو الذي يتحمل أعباء الشان العام بواجباته وإكراهاته .

أما النقابي فله واجبات وإكراهات أخرى فدور أية هيأة نقابية هي أن تكون شريكا متميزا قادرا على رسم حدود جديدة للفعل الاجتماعي وتحمل حصتها من المسؤولية في التدبير والمشاركة في إعداد استراتيجية تمكن من طرح مطالبها بحس كبير في اتجاه الصالح العام .

وبعبارة أخرى أن تعطي لكلمتي : " التضامن " " Solidarité " و" الشراكة " " Partenariat " أبعادهما الحقيقية . (17)

17- ABDELHAFID Ruissi – Système partisan et réalités sociales – Faut-il dissocier le syndicat du politique ? << 7 ADIRE >> du 24 au 30 mai 2002 n° 2 page << Politique >>.

المطلب الأول : الكونفدرالية والكتلة الديموقراطية :

لم تكن مواجهة النظام المخزني صارمة بالنسبة للمساعي الكتلوية التي ذهبت إليها الأحزاب المغربية الخمسة (18) ، بقدر ما كان صارما بالنسبة لمحاولات إنشاء تكتل عمالي قوي بين الكونفدرالية ، والاتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي.

وإذا كانت أسباب تأسيس الكتلة الديموقراطية ، أسباب انتخابية صرفة لمواجهة ما يصطلح عليه بالأحزاب الإدارية ، فإن هذا التقارب الحزبي أدى مباشرة إلى التقارب النقابي ، ويتعلق الأمر بالكونفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين . وقد ازداد هذا التقارب مع اعتقال " نوبير الأموي " عن الكونفدرالية واعتقال " الغنيمي " عن الاتحاد العام للشغالين ، وتوالت بعد ذلك البيانات المشتركة بين المركزيتين النقابيتين . (19)

لقد كان اعتقال " الأموي " اختبارا للإتجاه المخزني في الحزب ، ومدى قدرته على ضبط قواعد التسيير في الاتجاه الذي يريده ، وأيضا مدى قدرة الحكومة على سحق أية معارضة تفسد اللعبة المرسومة ، وبالفعل ، تمكن أغلبية القطاعات

18- الأحزاب المغربية الخمسة هي تلك المشكلة لما يسمى " بالكتلة الديموقراطية ط وقد تأسست في 17 ماي 1992 .

19- يمكن مراجعة البيانات المشتركة في : "الكونفدرالية الديموقراطية للشغل "

" صمود واستمرار " بيانات ونداءات – 1991 –2000 – مرجع سابق

النقابية من عقد مؤتمراتها ، ودورات اجتماعات قيادتها بدونه ، ومن ذلك مثلا المؤتمر الوطني للنقابة الوطنية للسككيين في 28 يونيه 1992 ، والدورة العادية للجنة الإدارة للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم 28 يونيه 1992، ثم صدرت جريدة الديمقراطية العمالية وساعدت الإجراءات الحكومية تجاه الطبقة العاملة بالإعلان في فاتح ماي 1992 أي بعد أسبوعين من اعتقال الأموي برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 درهم، مع زيادة في الأجور بنسبة 10% كما عقد الحزب اجتماع اللجنة المركزية للشبيبة الاتحادية، وتكونت الكتابة الوطنية للنساء الاتحاديات وتم تحضير اجتماع كتاب الأقاليم الاتحادية، وعقدت عدة مؤتمرات جهوية للحزب مثل الحسيمة، فكيك، و تازة، ومن تم تسهيل مأمورية المشاركة في الانتخابات الجماعية والبرلمانية، وتجميد المعارضة الجذرية التي كانت تسعى داخل الحزب إلى فرض مبادئ دستورية اكثر ديمقراطية في نص دستور 1992 (20).

فعندما داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تجربة الكتلة الديمقراطية كان يوجد في وضع تنظيمي خاص، فقبل التأسيس توفي الكاتب الأول للحزب عبد الرحيم بوعبيد يوم 8 يناير 1992، وحل محله عبد الرحمان اليوسفي، وكان اختياره نتاج توافق وتراض .

20- احمد الدغرني : الكتل المجتمعية في المغرب – الكتلة الديمقراطية نموذجا – مرجع سابق : ص : 84 وما بعدها .

لقد أشرت هذه الصيغة التنظيمية الجديدة لطبيعة التحديات التي كان على عبد الرحمان اليوسفي أن يرفعها وفي مقدمتها مراعاة التوازنات داخل الحزب، توازنات بين تيار جذري يمثله التيار النقابي خاصة، والذي سجل صعوده منذ المؤتمر الخامس للحزب المنعقد سنة 1989 (21) ، وتيار انتخابي يطالب بمزيد من الانفتاح على السلطة باسم التوافق والتراضي (22) .

المطلب الثاني : الحضور الانتخابي للكونفدرالية :

في قراءة تحليلية للبيانات والنداءات التي كانت تصدر عن المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل خاصة تلك المشتركة بينها وبين الاتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي، يتبين بوضوح أن الكونفدرالية كانت تعتمد في مسارها الانتخابي على تعاونها وعلاقتها بالهيئات النقابية السالفة الذكر، اكثر من اعتمادها على الحزب، وهناك فرضية وجود تعاطف خفي للعمال بغض النظر عن انتماءاتهم النقابية .

21- يمكن الرجوع إلى المبحث الأول من القسم الثاني – المطلب الثالث –

اعتمادا على : محمد ضريف : الأحزاب السياسية المغربية – مرجع سابق : ص : 262 وما بعدها .

22- نفس المرجع السابق : ص : 263

فإذا كانت الدولة لا تنظر بعين الارتياح للارتباط الموجود بين النقابات والأحزاب السياسية، فإنها تساهم بدورها في تكريس هذا الارتباط، فتخصيصها لعشرة مقاعد على سبيل المثال للمأجورين داخل مجلس النواب – بتنصيص دستور 1996 – على خلق غرفة ثانية ، لم يعد مجلس النواب يضم ممثلين عن الطبقة العاملة – الذي يعتبر بالأساس جهازا تشريعيا سياسيا ، يعمل على إلحاق العمل النقابي بالسياسة . أكثر من ذلك ، فإن النواب الممثلين للمأجورين ، والذين ينتمون لكل من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ، والكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، يتم اعتبارهم منتمين تلقائيا إلى كل من حزب الاستقلال والإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ، كما أن الدولة نفسها كثيرا ما تحث النقابات على المشاركة في عدة أنشطة سياسية كالإستفتاءات وغيرها . (23)

يمكن لمتتبع المسار الانتخابي للكونفدرالية الديموقراطية للشغل أن يلاحظ انه بعد إطلاق سراح " الأموي " في منتصف يوليوز من عام 1993 ، كانت أهم مرحلة في العمليات الانتخابية لسنة 1992 وما صاحبها من تغييرات قد عرفت نهايتها ، ويتعلق الأمر بالاستفتاء على الدستور ، إعداد القوائم الانتخابية ، تعديل قوانين الإنتخابات ، تكوين لجان الإشراف على الانتخابات ، إجراء الاقتراعات الجماعية ،

23- المجتمع المدني والنخبة السياسية – حسن قرنفل – مرجع سابق . ص 66

تعيين ثلثي أعضاء مجلس النواب ، تنفيذ مقررات الدعم المالي للأحزاب السياسية لتمويل العمليات الإنتخابية ... ألخ .

وبعد هذه المرحلة ، شاركت الكونفدرالية في الجزء الأخير من الإنتخابات الغير المباشرة الهادفة إلى تعيين مناديب العمال لتدخل النقابة بعد ذلك في خط معتدل متواصل أدى إلى التساؤل عن الأسباب التي فرضت السلم مع الحكومة إلى أن جاء الأسبوع الأول من فبراير 1994 حيث أعلنت الكونفدرالية عن تنظيم مسيرات شعبية سلمية يوم 6 فبراير 1994 ، فمنعتها وزارة الداخلية بنفس الصرامة التي تواجه بها المسيرات المطلبية الشعبية ، وجاءت هذه الدعوة للمسيرات نتيجة عوامل مختلفة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- مخاوف الكونفدرالية من تشديد المنافسة معها في الساحة العمالية ، بدعوى حزب التقدم والاشتراكية إلى تأسيس نقابة عمالية جديدة .

- ما يروج في الأوساط السياسية من كون الكونفدرالية دخلت في حالة صمت وهدنة مع الحكومة ، استفاد من هذه الوضعية الاتحاد المغربي للشغل بتوسيع قواعده بالدعوة إلى إضرابات عمال الأبناك ، وقطاع السكك الحديدية .

- تصاعد انتماء النقابيين المنتمين إلى اليسار المغربي غير الحزبي إلى الإتحاد

المغربي للشغل عن طريق تنشيط نضالهم في صفوف نقابات العاطلين والجامعة الوطنية للفلاحة و نضالات عمال المؤسسات الصغيرة . (24)

وبالنظر إلى ارتفاع الحصة الانتخابية التي حصلت عليها الكونفدرالية ألا يمكن للملاحظ أن يتساءل عما إذا كان اعتقال " الأموي ط نقطة في برنامج الدعاية الإنتخابية ؟

فقد حصلت الكونفدرالية على 64 % من مقاعد مناديب العمال ، والمستخدمين في قطاع السكك الحديدية ، وحصلت على 90 % من المقاعد المتبارى عليها في قطاع التبغ ، وأيضا بمرور مؤيدي خطة " الأموي " في الحصول على مقاعد مجلس النواب في الإقتراع المباشر خاصة مدينة الدار البيضاء ، حيث ظهرت بكيفية واضحة فعالية الاتجاه الانتخابي الذي تزعمه " الأموي " وأيضا بمنح الكونفدرالية أكبر حصة في مقاعد مناديب العمال بالبرلمان (4 مقاعد) (25) .

هذه إذن بعض من المسارات الإنتخابية للكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، والتي قبلت بقواعد اللعبة السياسية بكل تجلياتها مع إمكانية طرح أسئلة عديدة في هذا السياق ومنها مثلا هل حققت الانتخابات في مجملها مع وجود مواثيق ومدونات ذات صلة بالموضوع ،

24- الكتل المجتمعية بالمغرب - أحمد الدغرني - مرجع سابق : ص 85 وما بعدها

25- نفس المرجع السابق ص : 86

ما كان ينتظره الرأي العام بصفة عامة ، وأحزاب الكتلة بما فيها النقابات بصفة خاصة ؟ ألم تكن نتائج تلك الانتخابات بمثابة البذور الأولى لبروز الخلافات، والنزاعات فيما بين بعض الأحزاب والنقابات أو داخل هاتين الهيئتين في نفس الآن؟

هل صحيح أن حركية الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، كانت مرتبطة بمسار الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ؟

هل أدى تغير المناخ السياسي الوطني والدولي ، إلى تغير مواقف الأحزاب السياسية في علاقتها مع النقابات ، وبالخصوص علاقة الإتحاد الإشتراكي بالكونفدرالية ؟

هذه في مجملها أسئلة وجب طرحها لمحاولة فهم ما جرى أو يجري في مسار الكونفدرالية ودورها في الحقل السياسي المغربي ، مع محاولة الإجابة عن بعضها في الفصل الثاني من هذا القسم .

الفصل الثاني: الواقع السياسي المغربي الجديد ونهاية ارتباط الكونفدرالية بالحزب

لقد لاحظ الباحث السوسيولوجي " جون واتيربوري" "J.WATERBURY"

أن " المغرب يعيش باستمرار منذ حصوله على الاستقلال ، في جو من التوتر الحاد دون أن تنطلق حركة ما في أي اتجاه كان .....

بل هناك توازن بين التوثر والجمود ، وتعادل بين ضرورة العمل التي تلوح باستمرار وبين عدم القدرة العامة على أخذ المبادرة "

وهذا الموقف حسب اعتقاده " يمكن تفسيره بالسلوك العام للمغاربة إزاء الحكم والسلطة " (26) وأكد ذلك بوجود أزمة سياسية مستمرة يعيشها المغرب فرضت توترا ومناقشات بين الوحدات السياسية ، لكن كل ذلك يساهم في واقع الأمر في الاحتفاظ بتوازن المجتمع وإعادة التوازن عند الضرورة .

ومن أجل توضيح اكثر لطبيعة السلوك العام لدى المغاربة ، يمكن استحضار صورة المغربي كما يقدمها " بول باسكون " "PAUL PASCAN" ، تلك الشخصية التي تنضبط لعالم معقد ومركب ، على الأقل لأربع إيديولوجيات ، تتحدث

26- " جون واتيربوري " :" النخبة السياسية " ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية .دار الوحدة : ص 17 نقلا عن : الحسن اللحية : مسارات.النخب السياسية في المغرب – دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة – مرجع سابق : ص 21.

لغات ، وتقبل بتجاوز أنماط اقتصادية متعددة ، تسير وفق أربع يوميات .

وخلص " يول باسكون" إلى أن إنسان المجتمع المركب يلعب على جميع الأحبال ، لاتهمه إلا مصلحته الشخصية ،وفي حالات نادرة جماعية ، ولو اقتضى منه ذلك اختراق المحرمات وقلب نسق القيم ، بل يسعى لاستغلال القيم حتى وإن كان ذا نزعة حداثية أو من المحافظين على التقاليد أو من الإشتراكيين ، لذا فإن الحياة في المجتمع المركب تفرض أخلاقا معينة ، وسلوكا محددا. يسمى " واتربوري هذا النسق بالإنقسامية " حيث يمتاز الفرد ببراجمانية فجة ، ينتظر الفرصة ليكون إلى جانب المنتصر ، وبالتالي يشارك في اللعبة نفسها . (27)

يتضح إذن من خلال ملاحظات وتصورات كل من "واتيربوري ' و" باسكون " أن المجتمع المغربي يتصف بالتركيب والتعقيد ، " وأن هذا النسق موروث من المجتمع القبلي ، الذي ما يزال حاضرا فيه بقوة في السياسة والاقتصاد ، وذلك ما يفسر الصراع الدائم ، إلا أنه لم يتولد عنه سوى الجمود . (28)

لقد تم اعتماد هذه المقدمة الموجزة المرتبطة بهذا الفصل لرسم الصورة الحقيقية للواقع السياسي المغربي بغظ النظر عن مساره التاريخي ، مادام هذا الواقع يتطور ويتجدد في إطار الاستمرارية .

27- نفس المرجع السابق : ص 21 و 22

28- " جون واتيربوري " نفس المرجع ص 65

لقد تأثر المناخ السياسي المغربي ومعه النشاط النقابي بعدة عوامل ،منها ما هي داخلية وطنية وأخرى خارجية دولية ، فما هي إذن هذه العوامل ؟

المبحث الأول : عوامل تغير المناخ السياسي المغربي، وانعكاساته على الحقل النقابي : الكونفدرالية

إن ما يهمنا في تغير المناخ السياسي المغربي ، هو النشاط النقابي بصفة عامة والكونفدرالية الديموقراطية للشغل بصفة خاصة ، لكون هذه الأخيرة تتفاعل داخل هذا المناخ بكيفية جدلية على غرار التنظيمات السياسية والنقابية الأخرى .

إن النشاط النقابي العمالي ، باعتباره تعبيرا عن قوة اجتماعية مستجدة ، هو في نفس الآن تمظهر وتأكيد لارتقاء هذا المجتمع سلم الحداثة . بالأمس كان هذا النشاط يعتبر الذراع القوية لطبقة عمالية مكلفة بمهمة تاريخية ، ولكن ألا يمكن أن يشكل اليوم العمود الفقري لمقاومة الدولة بفعالية أكبر مما هي عليه الجمعيات والنوادي ؟ (29)

لقد عرفت الحركة النقابية المغربية تطورات وتغيرات عديدة منذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل ، وما عرفه من تناقضات وصراعات في علاقته مع السلطة

29- وعي المجتمع بذاته ...... مرجع سابق – ص- 153 .

السياسية، أو في علاقته وتفاعلاته الداخلية المرتبطة بالتنظيم ، ووصولا بتأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، والتي شكلت بحق محطة متميزة في تاريخ الحركة النقابية لمغرب ما بعد الاستقلال .

و ها هي الكونفدرالية تتعرض لأشد الانتقادات من طرف رفاق الأمس ، ووجهت تلك الانتقادات بالخصوص إلى " الزعيم النقابي " نوبير الأموي " وبالدرجة الأولى في الصفحات الأولى بجرائد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (30) .

فما هي العوامل السياسية الداخلية التي أدت إلى تغير الوضع النقابي، للكونفدرالية ؟

المطلب الأول : العوامل السياسية الداخلية :

لقد شكل " بروتوكول " فاتح غشت 1996 الموقع بين الحكومة والنقابات في ظل التوافق والتراضي ، نوعا من الهروب إلى الأمام بدل الكشف عن أساليب لانتزاع مطالب آنية . وقد تجسد ذلك من خلال التلويح بمفهوم النقابة المؤسسة التي

30- الانتقاد الذي يكاد يكون مشتركا في الكتابات الصحفية والتصريحات تصب في اتجاه واحد :
نعت تصرفات " الأموي بالبيروقراطي " وهذا يذكرنا بنفس الانتقادات التي كانت توجه للمحجوب بن الصديق - إ.م.ش

تهدف إلى تسويد البيروقراطية ، حيث صار المكتب التنفيذي مشرفا فعليا ، ساهرا على التسيير الإداري والدوائر واللجن والمالية ، وعلى الملفات وتنظيم الشبيبة الكونفدرالية والمرأة العاملة . إلخ .

وبما أن الكونفدرالية الديموقراطية للشغل تنحو نحو الطابع المؤسساتي الرسمي ، فقد اقترحت مشاريعها تدبيرا جديدا للمالية من خلال الزيادة في بطائق الإنخراط (زيادة 10دراهم) والرغبة في توظيف إداريين قارين ، وتوسيع الانخراط على حساب النضالية كما هو الحال في القانون المتعلق بالتعليم . (31)

في حين اقترن الجانب الايديولوجي بالعمل " بالميثاق الوطني الذي يراعي مصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الأمة " (32) يلاحظ من خلال المقرر المرفوع للمؤتمر الثالث ، أنه ربط المرور من النضالية إلى المؤسسة بسؤال : أية نقابة لأية مهام ؟ وقد تم ذلك في نظره بالتركيز على الحياة النقابية ، وانتفاء ثقافة الصراع ليحل محلها التصالح والسلم والحوار و الشراكة ، مع إعطاء معاني متعددة للنضال كحضور جمع ، وانتخاب مكتب ، وهو تحول يبرر وضعية قائمة تضفي المشروعية على "الأطر الخبيرة " في غياب مفهوم التقدمية ، وحصر الجماهيرية في الانخراط ، والتشديد على إعادة الفهم للنقابة بتوحيد الصف والإيديولوجيا والقبول بالتراجع عن

31- من 1 إلى 14 بطاقة تعطي مثلا واحد لتمثيل مؤسسته بمجلس الفرع .

32- مقتطف من المقرر التنظيمي المرفوع للمؤتمر الثالث للكونفدرالية .

الإضرابات ، وهضم "بروتوكول 1 غشت 1996 (33).

فرغم أن التصريح المشترك لفاتح غشت قد جسد المقدمة الفعلية لمناخ التوافق الذي سيطبع المرحلة المؤدية إلى تشكيل حكومة التناوب التوافقي، فإن العلاقة بين قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وحكومة عبد الرحمان اليوسفي كانت متوترة في كثير من الأحيان، فتصاعدت حدة الإحتجاجات والإضرابات القطاعية، وكان التحفظ من التصريح الحكومي الأول لأنه في نظر المركزية النقابية يشكل وعودا ويفتقد إلى إجراءات عملية ، وإلى تشخيص دقيق للمشاكل وسبل حلها. وبذلك لم يعد يتضح من مواقف الكونفدرالية الغامضة، الفرق بين التأييد السياسي للتجربة ، ورسم خطوط التباعد بين النقابة والحزب ، وبدأت تظهر المواقف المتشددة للكونفدرالية تجاه العمل الحكومي (34) .

يمكن لنا من خلال ملاحظة المواقف الجديدة للكونفدرالية تجاه حكومة اليوسفي، أن نطرح عدة تساؤلات ونذكر من بينها :

أ- هل تعكس مواقف " الأموي " الغضب و لإحتجاج على عدم تعيين الأطر الاتحادية المقربة من النقابة في الحكومة ؟

33- مسارات النخب السياسية بالمغرب – دراسة في النخبة والإنتخابات والنقابة – مرجع سابق – ص : 149 وما بعدها .

34- جمال هاشم : الحركة النقابية المغربية مرجع سابق – ص : 57 وما بعدها.

ب- ألا يمكن اعتبار مواقف الكونفدرالية في نهاية التحليل ، مواقف الجناح الإتحادي الرافض لقبول الحزب قيادة التجربة الحكومية، وأن هذا الخلاف هو ما سيؤدي إلى التوتر بين الكونفدراليين حسب موقفهم من حكومة اليوسفي ؟

ج- هل يمكن أن نفهم من خلال الصراعات داخل النقابة الوطنية للتعليم الأسباب الحقيقية التي أدت ببعض التيارات إلى مقاطعة المؤتمر السادس للإتحاد الإشتراكي وانشقاق الأموي، وبالتالي تأسيسه لحزب " المؤتمر الوطني الإتحادي " ؟

د- هل حاولت الكونفدرالية ضمان علاقتها بأعضائها، وعكست غضبهم وتذمرهم من الأوضاع المتردية ، أم أن الحسابات السياسية كانت ثانوية وراء المطالب الإجتماعية والإقتصادية ؟ (35).

إن التطور السياسي الذي سيعرفه حزب الإتحاد الإشتراكي ، انطلاقا من قبوله المشاركة في حكومة التناوب التوافقي – وما سيترتب عن هذه المشاركة من تفاعلات وصراعات ، سواء داخل الحزب ، أو في علاقته بالكونفدرالية – ومرورا بانعكاسات المؤتمر السادس للحزب ، سيؤدي هذا التطور إلى تغيير المسار السياسي والنقابي للكونفدرالية.

35- نفس المرجع السابق – ص : 58

ما كان للإتحاد الإشتراكي أن يحتل المرتبة التي يوجد عليها اليوم بدون حضور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هذه الأخيرة التي كان الحزب يستعملها كوسيلة للضغط على السلطة السياسية. ولكن مع مرور الوقت ، بدأت النزاعات تطفو إلى السطح ، لتفسح المجال أمام واقع سياسي ونقابي جديد.

فرغم ما كتب عن المؤتمر الرابع للكونفدرالية " بالعيون " ، وما ترتب عليه من انتقادات بسبب غياب الأموي عن أشغال المؤتمر(36) ، أو ما كتب أيضا عن مخلفات المؤتمر السادس للإتحاد الإشتراكي ، وما خلفه من ردود الفعل حول انسحاب "جناح الأموي" من المؤتمر ، فلم يكن كل ذلك إلا تحصيل حاصل (37) .

إن المتتبع للشأن النقابي في المغرب ، سيلاحظ مدى أهمية النقابة الوطنية في المغرب ، بحكم المكانة التي يحتلها قطاع التعليم ضمن الوظيفة العمومية. فهذه النقابة تعتبر بحق العمود الفقري للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

36- انعقد مؤتمر الكونفدرالية " بالعيون" قبل أقل من أسبوعين من المؤتمر السادس للإتحاد الإشتراكي.
وأثناء هذا المؤتمر لم ينتخب المكتب التنفيذي للكونفدرالية الشيء الذي تم بعد مؤتمر الإتحاد الإشتراكي.
فقد شهدت أجواء المؤتمر احتجاجات من طرف فئات متعددة من أبناء المناطق بسبب عبارات الأموي في خطابه " القبائل الرعوية " . وقد تطرقت جريدة الصباح ليوم 16 /2001/03 لكل تفاصيل هذه المسألة.

37- خلال انعقاد المؤتمر السادس للإتحاد الإشتراكي ، كانت المشاكل بينه وبين الكونفدرالية - الأموي – قد بلغت ذروتها، أما انسحاب الأموي ونائبه عبد المجيد بوزوبع وآخرون << الجناح النقابي >> فلم يكن إلا نتيجة حتمية لتلك المشاكل السابقة للمؤتمر.

فقد تم اختيار النقابة الوطنية للتعليم من بين العوامل المغيرة للحقل السياسي المغربي ، نظرا لما عرفه ويعرفه قطاع التعليم من تطور وتغير مسترسل عبر مختلف مراحله التاريخية حتى الآن. فإذا كانت العلاقة بين " الأموي " والنقابة الوطنية للتعليم قد بدأت تتوتر منذ المؤتمر الوطني السابع لهذه النقابة "سنة 1995" ومرورا ببروتوكول غشت 1996 الموقع بين الحكومة والنقابات ، فإن حجم هذه النقابة وقوتها باعتبارها المؤسس الفعلي للكونفدرالية الديموقراطية للشغل، أفشل كل مخططات الإحتواء التي مارسها "الأموي " عبر أتباعه داخل المكتب الوطني وعبر محاولات التدخل المباشر في قضايا نقابة التعليم. وبذلك يتعذر على الزعيم النقابي للكونفدرالية إسقاط سيناريو قطاع الفوسفاط (38) على قطاع التعليم نظرا لحجمه ومستوى الوعي لدى مناضليه.

فمنذ صدور ظهير 30 شتنبر 1976 المنظم للجماعات المحلية وهيئاتها بدأت الدولة تنهج سياسة اللامركزية "الإدارية " وبالتالي اعتماد سياسة الجهوية مع تقنينها دستوريا - دستور 1996 - .

38- نظرا للخلافات التي ظهرت بين الكونفدرالية والنقابة الوطنية للفوسفاط قرر الأموي في 2 دجنبر 1998 خلال اجتماع المكتب التنفيذي، " توقيف" الحسين الكافوني " ، وراسل أعضاء اللجنة الإدارية بضرورة إلغاء اجتماع 6 دجنبر من نفس السنة غير أن أعضاء اللجنة الإدارية تشبثوا بذلك التاريخ لعقد الاجتماع.

فهذه المعطيات الجديدة في الحياة السياسية المغربية، لم تؤثر على ما يبدو على توجهات المركزيات النقابية وبالخصوص الكونفدرالية الديموقراطية للشغل نمـوذج هذا البحث المتواضع ، وظلت الكونفدرالية تسير وفق النهج الذي سار عليه الإتحاد المغربي للشغل . " وخير مثال على هذا النهج الذي اعتمدته الكونفدرالية هو ما كان يسمى بالإتحاد الجهوي للدار البيضاء ، والذي تم تعيينه منذ بداية الثمانينات - دون جمع عام أو انتخاب - وما يثير الإنتباه ، أنه تم تجديد هذا الإتحاد أواخر سنة 2000 خارج أي إطار قانوني ، فإذا كان الاتحاد الجهوي يضم الاتحادات المحلية للمنطقة التي يمثلها ، فإن المكتب التنفيذي للكونفدرالية رفض إنشاء اتحادات محلية في كل عمالات الدار البيضاء – بحيث لايتحكم في كل العمالات – وقام بما هو أسهل وهو " تطعيم الاتحاد " الجهوي " السابق المعين من طرف الأموي وأتباعه والحساسيات المساندة له . (39)

وهكذا وفي الوقت الذي تتجه فيه البلاد نحو إقرار سياسة الجهوية واللامركزية والتنازل عن مركزة الصلاحيات والقرارات فإن النقابات لازالت محتفظة بنموذج النقابات " الستالينية " المتحكمة في كل الأمور . (40)

39- جمال هاشم : الحركة النقابية المغربية –مرجع سابق – ص : 62

40- نفس المرجع السابق – نفس الصفحة .

هذه إذن بعض من العوامل السياسية المحلية المساهمة في تغيير المناخ السياسي المغربي ، والتي أثرت في المسار النقابي للكونفدرالية .

فما هي المعطيات السياسية الخارجية والدولية التي ساهمت في هذا التغيير ؟

المطلب الثاني : المعطيات السياسية الخارجية :

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين ، لم تعد النقابات تؤطرها الاختلافات الفكرية والإيديولوجية ، فانهار بذلك المعسكر النقابي الذي كانت توجهه موسكو والدول الاشتراكية " الاتحاد العالمي للنقابات " ، كما طور " الاتحاد الدولي للنقابات الحرة " C.I.S.L " نفسه وهياكله ، ليواكب التحولات الدولية الجديدة وينفتح على الاتجاهات النقابية المختلفة . فبعد " تحرير " النقابات الدولية من الاستقطاب الإيديولوجي ومن حروب المعسكرات ، انغمرت في بناء الثقافة النقابية الجديدة التي أصبح مطروحا عليها أن تحضر نفسها لمواجهة تحديات العولمة وانعكاساتها على عامل الشغل في مختلف البلدان والقارات .

فهذا التحول النقابي على المستوى الدولي الممتد من مرحلة الاستقطاب الإيديولوجي ، إلى مرحلة القطبية الواحدة ، فضلاً عن التحولات الإقتصادية الجديدة، أدى إلى تراجع دور النقابات ، وتقلصت الإنخراطات ، وألغيت في العديد من العواصم والبلدان تظاهرات فاتح ماي ومسيراتها الضخمة .

وقد بدأ يفرض هذا كله على الحركة النقابية اليوم ، أن تجدد نفسها وأن تنتقل من مرحلة الخطاب الإيديولوجي إلى مرحلة الخطاب التضامني في إطار الشراكة ، وبناء نوع من التصالح بين العمال والرأسمال على أسس ومقومات جديدة ، لدعم الاستثمار وتقوية المكتسبات وبناء نوع من الشراكة لمواجهة تحديات العولمة .

فالنقابات تواجهها اليوم مسألة التحديث ، وعوض أن تسيس الأشياء يتوجب عليها نهج العقلنة في الانكباب على المصالح الحقيقية للطبقة العاملة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما يستقطب بقوة الشغيلة لكي تنخرط الانخراط الفعلي في النقابات ، لأن النقابة اليوم لا تقاس بحجم الشعارات ، ولكن بحجم عدد الانخراطات وبمنهجية العمل والتأطير والتكوين للعمال والعاملات . (41)

لقد أشار السوسيولوجي الإنجليزي " ريشار هوكار " "RICHARD Hoggart" في مؤلفه : " ثقافة الفقير" " La culture du pauvre " إلى أن أغلبية المجموعات الإجتماعية تعتمد أساسا في علاقاتها على سلطتها في الإقصاء (42) ، وهذا يعني أن هناك إحساس دائم بالتمييز بيـن ما يصطلح عليه "هوكـار بـ : "هم " و " نحن" "EUX " et " Nous" فهذه الملاحـظة من الوجهة السوسيولوجية

41- النقابة كشريك تنموي : الاتحاد الاشتراكي الأسبوعي – 28 أبريل . 8 ماي 2002 العدد : 03

42- la question syndicale – par : Pierre ROSANVALON 1999. P. 151
Hachette Littératures – Décembre 1998 – France.

ساهمت بشكل عام في تكوين الهوية الجماعية ، وساهمت بالخصوص في توضيح تاريخ الحركة العمالية .

إن عالم العمال قد اكتسب هويته انطلاقا من إحساس بالرفض مع ملاحظة انقسام اجتماعي بين " هم " و " نحن " "EUX " et "Nous" . (43)

إن تحديات العولمة وما صاحبها من تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية ، فسحت المجال أمام تكتلات دولية وإقليمية ، تسعى مجتمعة في بناء مجتمع لا مجال فيه للشعارات الإيديولوجية المتهالكة .

وفي هذا السياق أصبحت الحركة النقابية المغربية بما في ذلك الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، تواجه أسئلة تتعلق بمدى اتساع سوق الشغل وطبيعة الشغيلة الحالية ، ووصول أنماط إنتاجية جديدة ، لم يعد معها العالم صناعة يدوية تفتخر بها سواعد " البروليتاريا" بل أصبح العالم اليوم في رأس العامل ، أو على شاشته المعلوماتية . فالنقابي أصبح اليوم معنيا أيضا بخلق الثروة والمشاركة في تدبيرها ، سواء بسبب العولمة الزاحفة ،أو بفعل تكريس استقلالية القرار الوطني المعرضة للاهتزاز في حال ضعف الاقتصاد واهترأت المقاولات وانسحبت أمام المنافسة. (44)

43- نفس المرجع السابق نفس الصفحة

44- أي دور للنقابة اليوم ؟ الاتحاد الأسبوعي – مرجع سابق

فقد تطرقت بعض الكتابات إلى موضوع جهوية الفعل النقابي ، وإدماج النقابة في الإقتصاد خاصة بين الدول المنتمية لنفس المنطقة كدول حوض البحر الأبيض المتوسط . وبالفعل ، فخلال لقاء عقد في أبريل 1999 " بشتوتغارت " بألمانيا ، حول موضوع " التنمية الاقتصادية ، العلاقات الصناعية ودور النقابات " هذا اللقاء الذي جاء موازيا للمناظرة الوزارية << برشلونة 3 >> على هامش اللقاء السالق الذكر ، فقد أكد المشاركون على " تقوية وبناء التعاون النقابي الأورو متوسطي Euroméd " على قاعدة " مضمون إعلان برشلونة " معبرين عن انشغالهم من " غياب البعد الاجتماعي.... وغياب المشاركة الحقيقية للنقابات على جميع المستويات " وأكدوا أنه << يجب على الحركة النقابية أن تتجند حول هذه الشراكة من أجل تمثيل أفضل لمصالح العمال>> وقد شجب المشاركون بالمناسبة << إعادة الهيكلة الفجائية ، وعمليات الخوصصة المتوحشة **privatisations sauvages** التي لا يترتب عليها فرص التشغيل >> كما طالبوا بالدمقرطة واحترام حقوق الانسان دون المطالبة بالحريات والتعددية النقابية . كما عبرو عن تخوفهم من " خلق مناطق للتبادل الحر " Z .L.E " **Zone de libre échange** وكذلك " اعتماد اقتصاد السوق، " فهذا سيؤدي في نظرهم إلى عدم التوازن الإجتماعي وتعطيل النمو الديموقراطي الذي يعتبر من الأولويات". (45)

45- Annie Fouquet et Autres = le syndicalisme dans la mondialisation

Les Editions ouvrières – Paris – 2000-P.106

ومن بين الأشياء التي تشد الإنتباه فيما يخص الحركة النقابية على العموم ، هو إشكالية ضعف التنقيب ، ومن أكثر الدول الأوربية ضعفا في هذا المجال هي فرنسا ، وبحكم كون هذه الأخيرة هي الأقرب للمغرب من حيث العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والسياسية.... ، فسيتم التركيز عليها في تحليل مسألة الأزمة النقابية التي أصبحت ظاهرة عالمية ، ومدى انعكاسها على الحركة النقابية المغربية عامة والكونفدرالية الديموقراطية للشغل على وجه الخصوص .

تشكل الحركة النقابية الفرنسية حاليا موضوع مقاربتين متناقضتين ، فهي متهمة من جهة من طرف المفكرين والسوسيولوجيين بكونها مشبعة ومتأثرة بالتيار الليبرالي ، الشيء الذي جعل منها إطارا قويا استفاد من عدة امتيازات استغلها في الحد من التحول الاجتماعي ، ومن جهة أخرى ، فإن هذه الحركة النقابية عرفت تراجعا واضحا ، لأنها لاتمثل إلا مصالحها التنظيمية وليس مصالح المجتمع بأكمله.

فالتحليلان معا ، يرسمان صورة الأزمة الغير المعلنة التي أضحت تعاني منها المنظمة النقابية (46). ويمكن الاستشهاد ببعض الأرقام لتأكيد هذه الوضعية الجديدة للحركة النقابية ، بحيث تنفرد فرنسا من بين غالبية الدول الأوروبية باحتلالها النسب الأكثر ضعفا من حيث التمثيلية النقابية مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي ،

46- Dominique LABBE et Stéphane COURTOIS :
Regards sur la crise du syndicalisme.- collection logiques sociales – l'Armattan 2001- Paris – France.

وبالخصوص خلال العشر سنوات الأخيرة ، هذا بالإضافة إلى تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات المهنية على غرار تراجع تمثيلية المنظمات النقابية الرئيسية .

وفيما يلي جدول يتضمن نسب التنقيب لإثنا عشرة دولة (12) للاتحاد الأوروبي خلال سنة 1995 ، ونسب التحول ما بين عام 1985 –1995 . (47)

الدولـــة	النسبة المئـــوية للـــتـــنـــقـــب مـــن مجموع المأجورين	نسبة التحول ما بين سنتي: 1995 - 1985
السويد	91,1	+8,7
الدانمارك	80,1	+2,3
فينلاندا	79,3	+16,1
إيطاليا	44,1	-7,4
النمسا	41,2	-19,2
ابريطانيا	32,9	-27,7
ألمانيا	28,9	-17 6
هولاندا	25,6	-1,1
البرتغال	25,6	-50,2
اليونان	24,3	-33,8
إسبانيا	18,6	-62,1
فرنسا	9,1	-37,2

و نجد كذلك أن نسبة التنقب بفرنسا أقل من مثيلتها بالولايات المتحدة الأمريكية (14,2%) و كندا (37,4%) و اليابان (24%).

47- Source : Bureau international du travail, cité par Lucas Delattre , " la représentation syndicale diminue partout dans le monde " 6 novembre 1997.

إن السياسي و الدولة يشعران اليوم بنوع من الإستفزاز من طرف المنظمات النقابية، و في نفس الوقت، تتخوف هذه الأخيرة من تدويل و تسييس الجانب الإجتماعي. ونتساءل إذا ، هل ستفقد المنظمات النقابية هذه الخاصيات التي تتميز بها حاليا؟

فالمنظمات النقابية بتمظهرها المتميز بالضعف، تخضع أيضا للإنشقاقات و التقسيمات المتتالية و تتردد بين رفض الإندماج السياسي و صعود الحركات الإصلاحية النقابية. وفي سياق موضوع المنظمات النقابية، و من أجل دراسة حالتها، فقد انعقدت المناظرة السنوية" لمجموعة الدراسة و الملاحظة للديموقراطية"

Groupe d'étude et d'observation de la démocratie- GEODE-

(Université Parix X Nanterre- CNRS) هذه المناظرة المنظمة بتعاون واسع مع " مركز الأبحاث للسياسية و الإدارة و المجال الترابي في يونيو 1999 :.

(Centre de recherche sur la politique, l'Administration et le territoire - CRAT-) (Institut d'Etudes politiques de Grenoble)

وقد توصل الباحثون إلى خلاصات مفادها أن أسباب تراجع الحركة النقابية يتقاسمها الجميع، و الأحداث التي عاشتها هذه الأخيرة تؤكد ذلك. فإذا كانت المنظمات النقابية تعاني من صعوبات عديدة في أوربا كلها، فإن فرنسا تبقى الدولة الأكثر ضعفا من حيث التمثيلية النقابية.

فهذا التراجع النقابي عرفته فرنسا منذ أكثر من 20 سنة، و نجد اليوم أن أقل من أجير واحد على عشرة ينخرط في منظمة نقابية مقابل الربع تقريبا قبل 25 سنة الماضية. (48)

من خلال هذه المعطيات إذن تبرز لدينا فكرة أن العوامل الخارجية قد تكون أكثر تأثيرا على واقع النقابات من العوامل الداخلية أو الوطنية، إلا أن هذه العوامل الخارجية في المجال النقابي تبقى متداخلة فيما بينها و يختلف تأثيرها من دولة لأخرى حسب تماسك مؤسساتها و مستوى دمقرطتها وصلابة اقتصادها.

48-Regards sur la crise du syndicalisme

مرجع سابق ص : 14 وما بعدها

المبحث الثاني :إشكالية الزعامة النقابية ومهام البديل النقابي :

لقد انتقلت عدوى الصراعات من الأحزاب السياسية إلى النقابات ، فأصبحت الخطابات التي تثار أثناء مؤتمرات الأحزاب السياسية في السنوات الماضية مثل : الإنشقاق ، البيروقراطية ، تراكم الأزمنة التنظيمية ، إنحرافات القيادة ، تمرد القواعد.... إلخ ، أصبحت تتداول داخل التنظيمات النقابية ، وخاصة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، فغدت بذلك أزمة الاتحاد الاشتراكي تنتقل إلى نقابته .

وفي هذا السياق ، دعت النقابات المنضوية في إطار الكونفدرالية الديموقراطية للشغل " النقابة الوطنية للتعليم – الصحة – الفوسفاط ..." إلى تأسيس إطار نقابي جديد ، وهو ما عكس حركات التمرد النقابي أو ما يمكن تسميته بـ " تهافت النقابيين" (49) .

لقد غيرت الصراعات والإنقسامات ، وحضور الحزبي في عمل النقابي مسار المؤسسات النقابية لتبتعد عن المجتمع وهمومه ، مما قاد إلى غياب الجلسات العرفية الحوارية مع الحكومة ، وتضاربت مواعيد الإعلان عن الإضرابات وانتقلت احتفالات فاتح ماي من الإجتماعي إلى السياسي ، ومن المطالب العمالية ، إلى حل

49- " وجهة نظر " العدد : 18 – خريف 2003 –

الصراعات الإجتماعية الداخلية للنقابات نفسها ، مقابل سكوت مطبق عما هو أهم كمدونة الشغل المرتقبة . (50)

حسب أدبيات الكونفدرالية الديموقراطية للشغل منذ تأسيسها عام 1978 ، كانت المهمة الملقاة عليها آنذاك هي : مواجهة " الرأسمالية الإمبريالية " وحليفتها "الرأسمالية المحلية " لفرض علاقات اجتماعية تضمن حدا أدنى من العدالة الاجتماعية من جهة ، ومواجهة المخزن الحامي لمصالح هذه الأخيرة عبر فرض علاقات سياسية قائمة على الديموقراطية والمشاركة الشعبية من جهة أخرى ، ولكن بالنظر إلى طبيعة الصراع القائم بين الفرقاء السياسيين و الإجتماعيين ، فما كان سائدا بالخصوص آنذاك هو ثقافة تنظيمية تستوحي عناصرها من مصدرين مختلفين: (النموذج اللينيني) القائم على المركزية الديموقراطية ، و(النموذج التقليدي والسلفي) القائم على تعظيم القائد والتبعية له ، أو (نموذج الشيخ والمريد) ، كما حلله الباحث " عبد الله حمودي " ، أي أن ما كان مغيبا بالأساس في هذه الثقافة التنظيمية هو ثقافة الإختلاف والحرية الفردية وأهمية الديموقراطية الداخلية في التنظيمات الحزبية أو النقابية أو غيرها . ولربما كان من الأسباب الأساسية التي أبقت على واقع يكون فيه صوت الزعيم هو الذي يعلو ولا يعلى عليه ، بالإضافة إلى انتشار ثقافة الإقصاء

50- نفس المرجع السابق

على كل مستويات الهرم التنظيمي للنقابة ، وما صعود نجم الزعماء النقابيين في المغرب على رأس المركزيات النقابية ولمدة طويلة ، إلا نتيجة لهذه الثقافة التنظيمية السالفة الذكر . (51)

المطلب الأول : إشكالية الزعامة النقابية

إن من بين المشاكل التي تعانيها المركزيات النقابية في المغرب ، إن لم تكن أخطرها مشكل تضخم الزعامة النقابية ، وما يترتب عن ذلك من غياب الديموقراطية الداخلية للتنظيم النقابي وغياب الشفافية في اتخاذ القرارات ، وانتشار ثقافة الإقصاء عوض ثقافة الحوار والإختلاف .

فهناك عدة دراسات تناولت بالتحليل موضوع الزعامة النقابية في ارتباطها بالعوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ونظرا لأهمية الجانب النظري في هذا الباب سيتم اعتماد بعض النظريات التي تطرقت لإشكالية الزعامة النقابية ، في ارتباطها بمفهوم الديموقراطية : هناك نظرية " دافيد ج. مور" "David .G. MOORE " التي تستند للتنظيم النقابي إستنادا أساسيا إلى مفهوم ديموقراطية، فهو ينظر إلى الحقيقة الرئيسية في أي تنظيم ديموقراطي على أساس سلطة الشعب . كما تستند أهمية التنظيم النقابي على سلطة الأعضاء . فالنقابة توجد من أجل الأعضاء وليس

51- جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 2 أبريل 2003 – العدد : 7174
مقالة تحت عنوان : لماذا بديل نقابي جديد ؟

الأعضاء من أجل النقابات ، ويفترض "مور" أن مسؤولية الأعضاء نحو النقابات هو شيء مقرر طبيعي ، غير أن ممارسة المسؤولية فيها تختلف باختلاف تقدير كل فرد من الأعضاء . وهو يفترض أن العضو النقابي له اهتمامات بالتنظيم من خلال دور يمارس فيه نشاطه ، وهذه الأنشطة هي التي تشكل أحد عوامل بقاء النقابات لتحقيق أهدافها .

وينظر " مور" إلى أعضاء النقابات على أنهم يشكلون من الناحية النظرية قوة تتساوى فيما بينهم ، طالما أنهم جميعا جاءوا عن طريق الإقتراع الحر ، ولذلك فإن الخدمات التي تقوم بها النقابة يجب أن توزع على جميع الأعضاء بطريقة عادلة بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة أو المهنة .

وينظر أيضا إلى موقف القيادات النقابية في إطار الديموقراطية على أنه غالبا ما يكون غير مستقر نتيجة للدورات الإنتخابية القصيرة . ومع ذلك فان العضو المنتخب لابد وأن تكون لديه القدرة على معالجة المشاكل والقضايا الخاصة بالعمال في إطار القوانين ، والأكثر من ذلك أن القرارات ذات الطابع الرئيسي مثل الدعوى إلى الإضرابات يجب أن يتم تقريرها بصورة نهائية من الأعضاء أنفسهم ، بغض النظر عن توصيات القيادات النقابية . (52)

52- السيد حنفي عوض : علم الاجتماع العمل الصناعي : مرجع سابق ص 182 وما بعدها

وهناك أيضا نظرية " روبرتوميشيل " Roberto Michels " التي تقوم أساسا على افتراض تكوين قلة ممتازة تلازم كـل أشكال التنظيم الاجتمـاعي ، ولقد أولى " ميشيل " في نظرينه أهمية خاصة للقائد أو الزعيم الذي حصل على السلطة ثم يلجأ في النهاية إلى نسب التنظيم له وربطه به . وللمزيد من التوضيح لهذه الفكرة يمكن استحضار منظور " دروكر " Drucker " الذي عبر بوضوح أكثر عن خصائص القائد أو الزعيم النقابي الذي يصل إلى مركز السلطة فيذهب إلى أن الزعيم النقابي الذي يصل إلى مركز السلطة يبدأ للتنكر لأفكاره التي كانت تتسق وفق رغبات الأعضاء وحاجاتهم في مرحلة الحصول على العضوية النقابية أو الصراع مع غيره على الزعامة .

وفي ارتباط قضية القائد النقابي بأهدافه الشخصية كتب " أندرسون " "Anderson" مستعرضا أفكار " رايت ميلز " " Wright Mills " عن النخبة الجديدة التي أطلقها على زعماء القيادة البيروقراطية للنقابات الأمريكية في أوائل الخمسينات ويصفها " مليز " بقوله : "أنهم الرجال الجدد الذين يملكون قوة استراتيجية في أيديهم ، فهم يقودون التنظيمات الوحيدة القادرة على وقف التيارات نحو الحروب ، وتدهور الأسواق ، إنهم النخبة الوطنية التي يمكن أن تقرر أبعاد أهدافها مع الشركات في إطار المصالح القومية ". ولقد حاول " أندرسون " أن يكشف عن هذه الحقيقة التي صورها " ميلز " من خلال الواقع الحالي لزعماء

النقابات الأمريكية ، فوصل إلى نتيجة مؤداها أن هؤلاء يحصلون من مكانتهم في التنظيم على مميزات مالية خاصة. كما أن إيديولوجيتهم أصبحت تتسق إلى حد كبير مع إيديولوجية الشركات أو الحكومات ، حتى افتقدوا استقلالهم ، ومن تم تحولوا إلى تابعين للشركات يقيمون معهم علاقات أمن وسلام . (53)

المطلب الثاني : البديل النقابي والمهام الجديدة :

إذا كان من المهام التقليدية لكل إطار نقابي هو الدفاع عن مصالح فئات الشغيلة التي تنتمي إليه ، فإنه من الطبيعي أن يتم النظر في البداية إلى نوعية الشركاء أو الخصوم التي تدخل مع هذه الفئات في علاقات شغل ، سواء داخل وحدة صناعية أو اقتصادية أو إدارية ، وتحديد طبيعة المصالح التي تناضل هذه الشغيلة وتنتظم نقابيا من أجلها .

وفي هذا الإطار ، فإنه إذا كانت هذه الوحدات الإقتصادية والإدارية محدودة الامتداد في المراحل السابقة ، ولا يتجاوز أفقها في الغالب المستورد المحلي، فإنه في ظل العولمة الحالية أصبح الفضاء الذي تشتغل فيه ، هو كل الفضاء العالمي ، بحيث لم يبق هناك ما يمكن أن نسميه بالسوق الوطنية ، إذ كل الحدود هي الآن

53- نفس المرجع السابق : ص 192 وما بعدها .

مخترقة ولم يعد بالإمكان الحديث عن سياسة حكومية مستقلة ، مادام أن أهم آليات الضبط الإقتصادي والمالي هي الآن خارجة من أيدي الحكومات . (54)

إن الشغيلة لم تعد تجد في مواجهتها بالضرورة رئيس المصنع أو مسير الوحدة الإقتصادية أو حتى المسؤول الحكومي ، والإكراهات التي تواجهها ليست في الغالب من مستوى محلي ، بل هي الآن في جلها إكراهات عالمية ، تقع تحت وطأتها الشغيلة كما المسؤول الحكومي أو مسؤول الوحدة الإقتصادية نفسه ، وأحيانا تشترك كل هذه الأطراف في المعاناة من وطء نفس الإكراهات . لهذا فإن تحولا جذريا قد حدث في النظر إلى علاقات الشغل ، بحيث لم يعد الأساسي ، هو الخيرات المنتجة ، بل أصبح هو كيفية إنتاج هذه الخيرات نفسها قبل التفكير في توزيعها ، ومن هنا تلاقت في كثير الأحيان مصلحة الشغيل مع مصلحة مشغله ، وصار من المفترض أن تعمل كل الأطراف بشكل منسق ومتوافق عليه فيما يعرف مثلا بالإتفاقيات الجماعية ، للحفاظ أولا على تواجد الوحدة الإقتصادية التي تجمعهم ، وتدعيم قدرتها التنافسية في السوق العالمية .

لهذا السبب ، فإن الثقافة النقابية الجديدة التي يجب أن توجه البديل النقابي : لابد وأن تأخذ بعين الإعتبار واقع أن المصلحة العامة بالنسبة لجميع الأطراف ، إنها

54- لماذا بديل نقابي جديد : الإتحاد الإشتراكي ، مرجع سابق.

أصبحت تقتضي أولا تدعيم اقتصاد البلاد ، وتطوير القدرات التنافسية المقاولة في مواجهة الإكراهات الخارجية أولا ، ثم البحث عن الأشكال الملائمة للتفاوض حول كيفية الإستفادة من الثمار المحققة بعد ذلك .

إن مهام النقابة الجديدة أو- البديل النقابي - ليس هو مواجهة الرأسمال كيفما كان نوعه ، أو الوقوف في وجه الإرادة بغض النظر عن سيرها أو الطريقة التي تسير بها ، بل أن الخصم الرئيسي الذي أصبح على النقابة أن تحاربه هو كل أشكال التبذير والتدبير اللاعقلاني للموارد الموجودة التي تعيق تأهيل اقتصاد البلاد ، وأن تناضل ضد كل أشكال الإقتصاد الريعي ومظاهر الفساد البروقراطية داخل الوحدات الإقتصادية والإدارات ،على أن تطالب في نفس الوقت بأن يتحمل الجميع وبشكل متساو نتائج الإكراهات الخارجية ، إيجابية كانت أو سلبية .

وبعبارة أخرى ، أن تتحول النقابة الجديدة إلى قوة إقتراحية لاصدامية ، وقوة تفاوضية ضاغطة لا قوة تناحرية (54) .

فبالنسبة للحياة الداخلية للنقابات في المغرب ، تزخر كل أدبيات تلك النقابات ، كيفما كان موقعها في خريطة الصراع، بانتقادات لأدائها ، ولتراجع عدد المنخرطين فيها، ولعل العنصر القوي في هذه الدينامية المضادة الإنتكاسية والنكوصية ، ناجمة

54- نفس المرجع السابق .

عن عناصر الوهن في الإقتصاد ، والتي أدت إلى تفكيك النسيج الإجتماعي أو لعلها أهم عنصر في هذا التراجع .

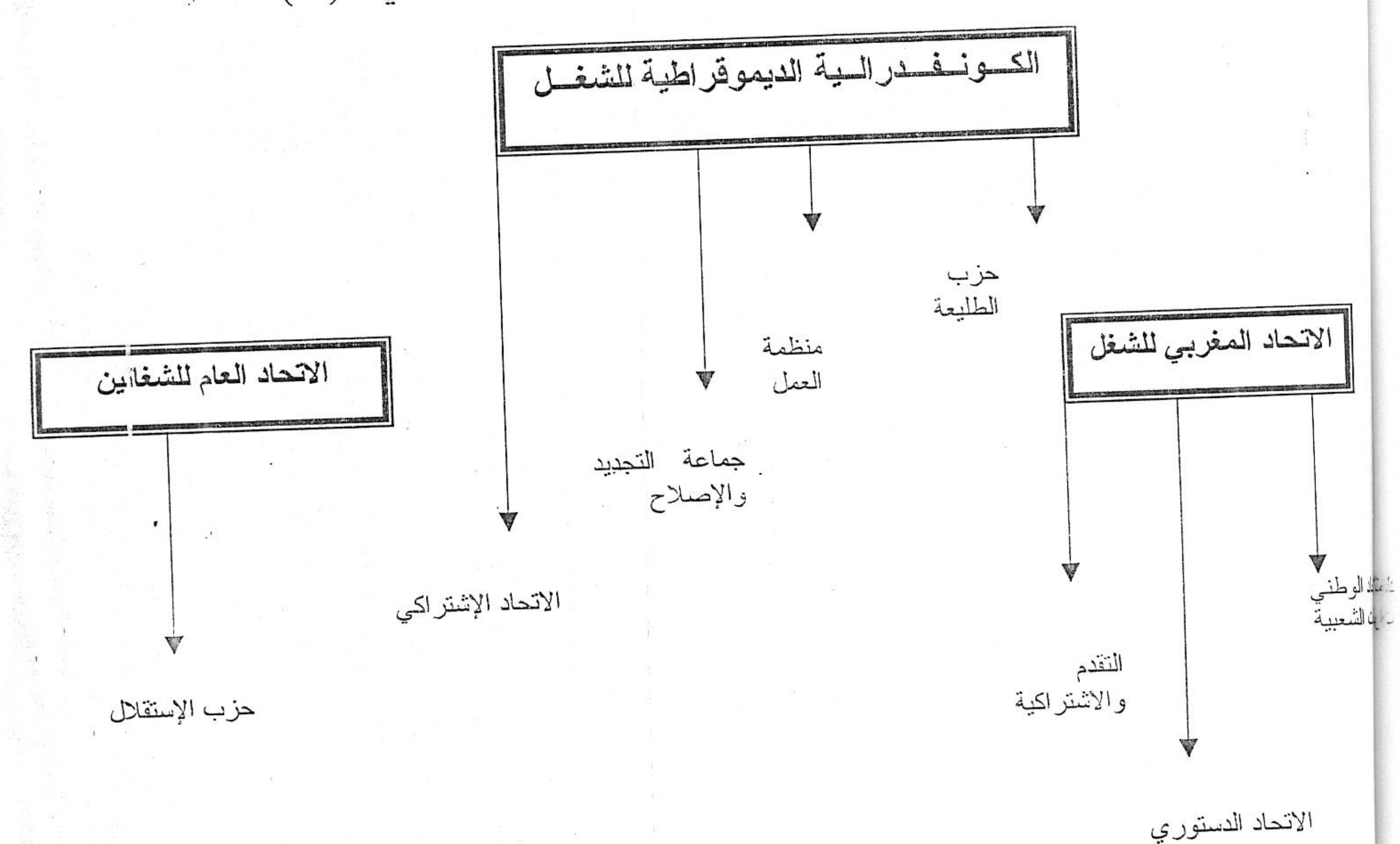
هذا بالإضافة إلى عامل البرقرطة المتسارعة لعمل النقابات ، وعدم تجدد النخب واعتماد آليات هجينة في التدبير.

إن أهم مرتكز ترتكز عليه "النقابة الجديدة"، هو احترام خصوصية حقل الممارسة النقابية، و عدم التعامل مع النقابات كمجرد ملاحق للحـزب، لا سلـطة لها على قراراتها. فإذا كانت المرحلة السابقة قد تميزت بهيمنة الحزبي على النقابي نظرا لطبيعة المرحلة و طبيعة الصراع ، فإن تطور الاوضاع السياسية و تراكم التجربة النقابية فرض على الجميع الدعوة الى " فك الارتباط" بين الحزب و النقابة خدمة لهما معا. (55)

فإذا كان العمل النقابي مرتبط بقوة بالعمل السياسي في المغرب ، باعتبار أن كل الأحزاب مهما كانت تمثيليتها و حجمها ، حريصة على أن تكون لها نقابة تابعة لها و تأتمر بأمرها ، فقد انعكس ذلك على الانخراط السياسي ، و لتلخيص العلاقـات

55- أي دور للنقابة اليوم؟ الاتحاد الأسبوعي – مرجع سابق.

الموجودة بين النقابات و الأحزاب يمكن الاستشهاد بالجدول التالي : (56)



إن الموظفين العاملين في القطاع العمومي ، التعليم ، الصحة ، البريد...الخ يشكلون الأغلبية الساحقة من مناضلي الأحزاب المغربية ، لأنهم يتمكنون من ممارسة العمل النقابي دون تدخل السلطات ، على عكس ما هو موجود في القطاع الخاص ، حيث يحرص أرباب العمل على إبعاد النقابة عن العمال و المستخدمين بكل السبل. و هكذا يقود النضال النقابي لموظفي الدولة و العمال التابعين للشركات العمومية إلى معانقة هؤلاء للعمل الحزبي، و من الواضح أن هذه الصورة لا

56 - طرأت تغييرات على مستوى بعض العلاقات الحزبية النقابية ، لكن يبدو أن ما يهمهم هو الفكرة و ليس نموذج الجدول في حد ذاته.

تنطبق على كل الأحزاب المغربية ، فهي صحيحة بالنسبة للأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية أو الأحزاب التي مارست المعارضة 1984-1992 ، أما الأحزاب الأخرى ، فهي لا تتوفر على قاعدة بمعنى الكلمة ، بالرغم من التوزيع المحدود لبعض أعضائها على بعض الفروع و الجهات دون العمل على توسيع قاعدة الحزب. (57)

57- حسن قرنفل : المجتمع المدني و النخبة السياسية – مرجع سابق : ص.206 و ما بعدها.

خاتمة :

وعلى كل فقد أصبح من التقليدي جدا أن تكتفي منظمة نقابية معينة ، و خاصة في المغرب، بالدور النقابي التقليدي كالمطالبة بالزيادة في الأجور ، أو تنفيذ الإضرابات المتتالية ، فقد أصبحت هذه المهمة متجاوزة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الثقافة النقابية الجديدة و التي ترتكز على الديموقراطية الداخلية للتنظيم النقابي بالدرجة الأولى. و لا يمكن الحديث عن ثقافة نقابية جديدة دون الحديث عن دمقرطة فعلية للممارسة النقابية ، و ذلك باعتماد منهج الحوار و الإيمان بسياسة الاختلاف ؛ و أن توضع مصلحة الشغيلة فوق رغبات و نزوات الزعماء النقابيين.

فقد أسست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عام 1978 و كانت حلما جميلا للطبقة العاملة آنذاك ، كانت قد أسست كبديل نقابي لتجربة الاتحاد المغربي للشغل الذي تعرض لعدة انتقادات منها البيروقراطية ،الانحراف تضخم الزعامة إلى غير ذلك من الانتقادات.

فها هي الكونفدرالية / البديل تتعرض على مستوى قيادتها إلى نفس الانتقادات تقريبا و إن اختلفت أسباب النزاع ، لتبقى بذلك العديد من الأسئلة مطروحة في انتظار الأجوبة ، هل أسباب النزاع بين الكونفدرالية الديموقراطية للشغل و الاتحاد الاشتراكي تعود إلى الأزمة الداخلية التي تسربت إلى جسم هذا الأخير لتتضح

معالمها خلال المؤتمر السادس للحزب و ما عرفه من توترات و انسحابات و تكتلات جزئية و لو أنها غير ظاهرة في الكثير من الأحيان ، أم تعود أسباب النزاع إلى تغير الشروط و الأدوات السياسية بفعل تأثير معطيات المحيط الدولي ، كالعولمة وإملاءات صندوق النقد الدولي وهيمنة سياسة القطب الواحد ؟

مما لا شك فيه أن تغير المشهد السياسي الوطني و الدولي أصبح يفرض على المنظمات النقابية الارتقاء بالأداء النقابي ، و يطرح عليها مهام جديدة كالتكوين المستمر المهني و العلمي لفائدة الأطر النقابية و انفتاحها على مستجدات العلوم الإنسانية و الفكر النقابي المعاصر.

و لعل غياب هذه العوامل المرتبطة بالتكوين في مجال الفعل النقابي ، هو الذي أدى إلى غياب إنتاج النخب من طرف المنظمات النقابية على غرار الأحزاب السياسية. فالنقابات تعتبر من أهم فعاليات المجتمع المدني بالمنظور السوسيولوجي ، إلا أن الدور الذي يجب أن تقوم به تلك النقابات يبقى محدودا بالمقارنة مع نشاط بعض الفعاليات الأخرى كجمعيات حقوق الإنسان مثلا؛ و إذا كانت الأحزاب السياسية المغربية في الفترات الأخيرة قد عرفت سلسلة من المشاكل و الأزمات الداخلية هددت الكثير منها بالانفجار أو الاختفاء في أكثر من مناسبة (58) ، فإن المنظمات النقابية عرفت و تعرف بدورها مشاكل داخلية عديدة لكن القاسم المشترك

58- المجتمع المدني و النخبة السياسية – مرجع سابق ص.225.

بين التنظيمين الحزبي و النقابي فيما يخص أسباب الأزمات ، يبقى من دون شك، الخلافات و الصراع حول الزعامة.

إن تحديات العالم المعاصر و سرعة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الإيديولوجية تقتضي بالضرورة أن يقوم كل تنظيم (59) بدوره المنوط به وفقا لشروط المرحلة أي مرحلة الانتقال الديموقراطي ، مع قدر من نكران للذات في التنازع و التدافع و الهرولة نحو كراسي الزعامة.

وأختم هذا البحث المتواضع بطرح السؤال التالي : إذا كانت الحركة النقابية قد ولدت من رحم الحركة الوطنية فهل صحيح أن الفيدرالية الديموقراطية للشغل - البديل النقابي - ولد من رحم الإنـتـقـال الديموقراطي؟ (60).

59- يعني الحزب السياسي و المنظمة النقابية

60- جاء في كلمة العدد من جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 7202 بتاريخ 30أبريل 2003

وبحروف بارزة مايلي : **ولدت الحركة النقابية من رحم الحركة الوطنية وتولد ف.د.ش. من رحم الانتقال الديمقراطي**

لائحة المراجع والمصادر

I - المراجع والمصادر بالعربية :

◄ الكتـــب :

1- السيد حنفي عوض : الحركات السياسية للطبقة العاملة – مكتبة وهبة – الطبعة الأولى : 1987 - القاهرة .

2- موسى عبود : دروس في القانون الإجتماعي – المركز الثقافي العربي – الطبعة الثانية – 1994

3- جمال هاشم : الحركة النقابية المغربية الأحلام المجهضة – - مطبعة النجاح الجديدة 2002 -

4- أحمد الدغرني : الكتل المجتمعية بالمغرب – الكتلة الديموقراطية نموذجا – الطبعة الأولى : 1995

5- السيد حنفي عوض : علم اجتماع العمل الصناعي – دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي الطبعة الأولى / 1989 – القاهرة .

6- ذ. يحي بوقنطار : سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية (REMALD) منشورات المملكة المغربية للإدارة المحلية والتنمية – الطبعة الأولى 2001- العدد 30.

7- محمد عابد الجابري : الأزمة بين الحزب والنقابة – المعركة من أجل الديموقراطية أم سياسة الخبز ؟

سلسلة مواقف : العدد 5 : الطبعة الأولى – يوليوز : 2002

8- عبد اللطيف المنوني :الحركة العمالية النقابية بالمغرب ، منشورات دار النشر المغربية: 1979 – الدار البيضاء .

9 - د. عبد اللطيف أكنوش : واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21- مكتبة بروقانس – البيضاء 1999.

10- وعي المجتمع بذاته – عن المجتمع المدني المغربي العربي :
تحت إشراف عبد الله حمودي – ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى (برنستون)- دار توبقال للنشر : الطبعة الأولى : 1998

11- أبحاث : مجلة العلوم الإجتماعية – محور العدد : عمال ونقابات " المغرب "
العدد : 13 السنة الرابعة : خريف 1986.

12- غريب محمد سيد أحمد : المدخل في دراسة الجماعات الإجتماعية الناشر :
دار المعرفة الجامعية الإسكندرية : 1979 .

13- حسن قرنفل : المجتمع المدني والنخبة السياسية – إقصاء أم تكامل : الناشر :
إفريقيا الشرق – لبنان – الطبعة : 2000.

14- عبد الحميد البجوقي : من الحركة الوطنية إلى الحركة الديموقراطية الإختيار الديموقراطي والإنتقال الجيلي في المغرب : منشورات البيادر المغربية –

15- محمد ضريف : الأحزاب السياسية المغربية : من سياق المواجهة إلى سياق التوافق.– منشورات المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي : 2001

16- ببير سلامة وآخرون : جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب – إفريقيا الشرق –
طبعة : 1992

17- حماني أقفلي : السلوك الإجتماعي والسياسي للنخبة المحلية .
- مركز طارق ابن زياد - الطبعة الأولى : أكتوبر 2002 .

18- الموساوي العجلاوي : من الإتحاد الوطني إلى الإتحاد الإشتراكي : 1959-1983
قراءة في السياق التاريخي للحزب من خلال مسار عبد الرحيم بوعبيد ومحمد الفقيه البصري – الطبعة الأولى : 2002 .

19- العمراني مولاي أحمد : اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي .
نشر البديع – مراكش – 2001.

20- عبد الحميد البجوقي : رأي آخر في الإنتقال الديموقراطي – مقاربة : مقارنة –
الناشر : دفاتر الشمال الطبعة الأولى : 1998.

21- الكونفدرالية الديموقراطية للشغل : صمود واستمرار – بيانات ونداءات ك.د.ش
الجزء الأول : 1978 –2000 الطبعة الأولى : فاتح ماي : 2000
تحت إشراف : محمد عطيف و آخرون.

II - المراجع والمصادر بالفرنسية :

1- *Annie FOUQUET* et Autres :

Le Syndicalisme dans la mondialisation

les éditions ouvrières - Paris –2000

2- ***Dominique LABBE*** et ***Stéphane COURTOIS*** :

Regards sur la crise du syndicalisme - Collection logiques sociales -

L'harmattan 2001- Paris – France.

3- ***Jeanne SIWEK POUYDESSEAU :***

Le syndicalisme des fonctionnaires jusqu'à la guerre froide.

Presse universitaires de l'ILLE 1989.

4- ***Moustapha BOUAZIZ*** :

Aux origines de la Koutla Démocratique Série thèses et mémoires n° 3

Edition de la faculté des lettres Ain Chock - 1997-

5- ***Noureddine SRAIEB*** et Autres :

Le mouvement ouvrier maghrébin (Centre de Recherches

et d' Etudes sur les sociétés méditerranéennes) « C.R.E.S.M » 1985.

6- Pierre ROSANVALLON :

La question syndicale. – Hachette littératures –Décembre 1998 France .

7- Stéphane LARDY :

Les syndicats français face aux nouvelles formes de rémunération.

- L'harmattan France - 2000-

III أبحاث جامعية :

1- عبد العزيز العتيقي : المطالبة الأجرية للحركة النقابية بالمغرب :
- فترة الحماية-
رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص 1988 / 1989 .

2- أحمد تفاسكا : حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، جذوره و تطوره الفكري و التنظيمي و السياسي إلى 1972 :
رسالة ماجستير في العلوم السياسية – جامعة الجزائر : يونيو : 1981 .

3- بوجمعة الحمزاوي : دراسة الحياة السياسية المغربية : 1965 - 1967-
رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم القانونية - 1990 .

IV - جرائد - أسبوعيات - مجلات : العربية

1- وجهة نظر العدد : 18 – خريف : 2003 .

2- الاتحاد الاشتراكي الأسبوعي : 28 أبريل / 8 ماي 2002 : العدد : 03

ملف تحت عنوان : أي دور للنقابة اليوم ؟

3- جريدة الاتحاد الاشتراكي : 2 أبريل 2003 العدد : 7174 .

مقالة تحت عنوان : لماذا بديل نقابي جديد ؟.

4- جريدة الاتحاد الاشتراكي 30 أبريل 2003 . العدد : 7202

V - جرائد - أسبوعيات - مجلات : بالفرنسية :

1- *Abdelhafid ROUISSI* : Système partisan et réalités sociales

Faut – il dissocier le syndicat du Politique ?

« 7 ADIRE » du 24 au 30 mai 2002 n° 2 page politique.

الفهرس